

غازي الصوراني

إقتصاد قطاع غزة

تحت الحصار والانقسام



اسم الكتاب : إقتصاد قطاع غزة تحت الحصار
والإنقسام.

تصميم واخراج: نضال نبيل أبو مائلة



الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس.. بل هو امتداد لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي.

وبالتالي لا مستقبل لقطاع غزة دون تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام واستعادة وحدة شعبنا الوطنية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية مع الضفة الغربية، بما يمكن شعبنا من مواصلة نضاله من أجل الحرية والاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في ارض وطنه فلسطين.

غازي الصوراني

1/فبراير/2019

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
13	هذا الكتاب
15	تقديم
17	مقدمة
25	الفصل الأول نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني
69	الفصل الثاني اقتصاد قطاع غزة
87	الفصل الثالث السكان والقوى العاملة
129	الفصل الرابع القطاعات الاقتصادية
130	أولاً : القطاع الزراعي
200	ثانياً : القطاع الصناعي
225	ثالثاً : القطاع التجاري
244	رابعاً : القطاع الإنشائي
254	خامساً : القطاع الخدمي
281	سادساً : القطاع غير المنظم
295	الفصل الخامس رؤية مستقبلية
333	المراجع
343	إصدارات المؤلف

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
37	جدول : 1 المصاريف الشهرية المنتظمة المقدمة للمحافظات الجنوبية
48	جدول: 2 الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية 2016
50	جدول : 3 الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة لعامي 2016، 2017
52	جدول : 4 الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية لعام 2017
55	جدول : 5 متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 2017 والأهمية النسبية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية
57	جدول : 6 مقارنة عدد المنشآت في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والنشاط الاقتصادي لعامي 2012 ، 2017
58	جدول : 7 عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في قطاع غزة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس، 2017
61	جدول : 8 تصنيف وزارة الاقتصاد الوطني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة وحجم الأعمال السنوي، وحسب رأس المال المسجل بالدولار
61	جدول : 9 عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيس وفئات حجم العمالة، 2017
63	جدول: 10 عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني 2017

91	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2018	جدول: 11
92	عدد السكان المقدر -حسب الفئات العمرية- في قطاع غزة، كما في منتصف عام 2018	جدول: 12
94	الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة	جدول: 13
97	التغيرات الأساسية التي طرأت على القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2017	جدول: 14
98	عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس ، 2017	جدول: 15
107	المتعطلون عن العمل (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية ، 2017	جدول: 16
108	التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظات قطاع غزة ، 2016	جدول: 17
109	معدل البطالة حسب الفئات العمرية في قطاع غزة لعام 2016	جدول: 18
111	نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2017	جدول: 19
117	نسب فجوة وشدة الفقر وفقاً للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد في فلسطين حسب المنطقة، 2017	جدول: 20
118	خط الفقر في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017	جدول: 21
119	خط الفقر المدقع (الشديد) في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017	جدول: 22

122	عدد ونسبة الاطفال العاملين 10-17 سنة من الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية والمنطقة، 2016	جدول: 23
123	التوزيع النسبي للأطفال (10-17 سنة) العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2016	جدول: 24
127	الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2017	جدول: 25
133	عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في قطاع غزة حسب نوع الحيازة، المنطقة والمحافظه، 2012/2013	جدول: 26
135	التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2017	جدول: 27
139	مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة حسب المحافظة، 2010/2011	جدول: 28
139	التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2012- 2015	جدول: 29
140	بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية للعام 2015	جدول: 30
141	بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لقيمة الإنتاج الزراعي للعام 2015	جدول: 31
142	التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية لعام 2014-2015	جدول: 32
143	قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015	جدول: 33

144	حصة قيمة الإنتاج الزراعي في كل محافظة من قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة في الموسم 2014 - 2015	جدول: 34
144	الصادرات من 2006 - 2015 حسب إحصاءات المعابر السنوية في وزارة الزراعة	جدول: 35
145	قيمة الإنتاج النباتي بالآلف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2015/2014	جدول: 36
145	المقارنة بين قيمة المنتجات الزراعية المختلفة حسب محافظات غزة للعام 2015/2014	جدول: 37
148	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الخضار المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2015-2014	جدول: 38
150	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للمحاصيل الحقلية المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2015 - 2014	جدول: 39
151	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الفاكهة المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2015 - 2014	جدول: 40
152	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الحمضيات المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2015 - 2014	جدول: 41
152	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للزهور المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015	جدول: 42

153	المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للنباتات الطبية والعطرية المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015	جدول: 43
154	عدد الدجاج اللحم والبيض وعدد البيض المنتج في قطاع غزة للفترة 2006-2015	جدول: 44
160	إنتاج الحليب في قطاع غزة للفترة 2006 - 2015	جدول: 45
161	قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم 2014-2015	جدول: 46
162	أعداد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة للموسم الزراعي 2014-	جدول: 47
163	قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الثابتة حسب المواسم التالية في محافظات غزة	جدول: 48
173	كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، 2015	جدول: 49
179	كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2015	جدول: 50
180	كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في قطاع غزة حسب المحافظة، 2015	جدول: 51
181	الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية	جدول: 52
194	كمية وقيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة	جدول: 53
194	قيمة الثروة السمكية بالأسعار الجارية حسب المحافظة خلال 2015/2014	جدول: 54
196	كمية وقيمة الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي	جدول: 55

204	أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي حسب المنطقة 2017	جدول: 56
206	هيكل الصناعة في قطاع غزة للفترة 2013 - 2014	جدول: 57
221	أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017	جدول: 58
228	إجمالي قيمة الواردات والصادرات (السلعية والخدمية) في فلسطين حسب المنطقة 2016، 2017 (بالمليون دولار)	جدول: 59
252	ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي كما ورد في "الخطة الوطنية للانعاش"	جدول: 60
255	أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات لعام 2016	جدول: 61
256	أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط الاقتصادي، 2016	جدول: 62
258	عدد المصارف وفروعها العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب جنسيتها، 2012-2017	جدول: 63
264	كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والمصدر (ميجاواط/ساعة)، 2016	جدول: 64
273	المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة	جدول: 65
273	نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيت حسب المنطقة، 2017	جدول: 66

هذا الكتاب

هذا الكتاب يجمع بين طياته وربما في سابقه بحثية متكاملة، تسلط الضوء على اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام، بتحليل معمق ينطلق أولاً وأخيراً من أن غزة لا مستقبل لها دون أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

يضم الكتاب وصف وتحليل معزز بالبيانات والجداول الاحصائية، للواقع الاقتصادي الكائن في القطاع، علاوة على رؤية المؤلف العلمية الموضوعية التي تمثل إضافة هامة ونوعية، وربط ذلك بالتأكيد على ضرورة الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

وتقديرًا من مجلس أمناء جامعة الأقصى وإدارتها لهذا الجهد المتميز، فقد تقرر تبني إصدار هذا الكتاب، "اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام" وهو ليس الأول لكاتبه الصديق الأستاذ غازي الصوراني، الذي أصدر ثمانية عشر كتاباً وعشرات الدراسات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وهي إصدارات لا يكفي أن يقال أنها تسد الفراغ، بل تمثل إضافة هامة إلى كل من يعينهم الأمر عموماً، وإلى كل الطلاب والأكاديميين المختصين والباحثين الجادين وراسمي السياسة في فلسطين.

وبعد هذا، يبقى أن نقول أن هذا الجهد والعطاء الفكري الذي يقدمه الأستاذ غازي يستحق القراءة والتأمل، من كل مسؤول وباحث فلسطيني جاد ومهتم بالشأن العام، فهو عمل ليس زاهراً بالمعرفة والتحليل للواقع الاقتصادي لقطاع غزة فحسب، بل يقدم أيضاً رؤية مستقبلية اقتصادية سياسية متكاملة، تفتح الباب وتؤسس لإعادة طرح السؤال حول مستقبل غزة واقتصادها، وهي رؤية تجسد الحقائق التاريخية الراهنة والمستقبلية، بأن قطاع غزة لا مستقبل له

بدون إنهاء الانقسام واستعادة وحدة شعبنا الوطنية، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الضفة الغربية ومدينة القدس، بما يعزز أهداف شعبنا في تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على أرضها ومواردها وسماؤها وعاصمتها قدسنا الخالدة.

- غزة في 5 / آذار / 2019

د. كمال الشرافي
رئيس جامعة الأقصى

تقديم :

سرني ان أطلعت على الدراسة القيمة التي أعدها الباحث والمفكر الفلسطيني أ. غازي الصوراني، والتي تقع في نحو 344 صفحة من القطع المتوسط، وتتناول اقتصاديات قطاع غزة من خلال خمسة فصول، ولقد وجدت هذه الدراسة واسعة وشاملة لكل الجوانب الاقتصادية لقطاع غزة في ماضيها وحاضرها لتشكل مرجعاً مهماً للباحثين والدارسين فقد اشتملت عرضاً وافياً لاقتصاد قطاع غزة مشتملاً على بيانات رقمية تفصيلية عبر عشرات الجداول التي تغطي الفروع الإنتاجية للقطاع.

ولقد جسد أ. غازي في هذه الدراسة الواقع الاقتصادي لقطاع غزة في واقعه الراهن وماضيه القريب مع اطلالة على المستقبل الاقتصادي ليس لغزة فقط وإنما لفلسطين بأكملها، مع التأكيد في البداية ودوماً على المنظور الوحدوي والديمقراطي الفلسطيني وأهمية وحدته وإنهاء انقسامه ضمن حدود الدولة الفلسطينية التي أقرها المجتمع الدولي كمرحلة أساس.

ولقد خرج الباحث بنتيجة مفادها الحاجة إلى العمل الجاد لخلق ومواصلة حالة جماهيرية شعبية ضاغطة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية من أجل وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية فلسطينية تنموية وبلورة هذه الاستراتيجية للمساعدة في الخروج من المأزق الحاضر إلى المستقبل، ولغرض تحقيق هدفين: - الاتفاق على إطار مفهومي لأولويات الاقتصاد الفلسطيني مع أساس تقشفي ، ثم تعريف وتحديد المراحل المتعاقبة لتحقيق الأهداف التنموية بأسلوب متدرج قابل للتطبيق، وقد جاءت هذه الدراسة كخلاصة لجهد كبير بذله الباحث عبر شهور عديدة من العمل المتواصل مستعيناً في ذلك بأكبر قدر من المصادر الموثقة.

و لم تكن هذه الدراسة التي نحن بصددتها هي الإصدار الوحيد للباحث ، بل سبق له أن أعد أكثر من عشرين دراسة تناولت العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، عبر ربع القرن الماضي كان في طليعتها دراسة: "قطاع غزة 1948 إلى 1993م" التي قامت بنشرها دار المبتدأ في بيروت 1993م ، حيث تابع من خلالها الباحث التطورات التي مر بها القطاع منذ النكبة 1948م و حتى اتفاق المبادئ في أوسلو 1993م .

إن النشاط البحثي و الفكري للباحث لم يتوقف منذ ذلك التاريخ محاولاً رصد كل ما يهم الوطن سياسياً و اجتماعياً و اقتصادياً دون كلل أو ملل و بهمة عالية يفتقدها الكثيرون .

نسأل الله أن يمكن الباحث من مواصلة أنشطته النافعة خدمة للمجتمع والمواطنين .

أ.د معين محمد رجب

العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر - غزة

09-01-2019

مقدمة:

حديثي عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة هو في جوهره حديث عن وحدة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، انطلاقاً من أن هذه الوحدة هي الشرط الرئيسي الذي يضمن توفير مقومات تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية، وهو أيضاً حديث عن البعد الوطني، التاريخي والسياسي لقطاع غزة، باعتباره عنصراً أساسياً - إن لم يكن شرطاً أولاً - لتوفير مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة وديمومتها في الظروف المعقدة الراهنة من جهة، وشرطاً رئيسياً لتوفير عوامل وعناصر القوة في الصراع الوطني الفلسطيني/ الصهيوني على طريق تحقيق الأهداف الكبرى في دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

على أي حال، إن ضرورات الترابط الراهن والمستقبلي بين قطاع غزة والضفة الغربية، قضية وطنية سياسية ومجتمعية، لا بد من تحقيقها، على الرغم من أن قطاع غزة يفتقر بصورة كبيرة للكثير من الموارد الاقتصادية وخاصة المواد الخام ومحدودية المساحة الزراعية التي لا تتجاوز 25 - 30 % من مساحته البالغة 365 كم²، إلى جانب ضعف وهشاشة قطاع الصناعة الذي لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة 8 - 10% في ظل عدم إيلاء السلطة الأهمية المطلوبة لقطاعي الزراعة والصناعة، والقيود التي يفرضها بروتوكول باريس على السلع والمعدات الضرورية للصناعة والقطاع الإنتاجي، إلى جانب استمرار الحصار الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل وإعاقة فرص الاستثمار المحلي والخارجي، علاوة على الارتفاع غير المسبوق للبطالة التي وصلت نسبتها عام 2018 إلى حوالي 50% من مجموع القوى العاملة بالقطاع، بالإضافة إلى تزايد نسبة الفقر والفقر المدقع، وانتشار مظاهر التسول لدى المرأة والأطفال، في ظل أوضاع حياتية شديدة البؤس التي تتفاقم وتشتد بسبب انقطاع التيار الكهربائي طوال الأعوام

الأربعة الأخيرة لمدة تزيد عن 16 ساعة يومياً، رغم التحسن النسبي منذ أكتوبر 2018 ، إلى جانب انقطاع توصيل المياه الصالحة للشرب إلى المنازل لمدة تزيد عن ثلاثة أيام أو أسبوع أحياناً، وتزايد كميات مياه الصرف الصحي (المياه العادمة) التي تصب في البحر بمعدل 30 ألف م³ يومياً بسبب العجز عن تشغيل محطات معالجة المياه العادمة في ظل انقطاع التيار الكهربائي، إضافة إلى اختلاط المياه العادمة بالمياه الجوفية والمخاطر البيئية التي ستنتج عن هذه الأوضاع.

إن كل هذه السمات التي تميز بؤس الأوضاع المجتمعية والاقتصادية في قطاع غزة، خلقت وتخلق بصورة مستمرة- العديد من معوقات النمو والتنمية، لحساب المزيد من تراكم عوامل البطالة والإفقار، وما يترتب على كل ذلك من تزايد ارتفاع مستويات الجريمة بكل أنواعها ، إلى جانب المزيد من التفكك الاجتماعي وانتشار الأمراض النفسية والاجتماعية التي تعزز مشاعر الإحباط واليأس في نفوس حوالي 2 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة، أكثر من 80% منهم دون خط الفقر والفقر المدقع، يعتمدون بنسبة عالية في تأمين مستلزماتهم المعيشية على ما تقدمه الوكالات الدولية والأونروا من كوبونات -مواد غذائية- تستهدف مراكمة المزيد من عوامل إحباطهم ويأسهم، خاصة في نفوس الشباب العاطلين عن العمل، وفي نفوس الشباب الذين تخرجوا من الجامعات دون أي فرصة للعمل، الأمر الذي عزز من سعيهم إلى الهروب من واقع غزة البائس صوب الهجرة إلى أي بلد آخر بغض النظر عن المخاطر التي تعترضهم، الأمر الذي يفاقم مظاهر وعوامل الإحباط واليأس التي ستدفع معظم سكان القطاع إلى القبول بأي شروط مذلة تحط من كرامتهم في سبيل تحصيل لقمة العيش، ومن ثم استغلال هذه الأوضاع الحياتية البائسة لتمرير المخططات العدوانية الأمريكية/الصهيونية .

إنّ مجمل هذه الأوضاع الاقتصادية / الاجتماعية البائسة تؤكد بوضوح صارخ، أن لا مستقبل لقطاع غزة دون استمرار اندماجه مع اقتصاد الضفة الغربية في إطار وحدة جغرافية اقتصادية وسياسية واحدة، وبالتالي فإن الحديث عن "دولة غزة" لن

يكون سوى استجابة لمخططات مشبوهة لا تستهدف إعاقة نمو وتنمية قطاع غزة وزيادة حجم معاناة سكانه وتفكيك وطمس هويته الوطنية فحسب، بل أيضاً تستهدف مزيداً من العراقيل في وجه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتكريس الهيمنة الصهيونية على أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالتالي فإن هذا الحديث، يستهدف عرض وتحليل الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، انطلاقاً من ظروفه الموضوعية المرتبطة بالحصار الصهيوني من جهة وبالانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ثانية، وهي ظروف أدت إلى مراكمة العوامل السلبية الخطيرة في بنية اقتصاد القطاع وأوضاعه الاجتماعية بحيث وصل إلى حالة أقرب إلى الركود والكساد على طريق الانهيار الاقتصادي الشامل، وما ينتج عن ذلك من أوضاع اجتماعية غامرة بعوامل الإفقار والإحباط واليأس، الأمر الذي يوفر مزيداً من عناصر الهبوط لحساب المخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية، الهادفة إلى تفكيك وإضعاف الهوية الوطنية لشعبنا في قطاع غزة تمهيداً لتطبيق ما يسمى بـ"صفقة القرن" الأمريكية، التي يبدو أنها تتحدث عن دولة فلسطينية ناقصة السيادة ومؤقتة على مساحة لا تتجاوز 60% من مساحة الضفة الغربية مع بقاء المستوطنات، بالإضافة إلى قطاع غزة من خلال ربطه بممرٍ أمني بإشراف إسرائيلي، وإبقاء المنطقة (C) ووادي الأردن مع التجاهل الكامل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين - إضافة إلى تهويد القدس - تحت الاحتلال في إطار عملية تفاوض عبثي طويل المدى، إلى جانب استمرار فكرة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن بصياغة أمريكية إسرائيلية الكفيلة بإلغاء كيان الدولة الفلسطينية المستقلة، علاوة على ما تثيره تلك الفكرة من إشكاليات وصراعات سياسية واجتماعية إذا ما تم تطبيقها بعيداً عن حرية الاختيار الديمقراطي للشعبين الأردني والفلسطيني.

وهنا بالضبط يتجلى تأثير الانقسام والحصار على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأراضي المحتلة 1967 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، ودورها

في تدهور الاقتصاد وتزايد مظاهر البطالة والإفقار، الأمر الذي أدى بقطاعات متزايدة من أبناء شعبنا في قطاع غزة التطلع إلى تأمين لقمة العيش كأولوية رئيسية على حساب المفاهيم والقيم الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات واسعة من جماهيرنا في الضفة الغربية التي باتت جاهزة لقبول المخطط الأمريكي الهادف إلى إعادة إلحاقها بالنظام الملكي في الأردن تحت مسمى الكونفدرالية أو الفيدرالية دون اعتراض جدي أو وعي بمخاطر ذلك الإلحاق من جماهير شعبنا.

لذلك فإننا لا نبالغ في القول، إن تفكك اقتصادنا الفلسطيني وضعفه الشديد - خاصة في ظروف الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي - بات مدخلاً هاماً صوب المزيد من الهبوط السياسي الذي يوفر المناخ الملائم للمخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية الرسمية بالتعاون مع بعض القوى الفلسطينية المعروفة باستعدادها لتدمير تلك المخططات، الأمر الذي يؤدي إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي معاً.

وفي هذا الجانب، ونحن نمارس عملية التشخيص أو التحليل لواقعنا الاقتصادي في قطاع غزة، علينا أن نشير العديد من الأسئلة: هل هناك إمكانية لتوفير عناصر الصمود، الاقتصادي والسياسي، في ظل استمرار الانقسام؟ وجوابنا لا كبيرة، وهذا يعني اعتبار الانقسام نوعاً من التناقض الرئيسي لابد من مجابهته وانتهائه لكي نستعيد وحدتنا الوطنية وبناء نظام سياسي يوفر عوامل الصمود الاقتصادي والسياسي في مجابهة المخططات المرسومة، وفي مقدمتها ما يسمى بـ"خطة ترامب" وإدانة ومواجهة كل من يوافق عليها من العرب أو الفلسطينيين، والسؤال المهم هنا هو ما إذا كانت الضفة والقطاع قابليين للحياة اقتصادياً، وما إذا كانت تلك القابلية ممكنة من دون سيادة كاملة على الأرض والموارد ؟

ففي ظل الوضع الفلسطيني المنقسم الراهن، من الصعب الحديث عن الجدوى الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب أنه ليس لدينا اقتصاداً فلسطينياً في نظام سياسي وطني موحد، فمع أنه بات من المتفق عليه أن يغطي الاقتصاد

الفلسطيني كامل أرضنا في الضفة والقطاع، لكن حدودهما -حتى اللحظة- ليست واضحة، والروابط بينهما ليست ثابتة بسبب سياسات العدو الصهيوني أولاً، وبسبب الانقسام ثانياً الذي عزز وجود رؤيتين وبرنامجين متناقضين ساهما في المزيد من تفكيك وحدة الاقتصاد في الضفة والقطاع ارتباطاً بتفكيك النظام السياسي. والسؤال الهام هنا، هل في حال قيام دولة فلسطينية ناقصة السيادة، سيتم إلغاء بروتوكول باريس؟

الجواب لا بالقطع، لأن الترابط بين الهبوط السياسي وبين استمرار التبعية يفترض حكماً الاستمرار الصهيوني في الإصرار على تطبيق بروتوكول باريس مع بعض التعديلات التي ستخدم المخططات المرسومة، ولن تخدم أبداً المصالح الاقتصادية الفلسطينية، كما هي تجربة السلطة الفلسطينية مع بروتوكول باريس الذي تم التوقيع عليه قبل 24 عاماً دون أن يلتزم الاحتلال الصهيوني تطبيقه بصورة متكاملة، خاصة ما ورد في ديباجة البروتوكول التي تنص على "إرساء الأساس لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقّه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية وأولوياته الاقتصادية في مجالات العمالة والصناعة والزراعة فضلاً عن الضرائب والاستثمار في المناطق الخاضعة لسيطرته" وبالطبع، لم يلتزم العدو الصهيوني بهذا النص، ولم تحصل السلطة الفلسطينية -منذ تأسيسها- إلا على صلاحية محدودة فيما يتعلق بالسياسات التجارية لا تتخطى حدود وسقف البروتوكول، وفي إطار من التبعية الاقتصادية شبه الكاملة لاقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي.

أما بالنسبة لنفوذ السلطة، فهي تملك ضمن الوضع الداخلي، صلاحيات محددة على الموارد البشرية وبعض القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار، لكنها تقتصر إلى حرية التجارة إلى جانب افتقارها للسيطرة على الأرض والموارد والمعايير، رغم أنها عناصر أساسية في امتلاك القدرة على قابلية الاقتصاد للحياة، ما يثبت بوضوح أن معظم فرضيات بروتوكول باريس أثبتت الأيام والممارسات ضررها أو عدم جدواها،

فما بالنا إذا ما تم تنفيذ ما يسمى بـ"صفقة ترامب" التي ستعزز هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بوسائل مباشرة وغير مباشرة.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، بحيث يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم باليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط أنه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني، الذي تعرض إلى مزيد من مظاهر الانحطاط والتخلف في ظل الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس، الأمر الذي يقتضي العمل من أجل إنهاء الانقسام ومجابهة التحالف الطبقي، وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخصها صوب إعادة الوحدة السياسية

المجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وعلى أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقومات الصمود الوطني والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

أخيراً أتقدم بالشكر والتقدير لصديقي العزيز د. عبد الفتاح نصرالله الذي قام بمراجعة المسودة الأولى وقدم مجموعة من الأفكار والمقترحات المنهجية والإحصائية الهامة، والشكر لرفيقي وصديقي العزيز د. وسام الفقعاوي الذي قام بمراجعة وتدقيق المسودة الأولى للدراسة، كما أشكر صديق العمر أ.د. معين رجب على تفضله بالاطلاع على الدراسة قبل نشرها وتقديم بعض الملاحظات المفيدة، والشكر موصول لرفيقي وصديق عمري أ. عبد القادر ياسين الذي قام بمراجعة الدراسة وتلقيحها، وأتقدم بالشكر والتقدير لصديقي ورفيقي العزيز نضال أبو مائلة سكرتير الدائرة الثقافية للجبهة، الذي قام بطباعة الدراسة ومراجعتها معي طوال فترة إعدادها، والشكر موصول للصديق العزيز هيثم نبهان على ما بذله من جهد صادق في المراجعة والتدقيق اللغوي للدراسة.

غازي الصوراني

الفصل الأول

نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني

(المؤشرات الرئيسية، الأداء، المعوقات)

إن تخصيص هذه الدراسة للأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، تنطلق من فكرة وحدة مكونات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة راهناً ومستقبلاً، وهو أيضاً حديث عن وحدة العلاقات السياسية والاجتماعية بينهما.

ترتكز هذه الدراسة إلى الأسس النظرية للاقتصاد السياسي، وتُسخرها في تحليل الواقع، بما يحقق التجسيد المأمول في وحدة النظرية والممارسة في مجرى النضال الديمقراطي والصراع الطبقي لمجابهة مظاهر الاستغلال والإفقار التي تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي واتساع الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير، والعمل على توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني على أساس فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وإلغاء بروتوكول باريس، وفي إطار الترابط والتكامل مع الاقتصاد العربي، وفق أسس التنمية المستقلة والتخطيط الهادفة إلى عدم الاعتماد بصورة كلية على آليات اقتصاد السوق الحر من جهة، والعمل على إلغاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، تلك التبعية التي كرسها دولة العدو الإسرائيلي من منطلق كونها مركزاً رئيسياً بالمعنى الاقتصادي والسياسي، في مقابل اعتبار الوضع الفلسطيني السياسي والاقتصادي طرفاً ضعيفاً لا بد من استمرار تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي من جهة ثانية، علماً بأن السياسات الاقتصادية الفلسطينية منذ أوسلو عموماً، وفي مرحلة رئاسة د. سلام فياض لمجلس الوزراء خصوصاً، كان التعاون بينه وبين البنك الدولي - بدعم وتشجيع الولايات المتحدة وإسرائيل - لتكريس الأوضاع الطرفية للاقتصاد الفلسطيني واستمرار تبعيته للمركز الإسرائيلي.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية التي نتطلع إليها، هي تنمية نقيضة للمنظور الليبرالي ولبرامج البنك الدولي وأدواته في بلادنا من ناحية، وترتبط بتطوير القدرات الوطنية المتنامية بقدر ارتباطها بتحسّن مستويات المعيشة الفردية وتوفير أسس

اقتصاد النقشف أو اقتصاد الصمود والمقاومة الشعبية من ناحية ثانية، وهو ما ليس واضحاً في الواقع الفلسطيني، كما أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والانقسام، وأثرهما في المستوى الاقتصادي، يزيدان من حدة المشكلة، "حيث يمكن وصف التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بأنها "متعثرة" و"مشوّهة" و"تعاني إفقاراً شديداً" و"مهمّشة" وبأنها حالة من "اللاتنمية"، وكل واحد من هذه المصطلحات يعكس منظوراً تحليلياً محدداً، أو مقارنة اقتصادية معينة، لكن مصطلح "اللاتنمية" وحده الذي أطلقته سارة روي لم يسقط من الاستعمال، ولا سيما بسبب قدرته على الجمع بين تلك المصطلحات كلها مع تقديمه إطار عمل تحليلي متماسك عن كيفية حدوث اللاتنمية طوال الأعوام الواحد والخمسين الماضية"⁽¹⁾.

في هذا السياق، أشير إلى أن "الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي هو عملية تراكمية تكاملية اقتصادية اجتماعية سياسية، تسعى في الأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية، وتوجّهه نحو الانعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكاناته وقدراته، بحيث تصل إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً. فهذا الأنموذج يضم الجميع ويتسع للشرائح الاجتماعية كلها، ويرفض الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمرة"⁽²⁾.

"فإذا كان "النهج النيوليبرالي" المطروح من المنظمات الدولية أنموذجاً فوقياً يعمل بشكل عمودي من الأعلى إلى الأسفل، فالاقتصاد المقاوم هو أنموذج يعمل من الأسفل إلى الأعلى ويضم الجميع.

¹ ليلي فرسخ - ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 101 - شتاء 2015 - ص 88

² علاء الترزيير - نحو رؤية تنموية فلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 105 - شتاء 2016 - ص 61

ف"النيوليبرالية"⁽¹⁾ وأنموذجها يرفضان، ولا يرغبان في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس يتعاونان معها ويديمانها، كما أن "النيوليبرالية" وأنموذجها وإن كانا ظاهرة محلية، إلاّ إنهما ممولّان ومدعومان خارجياً، لكن الاقتصاد المقاوم مجبول برحم الحياة الفلسطينية، وإذا كان تركيز "النيوليبرالية" على المؤسسات وبنائها، فالبديل المقاوم يركز على الإنسان كمحور للتنمية، وإذا كانت "النيوليبرالية" ترتكز على المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالالاقتصاد المقاوم يتمحور حول الحقوق والنضال

¹ ينتمي مفهوم الليبرالية (الحرية) إلى اللغة السياسية البورجوازية التي تحدده تحديداً مجرداً على أنه التعلق بالحرية أو الليبرالية الاقتصادية كما حددها آدم سميث (1723 - 1790) والليبرالية السياسية كما شرحها جون لوك (1632 - 1704)، لكن هذه الحريات ظلت في النظام الرأسمالي ضمن طابعها الشكلي دون أي ترابط مع مبادئ العدالة الاجتماعية. فالإيديولوجيا الليبرالية تأسست وفق قواعد، نظريات الانكليزي جون لوك في القرن السابع عشر كما أن نظريات الفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر تشكل دعائمها الأساسية، أما نتائجها السياسية فقد تم تطويرها بتأثير الثورتين الأمريكية والفرنسية.

أما الليبرالية الاقتصادية: تختصر الليبرالية الاقتصادية بالشعار الشهير الذي طرحه آدم سميث "دعه يعمل .. دعه يمر" العبارة الأولى تطرح مسألة حرية الإنتاج والثانية مسألة حرية التجارة.

وفي المعجم الفلسفي المختصر، وهو معجم ماركسي، فإن الليبرالية. "تمثل البرنامج الفكري للبرجوازية الفتية التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع، وتلعب دوراً تقدمياً نسبياً، وتدعو لحماية الملكية الخاصة والمنافسة الحرة، وترسخ مبادئ الديمقراطية البرجوازية. والليبرالية شأنها شأن الكثير من مفاهيم الثقافة السياسية والفكرية تنازعتهما -كما يقول عز الدين دياب- تيارات عدة يمكن استيعابها وتمثلاً في التيارات الثلاثة الآتية: أولاً. التيار المحافظ الذي يرجعه الفكر الليبرالي إلى كل من هوبز وآدم سميث ولوك وهيوم.. ثانياً. التيار الاجتماعي وتكونت لحظته الفكرية عند جون ستيوارت مل... ثالثاً. التيار اليساري، وهو التيار الذي تلاقت فيه الأفكار اليسارية التي تستقطب دعاة العدل الاجتماعي والمساواة بين الناس.

العلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية: تبدو الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أن كلا منهما نتيجة للآخرى وأنها تتكاملان، وهذا غير دقيق، إذ أن الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية هو وهمي جزئياً، لأن الثانية تملك وسائل ضغط قوية على الأولى في نظام الرأسمالية الليبرالية، حيث تكون السلطة السياسية انعكاس للسلطة الاقتصادية .

اشتهرت المدرسة الليبرالية الاقتصادية في أوروبا عندما نشر الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث كتاب "ثروة الأمم" عام 1776. ودافع عن إلغاء التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وإزالة القيود عن عملية التصنيع، ورفع الحواجز والتعريفات الجمركية، وقال إن التجارة الحرة هي أفضل وسيلة للنهوض باقتصاد دولة ما. وتكريس مبدأ الحرية الفردية وحرية العمل والتجارة، وهذا التطبيق للنزعة الفردية -كما يقول نصر عبد الرحمن- شجع على المشروعات "الحرّة"، والمنافسة "الحرّة"، المفتوحة للأقوياء فقط والتي تعني أن أصحاب رؤوس الأموال أحرار في اختيار الوسيلة التي يجنون بها أرباحاً طائلة".

"سادت الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى ظهر الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين، مما أدى إلى أن يضع اقتصادي اسمه جون ماينارد كينز نظريته التي تقوم على أن التوظيف الكامل ضروري لنمو الرأسمالية، ولن يحدث هذا إلا إذا تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لزيادة التوظيف والأجور وبعض الضمانات للعمال، وتبنت البلدان الرأسمالية أفكاره."

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور مرحلة العولمة الرأسمالية، تراجعت الدول الرأسمالية عن تطبيق أفكار كينز لحساب أفكار الليبرالية الجديدة التي أكدت على ضرورة العودة إلى أفكار آدم سميث في لباس جديد يقوم على حرية وهيمنة السوق دون تدخل الحكومات والغاء الخدمات الاجتماعية والصحية للعمال والفقراء، ومن ثم تجديد السيطرة الكلية للشركات الرأسمالية في مقابل المزيد من الاستغلال للعمال والفقراء عموماً والمزيد من السيطرة والاستغلال والنهب لثروات الشعوب الفقيرة خصوصاً.

الوطني، وإذا كانت "النيوليبرالية" تركز على الفردانية، فإن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي.

وبالتالي فإن تحقيق نموذج الاقتصاد والمقاوم أو الرؤية البديلة يشمل متطلبات من ضمنها: إعادة خلق صناعة المساعدات؛ إعادة تعريف التنمية مفاهيمياً؛ الاستفادة من النماذج المحلية وإعطائها الأولوية بدلاً من استيراد نماذج من الخارج مع محدداتها؛ مقاومة قوة الاحتلال والاشتباك معها كأسلوب تنموي أيضاً يعمل على توطين الاقتصاد والعملية التنموية على غرار توطين المقاومة⁽¹⁾.

ونظراً لتأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الناس والدول، فإنني مع وجهة النظر التي تعرف مبادئ علم الاقتصاد السياسي بأنه الاقتصاد الذي يدرس الجانب الاجتماعي من الإنتاج، أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، بمعنى أن علم الاقتصاد السياسي هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج ارتباطاً بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس، ذلك هو فهمنا للظواهر والعمليات الاقتصادية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي، المحكومة لمعادلة "جماعية الإنتاج والملكية الفردية لوسائل الإنتاج"، حيث يتجلى الاستغلال أو الاستيلاء على فائض القيمة من العامل لحساب الرأسمالي كمحدد رئيسي للعلاقة بينهما.

وفي مرحلة العولمة الإمبريالية الراهنة، تطور شكل ومضمون الاستغلال إلى الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب المستعمرة والفقيرة، تحقيقاً للمبدأ الأساسي للرأسمالية، الذي يتلخص في التوسع والمنافسة والاستغلال والاحتكار بهدف ضمان أكبر نسبة من الربح (رأس المال ينزف دماً من كل مساماته).

ما يهمني التأكيد عليه في مرحلة العولمة الراهنة، يتلخص في بشاعة انتزاع الفائض وتعميق انقسام العالم إلى بلدان (مناطق) غنية تستحوذ على 85% من الناتج الإجمالي للكرة الأرضية ومناطق فقيرة لا يتجاوز نصيبها 15%، وتنحصر

¹ علاء الترتير - المرجع السابق.

هذه المناطق في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وبلدان الوطن العربي في ظل قيود التبعية والتخلف والخضوع .

وضمن هذه المجموعة ، تندرج فلسطين في أدنى السلم الاقتصادي والتنموي عبر خضوعها لشروط العولمة الإمبريالية من جهة و شروط دولة العدو الصهيوني وقيودها من جهة ثانية .

فالإقتصاد الفلسطيني يتميز بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فهو اقتصاد هش وضعيف، تابع ومشوه، ومجزأ، ومستورد بالدرجة الأولى، ويهيمن عليه الطابع الاستهلاكي- الخدماتي، محكوم لشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس وسياسات وقوانين الدولة الصهيونية التي تتحكم في كافة الموارد الطبيعية الخام⁽¹⁾ والموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية.

¹ بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة وغزة ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في كتاب صامد الاقتصاد العدد رقم (92) حزيران 1993 :- هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين 26-28% وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيداً من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيراً عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين 30-260 غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين 50-70 طن من اليورانيوم سنوياً) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته 100 كم² ويتراوح سمكها ما بين 6-10 أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي 220 مليون طن . كذلك يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي 95 متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبيروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحباكة والاسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصبغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس -بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جبلي متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع و كميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كل منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه 11% ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة .

البتترول والغاز الطبيعي:- تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام 1958 بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بواوير على وجود البترول بعمق 4500 متر عام 1973 ثم توقف العمل نهائياً بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى 1945 متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخراً في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر . ويقدر الطاقة الانتاجية له 60 مليار م³ (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش اعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في اوائل شهر سبتمبر 2005).

فقد "وفر اتفاق أوسلو البيئة السياسية الملائمة لإعادة صوغ علاقة السيطرة الاستعمارية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع التغير في استراتيجيات السيطرة الإسرائيلية؛ من سيطرة مباشرة إلى سيطرة بالوكالة، ومن تحكم مباشر إلى تحكم عن بعد في السكان الفلسطينيين مع بقاء السيطرة المباشرة على الأرض والمياه والحدود.

وتأتي هذه التغيرات في إطار تعزيز نظام التحكم والسيطرة والرقابة الشاملة والمحكمة الذي طوره الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967⁽¹⁾.

وفي إطار الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني، تحدد د. ليلي فرسخ ثلاث مراحل أساسية في التاريخ الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ هزيمة حزيران 1967: المرحلة الأولى، "بين سنتي 1967 و 1993"، انطبعت باندماج الضفة الغربية وغزة اقتصادياً في "إسرائيل" عن طريق التجارة وتدفق اليد العاملة بنسبة 35 إلى 40% من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعمل في إسرائيل خلال تلك المرحلة، وساهمت إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الفردي الفلسطيني في تلك الحقبة، إلا أنها تسببت أيضاً بتقليص قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، على تحقيق نمو ناجع وقابل للحياة بما يتيح تلبية حاجات الفلسطينيين.

¹ مجدي المالكي (مؤلف ومحرر رئيسي) - حسن لدادوة (مؤلف ومحرر مشارك) - تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الأولى - بيروت - آذار / مارس 2018 - ص 316.

ولهذا نُعت النمو آنذاك بـ"المتعثر" لبقائه دون مستوى إمكاناته الفعلية، أو" المشوّه "لارتباطه بإسرائيل وتصدير اليد العاملة بدلاً من ارتباطه بالاستثمارات المحلية والتوظيف في الداخل الفلسطيني⁽¹⁾.
المرحلة الثانية، "أحدثت أعوام [اتفاق] أوسلو، ولا سيما بين سنتي 1993 و 2000، تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الازدهار أو النمو على المستوى الوطني .

وعلى النقيض من التطلعات التي أحياها إنشاء السلطة الفلسطينية وإقرار البروتوكول الاقتصادي (أو بروتوكول باريس)، تراجع الدخل الفردي الفلسطيني، ولم يُسجَل في سنة 1999 سوى زيادة بنسبة 30% فقط مقارنة بمستوياته في سنة 1993.

وتسببت هذه المرحلة أيضاً بزيادة الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية، والذي حلّ مكان اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة 1993 على هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل كمصدر للدخل الوطني والفردي⁽²⁾.

إذ "وصلت المساعدات الدولية إلى 24,6 مليار دولار أميركي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في سنة 1993 ، ومنذ سنة 2004 حتى اليوم، بلغت نسبة الدعم الخارجي ما بين 24% و 42% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل متوسط الدعم المالي السنوي للفرد الواحد إلى 530 دولاراً أميركياً تقريباً، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في أوائل قائمة المتلقين للمساعدات على مستوى العالم، لكن المؤشرات التنموية الاقتصادية تشير إلى فشل هذه الأموال في إحداث أي تغيير هيكلي بنيوي يبيّن المسببات

¹ ليلي فرسخ - ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 101 - شتاء 2015 - ص88

² ليلي فرسخ - المرجع السابق .

السياسية لحالة اللا - تنمية التي تحدثت عنها وأسست لها الباحثة الأكاديمية سارة روي⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، "فإن العديد من الحقائق يتم إهماله أيضاً، فالمانحون مثلاً لا يكثرثون لوصول الخسائر الاقتصادية بسبب الاحتلال في سنة 2010 إلى 7 مليارات دولار تقريباً، وهي تعادل 85% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، وفقاً لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن 38 - 45% تقريباً، من كل سنت يُصرف في الأرض المحتلة، يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي جزاء حالة الاعتماد والاحتواء اللامتكافئ⁽²⁾ .

المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الممتدة بين سنتي 2000 و 2018 الأكثر اضطراباً على المستويين الاقتصادي والسياسي، حيث جرى في هذه المرحلة أسوأ أشكال التناقض التناحري الداخلي والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس، وقد ساهمت هذه المرحلة بترسيخ الانفصال الاقتصادي والسياسي منذ الانقسام في حزيران سنة 2007 بين الضفة الغربية وغزة، وساهمت أكثر فأكثر في تدمير الاقتصاد الغزي الذي تحول إلى اقتصاد حرب أو حصار.

وفي غضون ذلك، -كما تضيف ليلي فرسخ- شجّع الاعتماد على قوى العرض والطلب الداخلية في غزة المحاصرة الاتكال على الذات، إلا إنه لم يساهم في الحد كثيراً من الفقر، ومن الأنشطة الربعية الطابع، ومن الاعتماد على الوصول إلى مصر عن طريق الأنفاق (حتى بداية عام 2014).

¹ علاء الترتير - نحو رؤية تنمية فلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 105 - شتاء 2016 - ص 61

² علاء الترتير - المرجع السابق.

ونتيجة لهذه الأوضاع ، "أصبح الدخل الفردي في غزة نصف الدخل في الضفة والقطاع مجتمعين في سنوات الانقسام بعدما كان يبلغ الثلثين في سنة 1990 ، "فقد بلغ 876 دولاراً أميركياً مقارنة بـ 1924 دولاراً في الضفة الغربية في سنة 2012"⁽¹⁾، وفي عام 2017 بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام⁽²⁾.

وفي هذا السياق، وأكد على ضرورة وعي طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة طوال المراحل الثلاثة المشار إليها ، حيث نلاحظ هيمنة الشرائح العليا من القطاع الخاص على مجمل تلك العلاقات ، انطلاقاً من حرص تلك الشرائح على تحقيق الربح كهدف رئيسي لنشاطها.

أما بالنسبة لعام 2018، فقد أسفرت نتائج الأداء الاقتصادي الفلسطيني عن ضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي، "ففي حين حقق النمو الاقتصادي 2.3% في الضفة الغربية، فإن اقتصاد قطاع غزة قد تراجع إلى نمو سلبي قدره -8%، مما ترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، نتيجة استمرار النمو السكاني عند معدل مرتفع نسبياً.

وبذلك يصبح النمو الاقتصادي الذي تحقق في سنة 2018 هو الأدنى منذ سنة 2014 الذي تراجع النمو فيه إلى -0.2%، وكان ذلك راجعاً في أحد أسبابه للحرب الإسرائيلية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة"⁽³⁾.

ووفقاً للمعطيات التي أعلنها الجهاز الإحصائي فإن النمو الاقتصادي -كما يؤكد د. معين رجب- اعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات الذي مثل 62.9% من

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره. .

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52، رام الله - فلسطين، 2017، ص2.

³ أ.د. معين محمد رجب - الحصاد الاقتصادي الفلسطيني 2018 وتوقعات 2019: أداء ضعيف وتوقعات لنمو أكثر ضعفاً - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - 2019/1/28.

الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وبالتالي فإن حصة الأنشطة السلعية بلغت 37.1% فقط للزراعة والصناعة والإنشاءات... حيث أسهمت الزراعة بنسبة 2.8% مقابل 11.5% للصناعة، و 6.5% للإنشاءات... مما يشكل خلافاً كبيراً في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 وفجوة النمو الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد "انعكست على مستوى التشغيل، فمن الطبيعي أن يزداد عدد القوى العاملة عاماً بعد آخر، ومن ثم عدد المشتغلين بنسبة لا تقل عن معدل النمو السكاني، سعياً لتحجيم معدل البطالة والحد من استمرار ارتفاعه. ولكن إذا حدث العكس فسوف يرتفع معدل البطالة، وهو ما حدث بالفعل في حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي تزايدت فيه معدلات البطالة من 29% إلى 31.1% فيما بين سنتي 2017-2018⁽¹⁾، حيث بلغت في الضفة 17.9% وفي قطاع غزة 45.8%.

علاوة على ما تقدم، ما زال الاقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج بنسبة 20%، مع تزايد ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت عام 2017 إلى 18.7% في الضفة الغربية وإلى 44.4% في قطاع غزة⁽²⁾، ثم ارتفعت في قطاع غزة خلال الربع الأول لعام 2018 إلى 49.1% وما زالت قيمة الصادرات المرصودة تمثل أقل من 20% من الواردات، وما زال نحو ثلث الإيرادات في الموازنة الحكومية يأتي من المنح والهبات، وفوق ذلك راكمت الحكومة خلال العام متأخرات (أساس التزام) بلغت نسبتها 23% من الإنفاق الجاري⁽³⁾. وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل الضعف في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة وتدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية.

¹ أ. د. معين محمد رجب - المرجع السابق.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، رام الله - فلسطين، إبريل 2018، ص 51.

³ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (40)، رام الله - فلسطين، 2015.

وفي هذا الجانب، أُشير إلى تفاصيل المصاريف الشهرية المقدمة من السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة حسب الجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) : المصاريف الشهرية المنتظمة المقدمة للمحافظات الجنوبية (بالمليون شيكل)

المبلغ السنوي	المبلغ الشهري	البند
3,120	260	رواتب مدنيين وعسكريين
240	20	تكلفة العلاج بالخارج ولأدوية
180	15	إعانات الشؤون الاجتماعية
240	20	مشاريع تطويرية (حكم محلي، مياه، كهرباء)
60	5	الأسرى
180	15	أسر الشهداء
600	50	خصميات كهرباء غزة
180	15	خصميات بنية تحتية
4,800	400	المجموع

المصدر: تقرير مجلس الوزراء الفلسطيني - رام الله - 2015/3/17.

أي أن مجموع المصاريف الشهرية حوالي 1290 مليون دولار سنوياً حتى نهاية عام 2016، تراجعت إلى حوالي 1100 مليون دولار نهاية عام 2017، الأمر الذي يعكس حالة من الاريكات الاقتصادية بسبب استمرار الانقسام والفشل الذريع في الوصول إلى تطبيق العديد من المصالحات التي جرى الاتفاق عليها بين حركتي فتح وحماس.

وإذا كان علينا أن نلخص الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2017 ، يمكن القول أن اقتصادهما شهد تراجعاً ملحوظاً عن الأعوام السابقة، خاصة في قطاع غزة الذي تعرض لأوضاع غير مسبوقة من الكساد الاقتصادي طوال عام 2018 حيث ارتفعت البطالة إلى مستويات تجاوزت نسبة الـ 50% من مجموع القوى العاملة، ما يعني بوضوح التأثير الكارثي للانقسام على اقتصاد قطاع

غزة وحرمانه من أي إمكانية لتحقيق تنمية أو أي جدوى اقتصادية بسبب فقدانه لمعظم إمكانياته من ناحية، وبسبب استمرار القطيعة أو التفكك الاقتصادي بينه وبين الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، أشير إلى قرار دولة العدو الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وهو قرار يثير السخرية، فالضفة الفلسطينية وكلّ الأرض العربية كيان معاد، ورغم ذلك نقول أن هذا القرار يمكن أن يوفر فرصة لتكريس المقاطعة مع السوق الإسرائيلي والعمل في نفس الوقت على فتح معبر رفح وتشغيله بقرار فلسطيني مصري بدعم الجامعة العربية ارتباطاً بقرار الإسرائيليين اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً.

على أيّ حال أود أن أؤكد على الحقائق التالية:

- الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات العدو الإسرائيلي وجزء حيوي من سياساته ضدنا منذ أوصلو وصولاً إلى اللحظة الراهنة من استمرار الانقسام وتفاقم الوضع الاقتصادي وفي ظل الحديث عن "صفقة ترامب".
- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني -بدرجة عالية- على الدول المانحة مع إدراكنا أن القسم الأكبر من هذه الدول منحاز لسياسات العدو الإسرائيلي.
- التراجع الحاد في الدور العربي الرسمي الداعم للأهداف الوطنية الفلسطينية وللاقتصاد الفلسطيني، حيث نلمس تجاهل النظام العربي لنداء الشعب الفلسطيني لمساعدته في مجابهة العدوان والحصار من ناحية وتقديم الدعم المالي من ناحية ثانية.

وحيث أن القطاع الخاص الرأسمالي في الضفة وقطاع غزة، يتركز معظم نشاطه في قطاعات التجارة والخدمات والعقار والمصارف والمضاربات المالية والإنشاءات، وابتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تآكل القاعدة الإنتاجية عبر مؤشرات تتمثل -كما يؤكد د. مازن العجلة- في تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي، حيث

تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي من 12% إلى 5% فقط، في حين هبط نصيب الصناعة من 20% إلى 12% خلال الفترة 1995-2012، وقد ارتفع في الوقت ذاته نصيب قطاع الخدمات من 67% إلى 83%⁽¹⁾، ثم استمر تراجع القطاع الزراعي بحيث وصلت مساهمته بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، علماً بأن مساهمة القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغت في سبعينات القرن الماضي أكثر من 28% من الناتج الإجمالي، أما القطاع الصناعي فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% عام 2017، وارتفعت قليلاً إلى 13.3% خلال الربع الثاني 2018 تتوزع تلك المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة⁽²⁾، وأدى ذلك إلى تعريض الصناعة الفلسطينية الصغيرة والناشئة للمنافسة الشديدة مع السلع المستوردة خاصة الصينية، ومن ثم تراجع دور الصناعات التحويلية- لاسيما الملابس والأحذية وبعض الصناعات الغذائية- في تشغيل الطاقة الإنتاجية وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، وتراجع مساهمة الصناعة ككل في الناتج المحلي الإجمالي لحساب المصالح الكومبرادورية⁽³⁾ والطفيلية .

1 د.مازن صلاح العجلة- قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية -العدد الثاني عشر، نوفمبر 2013- مركز التخطيط الفلسطيني.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص16.

3 الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية، يعود - حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله - إلى كلمة comprador، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطاً أو وكيلاً في خدمة الأوروبي/المستعمر، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق - في بلدان العالم الثالث - على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية، و كلمة كومبرادور هي أصلاً كلمة برتغالية. وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (إثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونغ) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الأجنبية وتسويقها في بلاده أو بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم، وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلي وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلداننا مع مرتبة العميل. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلّف الصناعة والزراعة في بلداننا أفسح المجال لإبراز دور الكومبرادور، أما مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن تطور و نشأة الفئات "الرأسمالية" أو "البورجوازية" في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات و خصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة و النشأة و الدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث و أوروبا، إذ لعب تزواج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع و نمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، و ساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المنتفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، و يطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات"، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار".

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى -وهو الأكثر دقة- المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، و نظراً لارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية.

المعوقات الرئيسية لتطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة :

1- تقسيم الضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو 1993، ثم اتفاق طابا عام 1995 (المعروف بإسم أوسلو2) إلى مناطق جغرافية ثلاث هي (A, B, C) على أساسها تم تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في كل منطقة، علماً بأن المنطقة (C) وهي تشكل معظم مساحة الضفة الغربية الكلية ليس للسلطة أي صلاحيات مدنية أو أمنية، وهذا يعني بوضوح أن الضفة الغربية وقطاع غزة غير قابلين للحياة اقتصادياً طالما غابت سيادة السلطة الكاملة على الأرض والموارد.

"لقد أرسى اتفاقا أوسلو الأول والثاني وبروتوكول باريس الاقتصادي نظام السيطرة الإسرائيلية الاستعمارية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى اقتصادهما، وأضفت عليه شرعية فلسطينية ودولية.

وقد جرى الحفاظ على المعالم الأساسية لنظام السيطرة الإسرائيلي على اقتصاد الضفة والقطاع من خلال السيطرة على الحدود الخارجية والداخلية للمنطقة المحتلة، وفرض العملة الإسرائيلية ، والنظام الجمركي والضرائب الإسرائيلية، وأسر السوق الفلسطينية وإجبارها على التبادل التجاري مع السوق الإسرائيلية.

حول بروتوكول باريس الاقتصادي، علاقات السيطرة التي فرضتها إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أمر واقع مفروض بالقوة إلى توافق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية"⁽¹⁾.

وبالتالي "لا يمكن لدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تكون مجدية اقتصادياً بدون تحقيق تلك السيادة الكاملة، وحل مسألة الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك إن غياب الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى ازدواجية الإنتاج وهدر الموارد بدلاً من أن يشجع الاندماج والتكامل

¹ مجدي المالكي - مرجع سبق ذكره - ص324.

الاقتصادي، إلى جانب حل مسألة السيادة على المياه والثروات الطبيعية، وفق رؤية تنمية وطنية فلسطينية في الحاضر والمستقبل مع الاقتصاد العربي من حولها.

ففي غياب الوحدة الجغرافية والسياسية والاستقلال والسيادة الكاملة، تبقى الضفة الغربية وقطاع غزة محرومتين من الوسائل الأساسية الضرورية لقيام اقتصاد حيوي، أو إقامة مشاريع اقتصادية ناجحة. وفي كل الأحوال، فإن التجزئة الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً⁽¹⁾.

2- حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي والاقتصادي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى تشكل سوقين بل وحدتين منفصلتين تماماً.

3- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية، فمن المعروف أن القيود على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة والتي طال أمدها قد ساهمت في تقويض الظروف الحياتية لمليون فلسطيني في قطاع غزة، حيث تمنع "إسرائيل" أيضاً الدخول أو الخروج من غزة سواء من البحر أو الجو. كما إن حركة الأفراد والبضائع من وإلى غزة مقيدة في ثلاثة معابر: معبر رفح، معبر إيريز، ومعبر كرم أبو سالم.

كذلك تتحكم السلطات المصرية بمعبر رفح، الذي كان يفتح لمدة 3 أيام كل شهرين تقريباً، بما لم يزد عن 30 يوماً طوال العام 2017 حيث تسمح بعدد محدود مصرّح له بالسفر من مرضى فلسطينيين وحالات إنسانية فقط، إلا أنه تحسّن بشكل كبير منذ منتصف 2018 من حيث فتح المعبر لكن المشكلة ما زالت قائمة من حيث القدرة التشغيلية للمعبر وظروف السفر. وتتحكم السلطات الإسرائيلية في معبر إيريز وتسمح بحركة موظفي الإغاثة والمساعدات وعدد محدود من المسموح لهم بالسفر حيث يشمل ذلك حالات طبية وإنسانية

¹ ليلي فرسخ- مجلة الدراسات الفلسطينية- عدد (42) - بيروت- لبنان- ربيع 2000-ص44

فلسطينية، أما معبر كرم أبو سالم والذي تتحكم به أيضاً السلطات الإسرائيلية تسمح من خلاله بحركة ومرور البضائع المسموح دخولها فقط.

4- الآثار الخطيرة الناجمة عن نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يكرّس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة العدو الإسرائيلي، فهو يربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع السوق الإسرائيلي ضمن اتحاد جمركي يسمح بحركة رؤوس الأموال والبضائع وفق شروط وقيود البروتوكول، مع السماح لاقتصاد الضفة والقطاع بالتبادل التجاري المباشر مع الدول العربية والأجنبية وفق القوائم المشار إليها في البروتوكول (القوائم 1:2أ، ب)، ما يعني أن السيادة التجارية الفلسطينية ظلّت مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية، إلى جانب تأثر قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي بحكم التبعية الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية والعمل) التي عزّزها اتفاق/ بروتوكول باريس الاقتصادي الذي لم يمنح السلطة الفلسطينية الوسائل الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي ظل محافظاً على "سيطرته على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركية (إيرادات المقاصة) تقديراً وتحصيلاً نيابة عن السلطة حسب نصوص الاتفاق"⁽¹⁾.

لكن على الرغم من تعقيدات بروتوكول باريس وشروطه الضارة ، لم تبادر السلطة الفلسطينية طوال العقود الماضية- إلى أي خطوات جدية لتعديل البروتوكول أو المطالبة بإلغائه ولو بصورة تدريجية، ونتيجة لذلك التقاعس، كان لابد من تزايد تراكمات التدهور في الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك التدهور الذي تفاقم في ظل الانقسام الذي جرى في الرابع عشر من حزيران 2007 وأدى إلى مزيد من التفكك الاقتصادي والسياسي بين الضفة والقطاع.

¹ د.مازن صلاح العجلة- قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية -العدد الثاني عشر، نوفمبر 2013- مركز التخطيط الفلسطيني

وفيما يتعلق بهذا البروتوكول، لابدّ من الإشارة إلى مسائل السيادة والحدود والأرض التي لم يتم تجاوزها في المرحلة الانتقالية (التي انتهت في 4 مايو 1999) كما توقع البروتوكول الاقتصادي، وإنما بقيت في يد دولة العدو الإسرائيلي، التي باتت سيطرتها وعنصريتها وعدوانها -كما تقول د.ليلي فرسخ- "أكبر بما لا يقاس من المرحلة الانتقالية، فقد سهل البروتوكول بسبب غموضه وهيكلته، السماح لإسرائيل باستخدام المرحلة الانتقالية لتأكيد سيطرتها على الحدود والأراضي ولتحديد سيادتها في حصار وإغلاق المناطق كلما وكيفما أرادت وبالتالي بتحديد طبيعة الاحتكاك بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيلي.

وفضلاً عن ذلك أصبحت الحياة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية مشروطة بالتصاريح فحلاً لما كان عليه الوضع قبل سنة 1994، لم يعد ممكناً لأي شخص أو أية سلعة الوصول إلى إسرائيل، أو إلى أي مكان في العالم، من دون تصريح صادر عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية⁽¹⁾.

تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام: وتعتبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

1- إذا كانت الجدوى الاقتصادية تُعرّف بأنها قدرة الاقتصاد على استخدام موارده البشرية والمالية وثرواته الطبيعية، كي ينمو ويديم نفسه، ويرتقي بالأوضاع المعيشية للسكان المقيمين بمنطقته، فإنه من المستحيل في الظروف الحالية الحديث عن الجدوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما لا يشكلان اقتصاداً واحداً موحداً، إلى جانب أن البروتوكول الاقتصادي كرس التبعية⁽²⁾ الاقتصادية،

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره.

² التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه، وبالتالي يمكن القول بأن التبعية هي جوهر التخلف وإن التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجده، ومن أجل إتاحة الفرصة للارادة الوطنية لممارسة مفعولها في صيغ التنمية. (د. ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية 2001)

وظلّت السياسة التجارية الفلسطينية مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية. وازداد الوضع سوءاً في ظل الانقسام حيث تعرّض جزء الاقتصاد الفلسطيني، أي الضفة والقطاع، إلى مزيد من التفكك بدلاً من التكامل، الأمر الذي يشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً، أو توفر السيناريوهات التي تعزز خطط حركة حماس وبعض القوى الخارجية في أن تصبح إقامة دولة فلسطينية أمراً مسموحاً به في القطاع فقط، من دون الضفة، التي يتم دمجها أكثر فأكثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في إطار ما يسمى بـ"الخيار الأردني - الكونفدرالية أو الفدرالية أو الدولة العربية المتحدة بجوازي سفر فلسطيني وأردني" أو "النقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني الفلسطيني".

2- تسارع النمو الكمّي في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي بداية عام 2018 حوالي 150 ألف يتبعون لحكومة رام الله، منهم 35 ألف موظف في قطاع غزة، بالإضافة إلى حوالي 40 ألف موظف يتبعون حركة حماس.

3- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكلها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 آلاف فقط !!).

4- تنبؤات الدوائر الرسمية والمؤسسات الدولية، أجمعت على استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث يقدر في العام 2017 حوالي 3% منخفضاً عن 3.3% في العام 2016، لكن ما لبث سقف التوقعات أن بدأ بالانخفاض ليصل في نهاية الربع الثالث من العام إلى 2.5%⁽¹⁾.

¹ جعفر صدقة، حصاد 2017: مشاريع استراتيجية رغم استمرار التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية،

2017/12/30، رام الله. الموقع الإلكتروني <http://www.pbc.ps/News>

5- استمرار ظاهرة العجز الكبير في الميزان التجاري، فقد بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين 5,853.8 مليون دولار عام 2017، أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد بلغت 1,064.9 مليون دولار، وعلى ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,789 مليون دولار وهو أعلى من العام 2016 الذي بلغ 4437.4 مليون دولار.

6- وفي هذا السياق، أشير إلى أن حصة الاقتصاد الإسرائيلي في الواردات تزيد عن 75% الأمر الذي يعزز الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نموّ هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم إدراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة في ظل الانقسام (ما عدا مصر)، مع العلم بأن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" على القطاع شجع الواردات السلعية أو عملية التهريب عن طريق الأنفاق - رغم المخاطر المترتبة- حيث وصلت حوالي مليار دولار سنوياً.

وبالتالي، فإن نضالنا من أجل إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني سيعزز تطور الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وسيؤدي إلى تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع الدول العربية ومصر والعالم الخارجي.

7- هبط حجم الاستثمار الكلي من 1000 مليون دولار عام 1993 إلى 496 مليون دولار عام 1996، ثم ارتفع إلى 2162.4 مليون دولار عام 1999، بينما انخفضت إلى 727.2 مليون دولار عام 2002 وبلغ عام 2007 حوالي 1310 مليون دولار⁽¹⁾، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار إلى أقل من مليار دولار عام 2017، خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال أعوام الحصار توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، رام الله- فلسطين، 2009، ص41.

ثانية. إضافة لتراجع مضطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الإنشائية والصناعية والتجارية قد أغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تفاقم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات. أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والانشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزوي أو ما يسمى بـ"إمارة غزة".

8- منذ عام 1996، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام، حيث ارتفع حجم الدين العام الحكومي من 309 مليون دولار عام 1999 إلى 2,483 مليار دولار عام 2016 (انظر الجدول رقم (2))، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض. وقد شهدت قيمة إجمالي الدين العام على فلسطين تذبذباً خال الفترة 2012 - 2017 لتصل أعلى قيمة لها نهاية عام 2017، حيث بلغت 2,543.1 مليون دولار وتوزع بنسبة 59% للدين العام المحلي ونسبة 41% للدين المحلي الخارجي. كما شهدت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2012 - 2017، حيث تراجعت عام 2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة بلغت 17.4%، ثم عاودت وارتفعت عام 2015 لتصل إلى 20%، قبل أن تعاود بالانخفاض عام 2017 وتصل إلى 17.5%⁽¹⁾.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، مرجع سابق ذكره، ص35.

جدول رقم (2) : الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية 2016

البيان	2016
الدين المحلي	1,439.8
المصارف المحلية	1,426.2
قروض	816.9
جاري مدين	382.7
هيئة البترول*	226.6
المؤسسات العامة الأخرى	13.6
الدين الخارجي	1044
المؤسسات المالية العربية	606
صندوق الأقصى	512.4
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	56.1
البنك الإسلامي للتنمية	37.5
المؤسسات الدولية والإقليمية	329.8
البنك الدولي	266.1
بنك الاستثمار الأوروبي	41.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.3
الأوبك	20.3
القروض الثنائية	108.2
إجمالي الدين العام الحكومي	2,483.8

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل..

سلطة النقد، التقرير السنوي 2016، الصادر بتموز 2017، ص96.

النتائج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، عام 2017 :

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 2.8% خلال الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,377.6 مليون دولار (ويتوزع الناتج

المحلي بنسبة 76% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). كذلك يتوزع التراجع بنسبة 3% في الضفة الغربية و 2.4% في قطاع غزة.

وفقاً للجدول رقم (3) بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (بالأسعار الثابتة) 13,686.4 مليون دولار عام 2017، يتوزع بنسبة 75.3% ، 24.7% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين العام 2017 والعام 2016 نحو 416.7 مليون دولار وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3% (يتوزع بنسبة 4.3% نمو موجب في الضفة الغربية ونسبة 0.3% نمو سالب في قطاع غزة). وتحقق ذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 189.8 مليون دولار (بواقع 108.4 مليون دولار في الضفة الغربية و 81.4 مليون دولار في قطاع غزة)، وارتفاع الإنفاق الاستثماري بمقدار 281.9 مليون دولار (154.9 مليون دولار في الضفة الغربية و 127 مليون دولار في قطاع غزة، كما انخفض العجز في صافي الصادرات (أي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات) بمقدار 354.2 مليون دولار (انخفض العجز بمقدار 430.7 مليون دولار في الضفة الغربية ولكنه ارتفع بمقدار 76.5 مليون دولار في قطاع غزة).

أما بالنسبة لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع بلغت 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام⁽¹⁾.

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، 2017، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52، رام الله - فلسطين، 2017، ص2.

جدول رقم (3) : الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة لعامي 2016، 2017 ، سنة الأساس 2015

النمو السنوي %	2017	2016	
3.1	13,686.4	13,269.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
4.3	10,302.2	9,874.1	- الضفة الغربية
-0.3	3,384.2	3,395.6	- قطاع غزة
0.02	2,923.4	2,922.9	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2.0	3,762.4	3,689.4	- الضفة الغربية
-4.4	1,741.6	1,822.0	- قطاع غزة

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52 ، رام الله - فلسطين، 2017 ، ص 2 .

وبالنظر لتרכيبة الناتج المحلي حسب الإنفاق، تشير النتائج إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي يفوق الناتج المحلي بنسبة 13%، حيث بلغ 15,490.9 مليون دولار خلال العام 2017 بالأسعار الثابتة مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.21% مقارنة بالعام 2016، حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية ما قيمته 11,409.5 مليون دولار أي ما نسبته 73.7% من الإنفاق الاستهلاكي الكلي، فيما بلغت هذه النسبة 78.9% في الضفة الغربية مقابل 58.3% في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 113% بواقع 112% الضفة الغربية، ونسبة 116.6% في قطاع غزة.

وفي السنوات الأخيرة، أمكن الحفاظ على اقتصاد قطاع غزة والحيلولة دون انهياره بفضل التحويلات المالية الكبيرة، ومنها المساعدات الدولية (المانحين) ، والنفقات من خلال موازنة السلطة الفلسطينية والتي تصل إلى 70%-80% من إجمالي الناتج المحلي لغزة. ولكن التحويلات من خلال هذين المصدرين انخفضت بشدة في الآونة الأخيرة، وأدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي في غزة بنسبة 6% في الربع الأول لعام 2018. وعلى النقيض من ذلك، بلغ معدل النمو الاقتصادي في

الضفة الغربية 5% خلال الفترة نفسها، وكان ذلك بفضل الاستهلاك العام في المقام الرئيسي. وفي جانب الطلب، تركّز النمو في تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الإنشاءات، إذ إن هذه الأنشطة لاتزال الأقل تأثراً بنظام القيود المفروضة⁽¹⁾.

إن أخطر نتيجة ترتبت على هذا الضعف في تطور الناتج وتراجع لعدة سنوات حدوث تغيرات هيكلية تمثلت في انخفاض كبير في مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي من حوالي 34% في المتوسط للفترة 1997-2006 إلى 25% في المتوسط للفترة 2007-2016. علماً بأن هذه النسبة حققت أعلى مستوى لها عام 2005 إذ بلغت 37.4%، بينما وصلت عام 2014 إلى 22.9% وهو أدنى مستوى لها*.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

اتسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية وقطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي، حيث بلغت حصة قطاع غزة نسبة 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني 2018. ويُلاحظ بأن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين انخفضت قليلاً خلال العام 2017 مقارنة مع العام السابق. وكذلك الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية ازدادت قليلاً بين العامين، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة إلى حصة الفرد في الضفة الغربية من 50% عام 2016 إلى نحو 46.3% فقط عام 2017. وهي نسبة أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 2005 والتي بلغت آنذاك 90.7%، وهذا يوضح تزايد عوامل المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة.

¹ البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: الأفاق الاقتصادية، أكتوبر 2018، الموقع الإلكتروني:

[Khttp://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018](http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018)

* النسب هنا محسوبة بناء على احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية للحسابات القومية 2014، 2015، 2016.

وفي هذا الجانب، أؤكد على أن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياساً موضوعياً، إنه مقياس كمي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل.

جدول رقم (4): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في

الأراضي الفلسطينية لعام 2017 ، سنة الأساس (2015)

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
(أ) الإنتاج السلعي	3,054.3	2395	659.3
الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	390	266.2	123.8
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,777.8	1,465	312.8
التعدين واستغلال المحاجر	53.7	49.7	4
الصناعات التحويلية	1,457	1206	251.1
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	155.7	105.8	49.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	111.4	103.6	7.8
الإنشاءات	886.5	663.8	222.7
(ب) الإنتاج الخدمي	8,342.9	5782.7	2560.2
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	2,613.4	1931.8	681.6
النقل والتخزين	268	218.6	49.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	530.5	477.4	53.1
المعلومات والاتصالات	511.3	495.9	15.4
الخدمات	2,444.9	1639.1	805.8
الأنشطة العقارية والإيجارية	672.6	478.5	194.1
التعليم	1,023.2	704.2	319
الصحة والعمل الاجتماعي	407.2	266.6	140.6
أخرى **	341.9	189.8	152.1

954.9	1019.9	1,974.8	الإدارة العامة والدفاع
3,219.5	8,177.7	11,397.2	(ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ + ب)
164.7	2,124.5	2,289.2	(د) صافي الضرائب غير المباشرة
47.5	889	936.5	الرسوم الجمركية
117.2	1,235.5	1,352.7	القيمة المضافة على الواردات
3,384.2	10,302.2	13,686.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج + د) (2004 = 100)
22.6	1,574.5	1,597.1	+ صافي الدخل المحول من الخارج
3406.8	11,876.7	15,283.5	الدخل القومي الإجمالي
700.7	989.1	1,689.8	+ صافي التحويلات الجارية
4,107.5	12,865.8	16,973.3	الدخل القومي المتاح الإجمالي
3,947.4	11,543.5	1,5490.9	الاستهلاك
160.1	1,322.3	1,482.4	الادخار
			بنود تذكيرية
1,803.3	3,996.2	3,072.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2,188.7	4,990.5	3,810.1	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، رام الله - فلسطين، حزيران 2018، ص 101+102.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية لسنوات متعددة.

** تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

الرقم القياسي للأسعار:

تختلف الأهمية النسبية لأقسام الإنفاق الرئيسية التي يتشكل منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين. وحسب الجدول رقم (5) تحتل مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أعلى أهمية نسبية في سلة المستهلك في فلسطين عام 2017، حيث تستحوذ على نسبة 35% من سلة المستهلك، يليها مجموعة النقل والمواصلات بحوالي 13.8%، ثم مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 11.5%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 8.9%، ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 6.3%، بينما تحتل مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية، ومجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق نسبة متدنية من سلة المستهلك مما يجعل تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدوداً. علماً بأن مجموعة المواد الغذائية

والمشروبات المرطبة أيضاً تشكل الأهمية النسبية الأعلى في سلة المستهلك في قطاع غزة بنسبة 41.18% .

في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلي للفرد مشكلاً نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلي وفقاً للنسب المئوية -كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- فقد شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و 8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و 2.1% على التوالي في فلسطين.

جدول رقم (5): متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك^(*) للعام 2017 والأهمية النسبية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية (سنة الأساس 2010)

أقسام الإنفاق الرئيسية	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة		القدس	
	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية
المواد الغذائية والمشروبات المربطة	105.17	35.02	107	34.96	101.75	41.18	110.76	23.67
المشروبات الكحولية والتبغ	164.81	4.31	160.12	5.22	146.88	2.32	175.74	4.06
الأقمشة والملابس والأحذية	112.22	6.29	120.04	5.79	91.53	7.09	127.66	6.91
المسكن ومستلزماته	109.05	8.87	113.18	8.83	99.62	8.73	115.47	9.28
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	106	5.36	113.28	4.83	91.83	6.55	124.02	5.42
الخدمات الطبية	119.9	3.93	126.82	4.44	97.15	3.08	118.17	3.32
النقل والمواصلات	101.3	13.83	101.14	15.33	110.03	7.93	107.83	18.37
الاتصالات	94.73	3.55	94.69	3.46	93.33	3.17	96.95	4.69
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	103.85	2.07	108.08	1.78	97.4	2.39	107.61	2.69
خدمات التعليم	123.92	3.39	130.89	3.59	106.81	3.38	129.79	2.51
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	126.07	1.92	134.11	1.86	109.88	1.65	119.53	2.7
سلع وخدمات متنوعة	120.22	11.48	121.9	9.91	121.89	12.5	110.59	16.38
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	110.98	100	113.79	100	104.2	100	115.39	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017، رام الله- فلسطين، أيار 2018، ص 24.

* الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط متوسط الاستهلاك للعائلة المتوسطة في بلد ما، ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات بسلة الاستهلاك. ومعدل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإن تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أن القوة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

القوة الشرائية للشيكل: يمثل معدل تضخم الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني مقياساً لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.60% خلال الربع الأول 2018 مقارنة بالربع السابق، وهو يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار، كما تحسنت القوة الشرائية خلال هذا الربع لعملة الشيكل بنحو 1.12 % مقارنة بالربع المناظر.

مما لا شك فيه أن الأوضاع الصعبة في القطاع خلّفت معدلات عالية من البطالة والتضخم وجعلت القطاع العام يولّد معدلات عالية من التوظيف العقيم (غير المنتج)، علماً بأن أعداد الموظفين في وزارات ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2016 تقترب من 160 ألف موظف، أي أن التشغيل العام يستحوذ على 38% تقريباً من معدلات التوظيف.

عدد المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية:

يبين جدول رقم (6) أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية ارتفع من 144,969 منشأة عام 2012 إلى 158,590 منشأة في العام 2017 ، منها 108,488 منشأة في الضفة الغربية و 50,102 منشأة في قطاع غزة¹.

* يوجد اختلاف في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين كل من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 وسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، وكتاب فلسطين الإحصائي 2017 فيما يتعلق بعدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. فمثلاً حسب النتائج النهائية لسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي 135888 منشأة ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة بالسلسلة في فلسطين، تشغل 443,114 عامل موزعين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - النتائج النهائية، تقرير المنشآت، شباط 2018، ص49.

وعند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، تبين أن أنشطة التجارة كانت الأعلى من حيث عدد المنشآت بواقع 81,260 منشأة، ثم أنشطة الخدمات بلغت عدد المنشآت العاملة فيه 55,689 منشأة، ثم أنشطة الصناعة بواقع 20763 منشأة، وأخيراً بلغت عدد المنشآت العاملة في الإنشاءات 878 منشأة⁽¹⁾.

جدول رقم (6): مقارنة عدد المنشآت* في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

الجغرافية والنشاط الاقتصادي لعامي 2012 ، 2017

الأراضي الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية		
2017	2012	2017	2012	2017	2012	
20,763	19,025	5,049	5,356	15,714	13,669	الصناعة
878	632	287	203	591	429	الإنشاءات
81,260	74,079	26,642	24,437	54,618	49,642	التجارة
55,689	51,233	18,124	16,582	37,565	34,651	الخدمات
158,590	144,969	50,102	46,578	108,488	98,391	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية 2017، تقرير المنشآت، ص 49-50.

* لا تتضمن عدد المنشآت (الحيازات) العاملة في القطاع الزراعي.

توزيع المنشآت حسب حجم العمالة :

بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت 444,086 عامل (يشكل الذكور نسبة 77.2% منهم والإناث بنسبة 22.8%) يعملون بواقع 309,848 عامل في الضفة الغربية (يشكل الذكور نسبة 73.6% منهم والإناث بنسبة 26.4%) و 134,238 عامل في قطاع غزة (يشكل الذكور نسبة 85.4% منهم والإناث بنسبة 14.6%).

يبين جدول رقم (7) أن محافظة غزة تستحوذ على نسبة 39% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة وهي أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الأخرى، كذلك تشغل نسبة 47.4% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة لعام 2017.

¹ المرجع السابق، ص 49.

جدول رقم (7): عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في قطاع غزة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس. 2017

المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين		
		إجمالي العاملين	ذكور	إناث
قطاع غزة	47457	134238	114620	19618
شمال غزة	8161	20779	17745	3034
غزة	18541	63572	54223	9349
دير البلح	6357	16077	13699	2378
خانيونس	8534	20335	17393	2942
رفح	5864	13475	11560	1915

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية 2017، تقرير المنشآت، ص 57.

المشاريع الصغيرة:

هي المنشآت التي تعمل بعدد قليل من العمال أو برأسمال قليل غالباً يكون ذاتياً وتنتشر في مجالات عديدة منها أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخدمات والخدمات التكنولوجية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة .. أهميتها وأسباب فشلها (1):

1. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنب، مما يساهم في إدخال التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج في سوق العمل لهذه المشاريع.

2. تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وبارزاً في تحفيز المشاركة الشعبية بين أفراد المجتمع، وتشجع على روح المبادرة والتعاون بينهم، وتعمل

¹ خلود زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017، ص 73.

على تعزيز وترسيخ روح الانتماء الوطني من خلال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنافسة الاقتصاد الإسرائيلي.

3. تُعد من الآليات الفعّالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة، وذات جودة جيدة، وتكون متوفرة لدى ذوي الدخل المنخفض. وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي من خلال توفير العديد من السلع التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني، والتي تحل محل السلع المستوردة، وبالتالي تقلل من العجز في الميزان التجاري، وتحد من درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
4. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال مقبول، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الداخلي.
5. مساهمة هذه المشاريع في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، كما أنها تعتبر ملاذاً للخريجين العاطلين عن العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة.
6. تعد هذه المشروعات ذات أهمية على البعد البيئي، حيث أن بعض هذه المشاريع يقوم على استغلال المخلفات الصناعية والزراعية، التي يؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، مثل المشاريع تلك التي تستخدم الكرتون والورق والبلاستيك والزجاج ومخلفات الزيوت وغيرها، وهذا يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة والتخفيف من مشكلة التلوث البيئي.
7. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج وغيرها من الأنشطة، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتها والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة.

أسباب فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة⁽¹⁾:

1. عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
2. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
4. الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
5. الاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
6. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحياناً بالأساليب غير المشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو غير المطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.
7. صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
8. تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق أية وفورات اقتصادية.
9. ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.

¹ عبد الفتاح نصرالله، وغازي الصوراني، المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة - فلسطين، 2005، ص 14.

10. الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.

وقد صنفت وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين المشاريع الاقتصادية إلى أربعة تصنيفات وهي متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، إذا توفر في المشروع معياران اثنان على الأقل من المعايير المبينة في جدول رقم (8) :

جدول رقم (8): تصنيف وزارة الاقتصاد الوطني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة وحجم الأعمال السنوي، وحسب رأس المال المسجل بالدولار

فئة الحجم	حجم العمالة	حجم الأعمال السنوي بالدولار	رأس المال المسجل بالدولار
المشاريع المتناهية الصغر	1 - 4	لغاية 20,000	لغاية 5,000
المشاريع الصغيرة	5 - 9	20,001 - 200,000	5,001 - 50,000
المشاريع المتوسطة	10 - 19	200,001 - 500,000	50,001 - 100,000
المشاريع الكبيرة	20 فأكثر	500,001 فأكثر	100,001 فأكثر

المصدر: السلطة الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم الصناعة، رام الله - فلسطين، 2016 .

جدول رقم (9): عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات

الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيس وفئات حجم العمالة، 2017

النشاط الاقتصادي	المجموع	فئات العمالة					
		4-1	5-9	10-19	20-49	50-99	100+
التعدين وإستغلال المحاجر	23	12	8	3	0	0	0
الصناعات التحويلية	4,495	3,525	624	225	106	12	3
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	39	26	4	0	2	0	7
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	153	126	23	3	1	0	0
الإنشاءات	270	139	68	39	18	5	1
تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	26,451	25,137	1,039	203	55	13	4

0	2	27	75	82	187	373	النقل والتخزين
0	6	27	67	250	1,999	2,349	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4	8	21	36	78	203	350	المعلومات والاتصالات
1	1	18	38	49	299	406	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
0	0	2	4	10	101	117	الأنشطة العقارية
0	0	9	32	144	1,086	1,271	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0	1	2	4	44	601	652	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
0	0	0	2	3	4	9	الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي
7	11	71	158	591	951	1,789	التعليم
10	15	57	83	151	1,278	1,594	أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي
0	0	6	26	93	762	887	الفنون والترفيه والتسلية
0	4	43	110	227	5,195	5,579	أنشطة الخدمات الأخرى
2	2	0	2	1	6	13	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية
0	0	0	0	1	4	5	غير مبين
39	80	465	1,110	3,490	41,641	46,825	قطاع غزة
126	217	1,166	2,729	7,357	88,446	100,041	الضفة الغربية
165	297	1,631	3,839	10,847	130,087	146,866	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص 60.

وفقاً للجدول رقم (9) بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال 88.6% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2015، بواقع نسبة 88.4% في الضفة الغربية ونسبة 88.9% في قطاع غزة. أما نسبة المنشآت التي تشغل من 5 - 9 عمال 7.4% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية، بواقع نسبة 7.35% في الضفة الغربية ونسبة 7.45% في قطاع غزة.

ووتتركز المنشآت الصغيرة في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال في 95% عام 2017.

جدول رقم (10) : عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني 2017

المنطقة	منشأة فردية	شركة محاصة	شركة عامة	شركة عادية	عادية محدودة	خصوصية	مساهمة	مساهمة عامة	جمعية تعاونية	خيرية	هيئة أوجيمية	أجنبية	قطاع شركة	غير	المجموع
الأراضي الفلسطينية	125,501	3,443	3,677	240	5,138	677	226	3339	97	62	142,400				
الضفة الغربية	83,665	2,434	2,635	120	3,793	527	188	2,085	72	56	95,575				
قطاع غزة	41,836	1,009	1,042	120	1,345	50	38	1,254	25	6	46,825				

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017 ، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص53.

يبين الجدول (10) أن غالبية المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت فردية، حيث تشكل نسبتها 88.1% من إجمالي المنشآت العاملة، وهي بواقع 87.5% في الضفة الغربية ونسبة 89.3% في قطاع غزة، ويتركز نوع الشكل القانوني لباقي المنشآت ما بين مساهمة خصوصية وشركة عادية عامة وشركة محاصة وجمعية خيرية وأخرى. كذلك غالبية المنشآت العاملة ملكيتها خاصة، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية وملكيتها خاصة 91.2% من إجمالي المنشآت، وهي بواقع 90.8% في الضفة الغربية، ونسبة 92% في قطاع غزة.

وإذا كنا نتفق على أن السمة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة تتجلى في كونه اقتصاداً ضعيفاً وتابعاً ومحاصراً بالقيود الإسرائيلية

الأمنية التي تحول دون حرية التجارة والنقل والاستيراد والتصدير ، علاوة على قيود بروتوكول باريس التي أشرنا إليها.

لكن على الرغم من السمات المشتركة للاقتصاد في الضفة وقطاع غزة ، إلا أن هناك تبايناً واضحاً بين الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية تختلف إلى حد كبير عن مثيلتها في قطاع غزة من حيث التطور الصناعي والزراعي والموارد الطبيعية المتوفرة في الضفة، علاوة على تأثير الحصار وقيوده وتعقيده من جهة، إلى جانب الانقسام الممتد منذ حوالي 12 عاماً وتأثيره الضار على التراجع الشديد لحالة التفاعل والتواصل الاقتصادي بكل تفرعاته بين الضفة والقطاع من جهة ثانية، الأمر الذي عزز من هشاشة وضعف الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بصورة خطيرة.

فبعد مرور 12 عاماً على الانقسام، بات من الواضح أن القوى "الرأسمالية" بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومة السلطة في رام الله، و"حكومة" حماس في غزة، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة بصورة غير مسبقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال السياسي والديمقراطي والشعبي والكفاحي والنقابي، وقيم الحق والخير والتكافل والدفاعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

إننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري -الداخلية والخارجية- البعيدة - إلى حد كبير- عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتكشف بُعداً شاسعاً .

لذلك المطلوب مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين-، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) منذ ما بعد الانقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت -في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة، في مقابل تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع بعد أن

أصبح قطاع غزة عاجزاً عن خلق أي فرص عمل جديدة في ظل تنامي معدلات البطالة القياسية في صفوف سكانه.

وفي هذا الجانب أشير إلى مخاطر استمرار الانقسام وتشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، علاوة على الإجراءات العقابية الخاصة بتخفيض رواتب موظفي السلطة إلى 50% من الراتب شهرياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ارتباطاً بأوضاع الكساد في الأسواق، كما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 45.8%، مما أدى لارتفاع غير مسبوق في نسب الفقر أو خط الفقر في قطاع غزة لتصل إلى 80% عام 2017 (أي ما يزيد عن نصف سكان القطاع) مقابل نسبة الفقر المدقع التي وصلت إلى 33.7% في نفس العام⁽¹⁾.

كل ما تقدم يشير ويؤكد على أن اقتصادنا الفلسطيني في حالة من التفتك والتراجع في ظل استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي عموماً ولشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس والقيود الأمنية والاقتصادية المفروضة من قبل المحتل الإسرائيلي، الأمر الذي يفرض علينا طرح الأسئلة المثارة التالية: "ما معنى أن يكون الاقتصاد تحت احتلال عسكري في ظل شرط استعماري كولونيالي إحلالي؟ وكيف تتمثل السيطرة الاقتصادية للمستعمر على المستعمر؟ وفي ظل حالة من التفتت الجغرافي والسياسي الحاد، هل من الممكن تحويل اقتصاد المعازل والبانقوسات إلى اقتصاد وطني متكامل؟ وهل يمكن أن تحقق هذه المساعدات كلها أي شيء في ظل غياب السيادة السياسية؟ هذه الأمثلة من الأسئلة عادة ما يتم إهمالها، وإذا ما استمر هذا الوضع فإن حالة اللا تنمية لن تتغير"⁽²⁾.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين 2017، رام الله - فلسطين، 2018/4/15.

² علاء الترتير - نحو رؤية تنموية فلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 105 - شتاء 2016 - ص 61

ففي ظل العيش تحت شرط كولونيالي (استعماري) -كما يقول علاء الترتير- "فإن التنمية لا تعني إلا الاشتباك، وخصوصاً الاشتباك من أجل الأرض لزورها وفلاحتها واسترجاعها كمدخل أول للتنمية وعمليتها المستدامة، لكن هذا يتطلب تغيير الخطاب والسرد قبل أي شيء من أجل تغيير الفعل. وإذا لم يتغير هذا الخطاب الحالي للسلطة ومنظمات NGO's ليتبنى منظومة الاشتباك من أجل نيل الحق في التنمية والتحرر، فإن الأفعال لن تتغير على أرض الواقع ولا أحوال التنمية"⁽¹⁾.

وفي هذا الجانب، "استند بعض الباحثين الفلسطينيين في السبعينيات والثمانينيات إلى الحاجة الواردة في هذه النصوص المرجعية لإقامة مقارنات بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري (أبارتهايد) في جنوب إفريقيا. وسلّطت هذه المقارنات الضوء على طبيعة الاستعمار الإسرائيلي المسيّبة للإقصاء والحرمان، فضلاً عن أبعاده الاستغلالية، حتى لو لم تعتمد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين بقدر ما فعلت جنوب إفريقيا. وكذلك قدّمت أعمال علماء الاجتماع الإسرائيليين "الجدد"، مثل "كيمرلينغ" و"شفير" والمؤرخين الجدد مثل "إيلان بابيه"، مزيداً من الإثباتات الأكاديمية الإسرائيلية على أصول إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية"⁽²⁾، وتكتسب أعمالهم أهميتها من تركيزها على أن السياسات الإسرائيلية بعد سنة 1967 هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة محض يهودية في

¹ علاء الترتير - المرجع السابق.

² تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تضاعف عدد المستعمرين في الضفة الغربية أكثر من أربعين مرة في الفترة 1972-2015، فقد بلغ عددهم 617.291 مستعمرًا في أواخر سنة 2015، نحو نصف هؤلاء المستعمرين في مستعمرات محافظة القدس، أي نحو 292.555 مستعمرًا، منهم 214.135 في القدس الشرقية (التي ضمتها الحكومة الإسرائيلية إلى إسرائيل بعد حرب حزيران/يونيو 1967)، ثم محافظة رام الله - البيرة التي يقطن فيها ما يقارب 123.194 مستعمرًا، وتليها محافظة بيت لحم التي يسكن فيها 75.320 مستعمرًا، وتليها محافظة سلفيت التي يقيم بها 39.488 مستعمرًا، أما أقل المحافظات فيما يتعلق بعدد المستعمرين فهي محافظة طوباس التي يستوطنها 2036 مستعمرًا. ويتوزع هؤلاء المستعمرون على 150 مستعمرة في الضفة الغربية منها 26 مستعمرة في محافظة القدس، ثم ضم 16 مستعمرة منها إلى إسرائيل، و26 مستعمرة في محافظة رام الله، و20 مستعمرة في الخليل، و17 مستعمرة في منطقة أريحا والأغوار، و13 مستعمرة في كل من محافظة بيت لحم وسلفيت، و12 مستعمرة في نابلس، و8 في قلقيلية، و7 في طوباس، و5 في جنين، و3 في طولكرم. يضاف إلى ذلك بناء عشرات البؤر الاستيطانية التي تدعي إسرائيل أنها لم توافق عليها رسمياً، وبلغ عددها 119 بؤرة استعمارية سنة 2015، وأصبحت 38% من مساحة الضفة الغربية محظوراً على الفلسطينيين دخولها سنة 2007 وهي في ازدياد مستمر (مجدي المالكي - مرجع سبق ذكره - ص322).

"أرض ميعاد". بعبارة أخرى، إن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرار للاستعمار في فلسطين، وليس بدايته"⁽¹⁾.

ذلك إن "الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة استعمارية في كونها صادرت الأراضي الفلسطينية، وفككت أوصال الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى بعد أوصلو".

لقد أعادت عملية السلام في أوصلو صوغ الاستعمار الاستيطاني بدلاً من فسخ المجال أمام إلغاء جزئي للاستعمار، عبر جعل "مفهوم الأمن الإسرائيلي وليس الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي" العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية"⁽²⁾.

وفي ضوء هذا الواقع المرير، فإن من أولويات وواجبات الفصائل الوطنية الديمقراطية، إلى جانب الشخصيات الوطنية ذات العلاقة مع الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية والقطاع الخاص، أن تبادر إلى مجابهة هذا الواقع عبر صياغة الأسس والأفكار الاقتصادية التنموية للخروج من هذه الأحوال الاقتصادية المتردية.

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره .

² ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره .

الفصل الثاني

اقتصاد قطاع غزة

من المعروف أن اقتصاد قطاع غزة تميز منذ نكبة عام 1948 حتى هزيمة حزيران 1967، بالضعف والهشاشة وقلة أو انعدام الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى اعتماده على الدولة المصرية في تغطية العجز السنوي في موازنة القطاع منذ عام 1951 حتى 1967، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم صادراته من الحمضيات وبعض الصادرات الزراعية الأخرى .

وعلى أثر احتلال قطاع غزة بعد هزيمة 1967، تعرض اقتصاد القطاع لأوضاع متباينة من حيث التراجع الشديد في السنوات الأولى للاحتلال، ثم حقق بعض مظاهر الانتعاش التي ارتبطت بالاندماج مع اقتصاد دولة العدو، إلى جانب تزايد العمالة من قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي، التي أدت إلى إنعاش السوق الاقتصادي المرتبط بالقوة الشرائية.

وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو، توهم الكثيرون من أن قطاع غزة سيصبح شبيهاً بأوضاع سنغافورة الاقتصادية، إلا أن ذلك الوهم لم يتحقق لأسباب متعددة من بينها تفاقم أوضاع ومظاهر الفساد الناجم عن تحالف القمم الاقتصادية ذات الطابع الكمبرادوري في القطاع الخاص مع الأجهزة البيروقراطية الأمنية في السلطة، إلى جانب استمرار الإجراءات الإسرائيلية المرتبطة بالحصار والإغلاقات المتكررة والتعقيدات المتنوعة في وجه حرية التجارة وحرية التنقل سواء خارج فلسطين أو بين غزة والضفة الغربية.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فيمكن التعرف على طبيعة الأداء الاقتصادي فيه بتحليل الأنشطة الاقتصادية من خلال تتبع وتحليل تطورات الناتج المحلي التي تعكس مسارات النمو الاقتصادي وخصائصه، إضافة للوقوف على مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج، إلى جانب تناول الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع، والرقم القياسي للأسعار، والمنشآت العاملة، والمشاريع الصغيرة، وأخيراً تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام.

إن دراسة وتحليل تلك العوامل المرتبطة بالأداء الاقتصادي لقطاع غزة ، يتبين بوضوح التراجع الحاد في قطاعي الإنتاج الرئيسيين الزراعة والصناعة لحساب تضخم حجم قطاع الخدمات (بما في ذلك المتاجرة بالأراضي والعقارات) ومساهمتها في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، إلى جانب حالة الاختلاط والتنوع بين مكونات الناتج المحلي من جهة والمساعدات الخارجية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أنه اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على أنشطة الخدمات والمساعدات، والاقتصاد غير المنظم بما في ذلك غسيل الأموال والسوق السوداء حيث "تكونت شريحة جديدة بسبب وجود السوق السوداء في مواد ومستلزمات البناء والتشييد بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، إذ يلجأ المتضرر إلى بيع حصته من الإسمنت والحديد وبخسائر كبيرة، إلى جانب ظهور وزيادة أعداد المولات الاستهلاكية في قطاع غزة ارتباطاً بعملية غسيل وتهريب الأموال بغرض تبييضها لكي تستمد مشروعية ملكيتها، على الرغم من أن إنشاء المولات (السوبرماركت الضخم) يتنافى مع طبيعة الحصار، حيث أن تكلفة المول الواحد تفوق تكلفة إنشاء 100 محل متوسط، وقيام المولات بالبيع بأسعار دون التكلفة يعني أنها توظيفات وكل توظيف بهذا الشكل تشوبه علامات استفهام عن مصدر تلك الأموال ومالكها الرئيسي، ويُضاف لذلك مفاهيم المضاربات والربح السريع"⁽¹⁾.

وكل هذه المظاهر جعلت من اقتصاد قطاع غزة في حالة من الانكشاف للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب عزلته عن اقتصاد الضفة الغربية، وبالتالي فإن استمرار الانقسام يعني بوضوح استحالة تحقيق أية برامج أو خطط تنمية ضمن المنظور الاقتصادي الوطني الفلسطيني الذي يجسد وحدة النظام السياسي والاقتصادي التنموي للضفة والقطاع معاً.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة، يتميز في كونه الأكثر بشاعة وهمجية سواء في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة

¹ حسن الرضيع - أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة - جامعة بيرزيت - سبتمبر 2018 - ص 71 و 72

أو الآنية، أو في دوافعه السياسية البعيدة المدى وفق المخطط الإسرائيلي، فهو حصار لا يستهدف إنهاء الانقسام أو إسقاط حكوماته، بقدر ما يستهدف تفكيك البنيان السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للشعب الفلسطيني كله، وإيصاله إلى حالة من الإحباط واليأس عبر تراكم عوامل الإفقار والمعاناة والحرمان التي تمهد بدورها إلى إرباك الأولويات في الذهنية الشعبية الفلسطينية تجاه الصراع مع العدو والصمود في مواجهته ومقاومته، ليصبح أولوية ثانية أو ثانوية، لحساب أولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش، ارتباطاً بانسداد الأفق السياسي، وتفاقم مظاهر البطالة والفقر التي تراكم بدورها مظاهر الإحباط واليأس، حيث "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" كما يقول ماركس، ففي ظروف الانقسام والتفكك السياسي والاجتماعي، علاوة على الحصار المحكم، تعرض أبناء شعبنا - وما زالوا- لحالة من القلق والإحباط قد تدفع بهم صوب المزيد من نفاذ صبرهم، في ظل انسداد الأفق -راهنأ- في وجه أهدافهم الوطنية أو آمالهم الكبرى وهي أهداف وآمال هبطت إلى قاع مشاعرهم وسلم أولوياتهم بعد أن باتت "الكابونة" أو "سلة الغذاء" المدفوعة الثمن من الخارج، ملاذاً يسعى إليه المحرومون مع اضطرارهم إعلان الولاء لهذه الجهة "المغيثة" أو تلك من الأحزاب والفصائل أو المنظمات غير الحكومية لا فرق عندهم في ظل تراجع الآمال بالنسبة للاستقلال والوحدة الوطنية.

اقتصاد قطاع غزة في ظل الانقسام:

في ظل استمرار الانقسام وآثاره الكارثية، إلى جانب استمرار الحصار الصهيوني، نلاحظ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والتي تفاقت بعد عدوان 2014 وأثرت على معظم سكان قطاع غزة المعزولين تماماً عن بقية العالم، وفيما يلي استعراض لبعض المؤشرات التي توضح ذلك:

1. شهد النمو الاقتصادي انكماشاً في قطاع غزة خلال العام 2017 ، إذ انخفض معدل النمو من 8% في العام 2016 إلى 0.5% فقط في العام 2017 ، مع ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من نصف القوى العاملة، ويعزى هذا التراجع

لأنخفاض التدفقات النقدية الواردة، وضعف نشاط إعادة الإعمار، مما أدى إلى هبوط حاد في دخل ربع السكان⁽¹⁾ وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للفرد.

2. انخفاض القوة الشرائية للمواطنين في ظل تقليص رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والتقاعد المبكر لآلاف الموظفين واستمرار انخفاض رواتب موظفي "حكومة" حماس في غزة لأقل من النصف وارتفاع البطالة والفقر بنسب عالية غير مسبوقة، نتيجة لانعدام فرص العمل، مما أثر على انخفاض الطلب الكلي على غالبية السلع والخدمات في قطاع غزة وحدث انكماش حقيقي.

3. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخياً، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، نتيجة لعوامل متعددة، من بين أهمها ضعف القدرة الشرائية للسكان، وما رافق ذلك من تفاقم أوضاع التجار، حيث اضطر عدداً كبيراً منهم إلى إعلان إفلاسهم وإغلاق مصالحهم التجارية لعدم قدرتهم على تحصيل أموالهم من السوق المحلي، الأمر الذي أدخل قطاع غزة في مرحلة الكساد، أو إلى بداية مرحلة الانهيار الاقتصادي.

4. الارتفاع المتوالي للأسعار (أدى إلى تغير إكراهي مرير ومذل في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود) وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله ولا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت

¹ البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، آذار 2018 <https://goo.gl/BDrE6g>

أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة.

5. أصبح يعتمد أكثر من 1.2 مليون نسمة من سكان قطاع غزة في جانب من معيشتهم على المساعدات الإغاثية من وكالة الغوث والتبرعات من الخارج، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتوكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين والمافيات المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

6. في ظل تفاقم مظاهر الفقر والبطالة في قطاع غزة، فإن أي سياسات وإجراءات للحد منها لا بد لها من دور عربي لفك الحصار وفتح سوق العمالة العربي لعمالنا العاطلين عن العمل. وفي هذا السياق، فإنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الغربية 17.9% ينبغي توفير 42 ألف فرصة عمل في قطاع غزة بكلفة لا تتجاوز 546 مليون دولار على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير 13 ألف دولار، إلى جانب تأمين الاستثمارات المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة معاً بمبلغ 1.5 مليار دولار بمجموع يصل لحوالي 2 مليار دولار، أي ما يعادل أقل من 3% من إيرادات النفط العربي لعام 2017.

7. تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور، إلى جانب انعدام جوانب التنمية بسبب استمرار الانقسام والحصار، على الرغم من بعض المشاريع التنموية ذات الأهداف السياسية المشبوهة على شاكلة ما قدمته دويلة قطر إلى قطاع غزة، وفي كل الأحوال يمكن وصف معظم برامج ومشاريع التنمية طوال مرحلة الانقسام بأنها مشاريع خدمت بشكل أو بآخر مصالح حركة حماس وفق

منظورها، علاوة على أنها مشاريع تنموية متعثرة أو مشوهة بحيث يمكن وصفها بأنها تنمية رثة لكونها تخدم بعض الفئات الاقتصادية الكمبرادورية .

8. انتقال أعداد كبيرة من العمال في القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم، إضافة لحدوث هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.

9. انتقال بعض المنشآت الاقتصادية إلى الدول المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج، الأمر الذي أدى إلى حالة من التدهور والتراجع الملموس في رأس المال الصناعي، إلى جانب تدهور قطاع الزراعة، بعد أن تراجعت مساحة الاراضي الزراعية في قطاع غزة من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من مائة ألف دونم، وأصبحت الأراضي كسلعة يتداولها تجار العقارات والرأسماليين الطفيليين.

10. استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك وبروز شرائح جديدة من أثرياء الأنفاق وتجار السوق السوداء والتهريب، مقابل ازدياد عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة والمعدمة.

إن حديثي عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت لحد الترف المفرج من خلال مظاهر البذخ التفاخري الرث (الشليها الباذخة على سبيل المثال حيث تتراوح كلفة الشاليه الواحد ما بين نصف مليون - 1.5 مليون \$ للشاليه الواحد) لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية والعقارية، وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار بصورة غير مسبقة.

علاوة على المعوقات المشار إليها، لا بد من التأكيد على أن الانقسام الراهن يشكل في حد ذاته عقبة في وجه أي تطور اقتصادي منشود، وبالتالي فإن استمرار الانقسام منذ عام 2007 حتى اليوم، كان -وما زال- سبباً رئيسياً في تزايد مظاهر تراجع الاقتصاد الناجمة عن تجزئته إلى اقتصاد في الضفة الغربية وآخر في قطاع

غزة، وما ترافق مع هذه المظاهر من انخفاض دخل الفرد، وارتفاع نسبة البطالة، وتزايد مظاهر الفقر، والتراجع الحاد في قطاعي الصناعي والزراعة لحساب قطاع الخدمات الذي يبدو أن حركة حماس تسيطر على نسبة هامة منه.

وفي هذا السياق، يمكن القول بثقة، أنه لولا تكريس الانقسام الكارثي منذ 14/ حزيران 2007، فإن اقتصاد قطاع غزة في كافة مجالاته وقطاعاته الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالطبع في إطار وحدة الاقتصاد الفلسطيني، كان قادراً على التطور الفعال بحيث يصل إلى نفس نسبة النمو في الضفة الغربية أو يزيد، لكن الانقسام، والحصار، والضعف الشديد للتمويل الدولي والعربي خلال السنوات الخمسة الأخيرة، كان لهم -وما زال- أثراً كارثياً على اقتصاد قطاع غزة والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة فيه بحيث لا يمكن التنبؤ بمستقبل القطاع بصورة واضحة.

في هذا السياق، أُشير إلى الإجراءات التي اتخذتها "حكومة" حماس لإدارة هذا الوضع الانقسامي، والتي اتسمت بسياسات قاسية تستهدف جمع أكبر قدر ممكن من الجبايات، إلى جانب سمات التضارب وعدم الخبرة والدعاية وعدم توخي مصالح المواطنين وقطاع الأعمال⁽¹⁾:

1. ابتكرت أساليب تتنافى مع أهداف السياسة الضريبية في تشجيع النشاط الاقتصادي مثل مقترح إلزام التجار بدفع نسبة من الربح المتوقع مقدماً عند معبر كرم أبو سالم (تم تأجيل تنفيذها لأسباب غير معلنة).
2. يدفع التجار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 14.5% رغم دفعها مسبقاً للسلطة، بحجة أنها على الأرباح المتوقعة فقط (!).
3. ضريبة إضافية على السيارات المستوردة عبر كرم أبو سالم رغم دفع كامل الضريبة على السيارات للسلطة.

1 د.مازن العجلة - مرجع سبق ذكره.

4. ضريبة مقدرة بمبالغ مالية مقطوعة حسب نوع السلعة وحجمها وارتفاعها داخل الشاحنات ، عند معبر كرم أبو سالم.
5. إنشاء شركات احتكارية لسلع وخدمات محددة تسيطر على معظم السوق ولا تستطيع الشركات الموجودة في السوق من عشرات السنوات المنافسة، مثل ماحدث في سوق التأمين بإنشاء شركة الملزم التابعة لحماس.
6. بلغ مجموع الإيرادات العامة المقدرة لـ"حكومة" حماس في غزة لعام 2016 (410,4) مليون دولار موزعة كما يلي: (115,7) مليون دولار إيرادات ضريبية، و (294) مليون دولار إيرادات غير ضريبية، و (0.7) مليون دولار منح وهبات⁽¹⁾.
7. خلال العقد الحالي، "لجأت "حكومة" حماس في غزة إلى فرض سياسات ضريبية شديدة أشهرها ضريبة التكافل الاجتماعي والتي فرضت على نحو 400 سلعة أساسية وضرورية ومن ضمنها السجائر^(*) والفاكهة واللحوم والمشروبات والأجهزة الكهربائية، وينسب يتحملها المستهلك بشكل تدريجي حيث تتراوح نسب فرض تلك الرسوم ما بين 1-10 %، إلى جانب إيراداتها من ضريبة الدخل والإيرادات غير الضريبية الأخرى، وبناءً عليه يمكن تقدير الإيرادات الاجمالية لـ"حكومة" حماس في قطاع غزة بحوالي 600 مليون دولار سنوياً، ما يعني أن هناك فاقداً أو تراخٍ في تحصيل الإيرادات العامة. وفي هذا السياق أشير إلى أن تلك الضرائب المفروضة من "حكومة" حماس شكلت مأزقاً جديداً للأسر الفلسطينية، بينما تعزو وزارة المالية فرض

¹ أسامة نوفل - ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنققات في قطاع غزة - صادرة عن الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) - فبراير 2017 - ص10.

* تبلغ قيمة واردات "حكومة" حماس من الرسوم المفروضة على السجائر حوالي 175 مليون دولار سنوياً ، فلو افترضنا الحد الأدنى من المدخنين في قطاع غزة في حدود 250 ألف مدخن يستهلك كل منهم علبة سجائر واحدة فقط × 6 شواكل معدل متوسط للرسوم × 30 يوم × 12 شهر = 510 مليون شيكل أي ما يعادل 150 مليون دولار سنوياً من السجائر فقط ، عدا الإيرادات الناجمة عن الأرباح من الوقود (السولار والبنزين) والسيارات والبضائع المستوردة بمختلف أنواعها، حيث تزيد الإيرادات عن 600 مليون دولار سنوياً حسب دراسة "أثر السياسات الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة" الصادرة عن جامعة بيرزيت في سبتمبر 2018 -ص64.

تلك الرسوم إلى عجزها المالي وإلى إمكانية دفع مستحقات للموظفين بنسبة 50% من مجمل الراتب بدلاً من 30% وهذا يعني أن فقراء قطاع غزة أضحو ممولين للحكومة وموظفي القطاع العام⁽¹⁾.

8. خلال فترة الأنفاق، والتي بدأت بالعمل منذ 2007-2013، تكونت شريحة جديدة عُرفت بأثرياء وأمرء الأنفاق، وكونت مئات الملايين من الدولارات، وتم توظيف تلك الأموال في مشاريع غير تنموية كالمضاربة في الأراضي والعقارات وإنشاء الفنادق والمولات الاستهلاكية ومعارض السيارات والمشاريع السياحية _ رغم انعدام السياحة. ووفقاً لجريدة الاقتصادية في غزة، فإن ما جمعه تلك الشرائح فاق الناتج المحلي لغزة، حيث أشارت إلى امتلاكها لنحو 2700 مليون دولار تم توظيفها في القطاع العقاري، وهذا ما تظهره الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأراضي والعقارات.

في بعض المناطق ارتفعت أسعار الأراضي بحدود 5 أضعاف، وارتفعت أسعار العقارات بشكل غير مسبوق، فمثلاً بلغ سعر الشقة السكنية في حي الرمال نحو 130 ألف دولار، وبسبب الطفرة في سوق العقارات في غزة فقد بلغ عدد الأثرياء الجدد نتاج العمل بالتهريب عبر الأنفاق وتوظيف تلك الأموال الساخنة في اقتصاد غزة الفقير والمُعدم بنحو 2000 شخص (أبو حطب وأبو مدلة 2014، 31)⁽²⁾.

وبسبب حالة الركود والكساد السائدة في قطاع غزة منذ مابعد الحرب العدوانية عام 2014، تعرضت أسعار الأراضي والعقارات في قطاع غزة إلى حالة من الانخفاض الشديد لأسباب متنوعة من بين أهمها ركود الأسواق التجارية والتراجع الكبير في حركة السوق والقوة الشرائية والدخل، ونقص السيولة، وقد أدى ذلك إلى تكون شريحة اجتماعية مستفيدة من الانخفاض

¹ حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 63

² حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 68

الشديد في أسعار الأراضي والعقارات ، ما يعني أنه عند توفر ظروف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة، سيفقد الكثيرون في غزة ممن اضطروا لبيع عقاراتهم وأراضيهم بأسعار منخفضة مئات الملايين من الدولارات التي سيستحوذ عليها عدد محدود من تجار الأراضي في إطار عودة الدورة الاقتصادية التي سترتبط بأزمة الأراضي والعقارات.

9. على الرغم من اهتمام "حكومة" حماس في غزة بالاستثمار في القطاع الزراعي وتنمية الأطراف إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا زال محدوداً ولا يمكن تعميم منافعه، ويعود ذلك إلى عدم وجود سياسات رشيدة ومدرسة ووجود محاباة تمثلت في تخصيص الأراضي للمقربين من "حكومة" حماس واستفادتهم من الأراضي واستثمارها دون أي أسس اقتصادية، ومنها مثلاً زراعة البطيخ في المحررات والتي تحتاج لكميات كبيرة من المياه، حيث تستنزف تلك المزروعات المياه الجوفية لجهة أن تلك الأراضي من الرمال الصفراء وليس الطينية، حيث تستهلك مياهاً بأضعاف الأراضي الخصبة والتي تحوي رمالاً طينية⁽¹⁾.

10. بخصوص الاستثمارات في الأراضي الزراعية في منطقة الموصي أو ما يطلق عليها المحررات، "فيشوبها العديد من التحديات والعراقيل والتي أدت إلى عدم وجود اقتصاد تمكين وصمود وتنمية للمناطق الحدودية، ويمكن إبراز تلك التحديات في النقاط التالية:

- إن المشاريع المنفذة في المناطق الحدودية، سواء الإنشائية أو البنى التحتية أو الزراعية، قليلة ولا تعزز التمكين، ولا توجد سياسة وطنية لحماية الاستثمارات خصوصاً الاستثمار في زراعة الحمضيات والأشجار المثمرة .
يضاف إلى ذلك وجود سياسات ساهمت في تدمير الأراضي الزراعية الخصبة من خلال السماح بالتمدد العمراني الأفقي عليها وتوزيع الأراضي

¹ حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 75

- على الفئات ذات العلاقة بالجهة المُتَحَكِّمة بإدارة غزة، وتراجع الاستثمار في البنى التحتية كالطرق والكهرباء وشبكات المياه والري، وتسريب مساحات واسعة من الأراضي لملكية أفراد من ذوي النفوذ أو بيعها والحصول على الأموال دون دراسة مخاطر ذلك على تدمير الأراضي الخصبة.
- لم يتم اتباع آلية للمنافسة عند توزيع الأراضي ورافق ذلك وجود احتكارات في الإنتاج الزراعي على حساب المزارع الصغير والفقير والمُهمَّش، ورغم تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم الخضراوات باستثناء البصل والثوم والجزر، إلا أن تلك الاستثمارات لم تُبْنَ على مبدأ العدالة في المنافسة، وإنما بُنيت على فكرة الإدارة المركزية وتخصيص المكاسب للبعض.
- تخصيص مساحات واسعة من الأراضي لمؤسسات لا تستحق تلك المساحات التي تتجاوز استخداماتها واحتياجاتها، ومنح قسم منها لمواقع عسكرية كبيرة جداً، وبالتالي لم يكن استخدامها تنموياً. كما أن هناك عشوائية في تخصيص الأراضي مثلاً مدينة النور الترفيهية في منطقة الزهراء والمغراقة ففي جوارها توجد عدة مواقع عسكرية⁽¹⁾.
11. وتطلب حماس إذنًا جمركياً لمن يستورد من محافظات الضفة الغربية، والمعروف أن الإذن الجمركي يطلب فقط في حالة الاستيراد من الخارج، وقد يعود السبب في ذلك لعدم توفر حرية النقل والتبادل التجاري الحر بين الضفة والقطاع.
12. ظهور شركات توظيف أموال غير رسمية تدفع فوائد عالية جداً للمودعين، وتشير تقديرات غير رسمية بأن هذه الشركات قد استطاعت جمع حوالي 600 مليون دولار. وجميعها أعلن إفلاسه بعد شهور أو أكثر ولم يسترد المودعون إلا جزءاً يسيراً من أموالهم يقدر بنحو 16% من حجم الوديعة الأصلي.

¹ حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 75

13. كذلك قامت "حكومة" حماس بعدة إجراءات متعارضة في مجال منع الاستيراد من إسرائيل بحجة الاكتفاء الذاتي (!) وهي الشعارات التي تداولتها وسائلها الإعلامية مراراً رغم أن الواقع يشير إلى عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل هذا التدهور الاقتصادي والحصار شبه الكامل.

وهنا بالضبط تتبدى الآثار الكارثية للانقسام، ودورها الرئيسي في مجمل مظاهر وأوضاع الضعف والهشاشة والتخلف⁽¹⁾ التي أصابت وحدة الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة مباشرة للآثار السياسية الكارثية التي نجمت عن الانقسام، ما يعني أن استمرار فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية سيؤدي إلى مزيد من أوضاع الهشاشة والتراجع والركود والكساد ومظاهر البطالة والفقر المدقع بصور كارثية، إذا لم تبادر حركتا فتح وحماس إلى إعلان التزامهما الكامل بتحقيق المصالحة الوطنية وفق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقي القاهرة 2011 و 2017 انطلاقاً من الرؤية الوطنية التوحيدية التي تكفل استعادة الوحدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية للضفة والقطاع معاً في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي.

اقتصاد قطاع غزة خلال العام 2017:

شكلت الحروب الثلاثة التي شنتها "إسرائيل" ضد قطاع غزة (2008 / 2009 – 2012 – 2014) عاملاً إضافياً في إضعاف الوضع الاقتصادي للقطاع، من خلال الاستهداف الممنهج للقطاعات الاقتصادية التي تعرض معظمها لأضرار كبيرة، الأمر

¹ التخلف هو نقيض التقدم، وهو مفهوم يشير إلى التأخر والجمود والعجز تجاه كل مظاهر التطور الحضاري الحديث وعناوينه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والعلوم، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في: الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والأمية والجهل والديون الخارجية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحديثة، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين أم أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها الانانية الانتهازية على حساب مصالح المجتمع الذي تنكسر تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبقة دون تغيير فالتخلف ليس مرده قلة الاموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الاموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية او نمو، وانما يرجع التخلف الى: أ- طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلدنا، وما تنسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... ب- طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة... ج- علاقات القوى التي تنشأ وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (د. ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية 2001-ص15)

الذي أدى إلى تزايد تراكمات عوامل الركود والكساد ليس بالنسبة لحركة الأسواق التجارية فحسب، بل أيضاً لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث نلاحظ حالة من التراجع النوعي أصابت كافة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) والخدمات والتجارة .. إلخ، في ظل استمرار الحصار والانقسام الذي كان -وما زال - سبباً رئيسياً في كافة القيود التي أدت إلى تراجع القطاع الخاص والأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، وخاصة القيود على الاستيراد بالنسبة للمواد الخام اللازم للصناعة، حيث تؤكد العديد من المصادر أن قطاع الصناعة تراجع بصورة غير مسبقة بحيث لم يعد أكثر من 20% من المصانع في قطاع غزة قادرة على الاستمرار ومواجهة صعوبات وتعقيدات الحصار والانقسام، إلى جانب الدور السلبي للسلطة في رام الله اتجاه القطاع الخاص، علاوة على العديد من الإجراءات والتعقيدات المفروضة من "حكومة" حماس على القطاع الخاص (الرسوم الإضافية على النقل والعديد من أنواع الخدمات، تحصيل الضرائب الإضافية على اذون الاستيراد وضريبة الدخل، إلى جانب مضاعفة الرسوم على العديد من السلع الكمالية التي وصلت إلى أكثر من 200% على السجائر، وكذلك تزايد أنواع الرسوم المفروضة)، دون أن نتجاوز الآثار الضارة جداً التي أصابت السوق الاقتصادي في قطاع غزة بعد أن تراجعت القوة الشرائية تراجعاً حاداً عزز من أحوال الركود ومن ثم الكساد السائد منذ عامي 2017-2018.

فقد شهدت أسواق قطاع غزة منذ عام 2017 عموماً وبداية عام 2018 خصوصاً انخفاضاً حاداً في حجم مبيعات كافة الأنشطة الاقتصادية في ظل حالة من الركود التجاري لم يسبق لها مثيل ولم تمر على قطاع غزة منذ عقود، وذلك نتيجة لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وأزمة الكهرباء الطاحنة التي تضرب قطاع غزة واستمرار الخصم على رواتب موظفي السلطة نتيجة إجراءات السلطة الفلسطينية التي قررت صرف 50% فقط من رواتب موظفي قطاع غزة التابعين لها، على الرغم من ادراك الرئيس وحكومة رام الله بأن أكثر من 40% من النسبة الباقية للموظف من الراتب يتم حسمها لحساب تسديد

القروض البنكية على الأغلبية الساحقة من الموظفين، الأمر الذي عزز من مظاهر الإفقار والإحباط واليأس في صفوف الموظفين وعائلاتهم نتيجة أوضاعهم البائسة الناجمة عن تلك الإجراءات، وهي مظاهر تضاف على أوضاع الفقر والبطالة المنتشرة في قطاع غزة والتي تزيد عن 50% منذ بداية عام 2018.

وفي ضوء مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتفاقم مظاهر الركود والكساد التي أثرت على مجمل الأوضاع الاقتصادية وأدت إلى تزايد حالات الإفلاس التي ظهرت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة 2014-2018، وانتشرت بصورة حادة خلال عامي 2017-2018، حيث يعاني سكان غزة من سوء الخدمات العامة الأساسية وتدني جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، ويحصل نحو 80% من سكان القطاع على شكل من أشكال الإعانة الاجتماعية .

وفي ظل تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية أصبح اقتصاد قطاع غزة يعتمد على الواردات التي أيضاً تأثرت بسبب تشديد الحصار والاعلاق على المعابر وقد يكون ذلك نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمواطنين في قطاع غزة. أما الصادرات فهي في أدنى حدودها ولا تزيد عن 0.5% من الواردات وهذا مؤشر على أثر سياسة الحصار والاعلاق على قطاع غزة⁽¹⁾. وهذا يعني أن قطاع غزة في ظل انخفاض الطلب الكلي الآن يستهلك واردات أقل من عام 1997 وهذا مؤشر خطير على تدهور الحالة الاقتصادية مع زيادة عدد السكان.

وقد استمرت تراكمات التدهور والركود⁽²⁾ الاقتصادي في قطاع غزة بحيث باتت ظاهرة الكساد⁽¹⁾ مظهراً رئيسياً خلال عامي 2017 / 2018 التي جاءت كنتيجة

1 وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018 ، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، آذار 2018- غزة- فلسطين
2 الركود الاقتصادي: هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي ، وهو مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وسبب الهبوط نابع من أن المعروض من السلع يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره يصعب على التجار والمنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل البيع والإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في نسبة البطالة.
أما سبب الركود فهو التراجع الواضح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل الحقيقي، والتوظيف، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة، ومع استمرار الركود لفترة طويلة كما هو حالة قطاع غزة، يتحول إلى حالة من الكساد، فالركود والكساد مرتبطان دائماً بوضع اقتصادي سيئ، وبيئة صعبة للأعمال وتراجع في المداخل وزيادة في أعداد عاطلين، فضلاً عن حالة من عدم اليقين والخوف تنتاب المستهلكين ورجال الأعمال كما هو حال قطاع غزة في ظل الانقسام والحصار .

لحالة الركود التي تراكمت طوال الأعوام الماضية في أسواق قطاع غزة ، يؤكد على ذلك ، وصف كل من غرفة تجارة وصناعة غزة ومركز التجارة الفلسطيني "بال ترديد" الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها قطاع غزة خلال العام 2018 بأنها "الأشد كارثية مقارنة مع السنوات الماضية، لاسيما وأن معدل البطالة في القطاع ضمن الفئة العمرية بين 20 - 24 عاماً وصل إلى 67.8% حسب تقارير البنك الدولي.

وأوضح تقرير مركز التجارة الفلسطيني أن عدد المتعطلين عن العمل بلغ أكثر من 213 ألف شخص، وتجاوزت معدلات الفقر والفقر المدقع حاجز 65%، بينما عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة الغوث "الأونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية تجاوز المليون ونصف المليون شخص بنسبة تصل إلى 80% تقريباً من سكان قطاع غزة"⁽²⁾.

1 الكساد: لا يوجد تعريف أكاديمي محدد للكساد، لكن يمكن وصفه بأنه فترة حادة ومطولة من انكماش النشاط الاقتصادي مصحوبة بضعف في جميع القطاعات تكون مصحوبة بارتفاع حاد للبطالة، زيادة التضخم، تراجع في توفر الائتمان، إفلاس شركات، وإجمالاً يمكن القول بأنه بمثابة ركود حاد. أي أن الفترة المطولة من الركود يطلق عليها كساد، والذي قد يصير كساداً كبيراً.

كيف يحدث الكساد؟ .. هناك مؤشرات عامة يمكن الاستدلال من خلالها على قرب حدوث الكساد، وتشمل انخفاضاً بنسبة 10% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حجم الاستهلاك المحلي، إضافة إلى ارتفاع بنفس النسبة في مستوى البطالة، وذلك لمدة لا تقل عن 24 شهراً.

ونتيجة لذلك تتآكل القوة الشرائية للمستهلكين، وهو ما لا يتوقف فقط على تراجع مشترياتهم، بل إضافة إلى ذلك عدم قدرتهم على سداد ديونهم، مما يدفع البنوك لتشديد قواعد الإقراض، ويتضرر النشاط الاقتصادي، ومع ذلك تتكاثر حالات الإقلاس، ويزداد انتشار الفقر (مثال: حالة موظفي قطاع غزة نتيجة إجراءات السلطة في رام الله).

أولى مراحل الكساد تبدأ بتدني المبيعات لدى عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة نتيجة لتدني القدرة الشرائية عند المستهلكين، وحينما تخفض المبيعات عند المحلات التجارية فإن طلباتها من الشركات الكبرى أو المصانع تنخفض، وبدورها تضطر الشركات إلى خفض استيرادها والمصانع إلى خفض إنتاجها مما يؤدي بدوره إلى تخفيض ونيرة الاستثمار في التصنيع، وفي الوقت نفسه فإن المنشآت التجارية والصناعية تفقد قدرتها على دفع مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وانخفاض الأسعار وهذا يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الكساد في التوالي وبصورة أكبر سوءاً من سابقتها حتى يحدث ما من شأنه أن يقلب المعادلة ويعيد للأشطة الاقتصادية حيويتها الإيجابية.

هناك العديد من الآثار السلبية للركود والكساد مثل : 1- ارتفاع البطالة. 2- الإنكماش الاقتصادي: المعروض أكثر من المطلوب في الاقتصاد وعندما يحدث ذلك بتباطؤ الاقتصاد مع تباطؤ الطلب. 3- الخوف: يخوف المستهلكين أن الأمور لن تتحسن في وقت قريب مما يتجهوا إلى تقليص الإنفاق، مما يؤثر أيضاً في تباطؤ الاقتصاد بشكل أكبر ويفاقمه. 4- تراجع قيمة الأصول. (المصدر: علي حمودي- ما هو الفرق بين الركود الاقتصادي والكساد ؟ - 20 أبريل 2015 - الانترنت)

² حامد جاد - الوضع الاقتصادي في القطاع خلال العام 2018 الأشد كارثية - صحيفة الأيام - 16 ديسمبر 2018.

وأشار التقرير إلى ما شهده العام 2018 من "تباطؤ شديد في التمويل وإيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه إعادة إعمار غزة حيث بلغ مجمل التمويل بحسب تقرير صدر عن حكومة التوافق 851,1 مليون دولار وهو ما يشكل 36.5% من قيمة تعهدات مؤتمر القاهرة.

وفي تقرير منفصل اعتبرت غرفة تجارة وصناعة غزة أن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة من تدهور غير مسبوق خلال العام 2018 جاء نتيجة لتراكم التداعيات المترتبة على استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام الثاني عشر على التوالي .

ولفت تقرير الغرفة إلى السياسات والإجراءات العقابية التي اتخذتها سلطات الاحتلال تجاه تجار ورجال الأعمال في القطاع من خلال إعاقة حرية تنقلهم عبر معبر بيت حانون "إيرز"، واستمرارها باعتقال العشرات منهم وإضافتها للعديد من السلع والبضائع إلى ما يعرف بقائمة السلع الممنوع إدخالها للقطاع تحت ذريعة الاستخدام المزدوج⁽¹⁾ .

وتطرّق التقرير إلى "ما شهده العام 2018 من تفاقم أزمة الركود التجاري بسبب استمرار الحصار، وعدم صرف رواتب موظفي القطاع العام كاملة، لأكثر من عام ما ترتب عليه عجز الموظفين عن سداد ديونهم والتزاماتهم المختلفة بما في ذلك عجز الغالبية العظمى منهم عن سداد فواتير الخدمات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات.

وأشارت الغرفة إلى أن ركود النشاط التجاري أدى لخلل كبير في حركة التجارة ونقص في السيولة وفي ذات الوقت انخفاض واردات القطاع بنسبة تجاوزت 50 % من البضائع والأصناف المسموح بإدخالها عبر معبر كرم أبو سالم إضافة إلى ما ترتب على ذلك من إغلاق عدد من المحال التجارية والمصانع والمطاعم⁽²⁾.

¹ حامد جاد - المرجع السابق .

² حامد جاد - المرجع السابق .

الفصل الثالث

السكان والقوى العاملة

إن التطور الاقتصادي الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطوراً إيجابياً في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني بسبب الانقسام الكارثي الذي مضى عليه 12 عاماً منذ الرابع عشر من حزيران 2007، حيث بات مجتمعنا يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكراً - في معظمه - التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي أفق يؤشر - في المدى المنظور - على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن التوزيع السكاني والديمقراطي الفلسطيني العام، وفي مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم الحديث عن القوى البشرية والقوى العاملة والبطالة والأجور عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

التوزيع السكاني والديمقراطي :

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات"، وتوزعهم في المدن والريف، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا

هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي تتركز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال.

وبالتالي فإن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة "الحالة السكانية"، "قالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي"¹، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها "الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

التطور السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة :

يوضح الجدول رقم (11) أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ 5,115,981 نسمة منتصف عام 2018، يشكل الذكور نسبة 50.8% منهم، يتوزعون بواقع 1,992,540 نسمة في قطاع غزة و 3,123,441 نسمة في الضفة الغربية. ويُعتبر المجتمع أكثر فتوة في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة الأطفال أقل من 14 سنة (874,387) طفل، بنسبة 43.8% منتصف عام 2018، مقابل (1,207,364) طفل بنسبة 38.6% في الضفة⁽²⁾. ويبلغ عدد الشباب من سن 15-39 حوالي 2125966 فرد من الجنسين، بنسبة 41.6% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق نشير إلى أن الكثافة السكانية في الضفة الغربية عام 2017 بلغت 509 أفراد/كم²، مقابل 5203 أفراد/كم² في قطاع غزة.

¹ التقرير الاجتماعي العربي-إصدار رقم (1)- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب- القاهرة-2001-ص21.

² غازي الصوراني، 70 عاماً على النكبة، 14/5/2018، ص30.

جدول رقم (11): عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2018

النسبة	عدد السكان	المحافظة / المنطقة
100%	5,115,981	الأراضي الفلسطينية
61.1%	3,123,441	الضفة الغربية
6.7%	340,866	جنين
1.3%	68,948	طوباس
4%	204,159	طولكرم
8.2%	417,137	نابلس
2.4%	121,264	قلقيلية
1.5%	78,226	سلفيت
7.3%	375,452	رام الله والبيرة
1.1%	56,699	أريحا والأغوار
9.2%	470,316	القدس
4.6%	235,488	بيت لحم
14.8%	754,885	الخليل
38.9%	1,992,540	قطاع غزة
7.6%	388,397	شمال غزة
13.6%	694,047	غزة
5.6%	288,731	دير البلح
7.4%	376,373	خانيونس
4.8%	244,993	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - 2016/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

جدول رقم (12): عدد السكان المقدر -حسب الفئات العمرية- في قطاع غزة، كما
في منتصف عام 2018

العمر	قطاع غزة		
	إناث	ذكور	كلا الجنسين
4-0	159196	166487	325683
9-5	140340	147155	287496
14-10	127875	133333	261208
19-15	117287	121142	238428
24-20	97949	101263	199213
29-25	75151	78618	153769
34-30	59559	62055	121614
39-35	47950	48839	96789
44-40	38877	40411	79288
49-45	31649	34811	66460
54-50	24694	27019	51712
59-55	18265	18646	36911
64-60	13667	12503	26170
69-65	10159	7785	17944
74-70	7455	5045	12500
79-75	5333	3549	8882
+80	4926	3547	8473
المجموع	980,332	1,012,208	1,992,540

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - 2015/5/13، مع إضافة 3%
نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام
2018، من قبل الباحث.

هذا وقد بلغت القوة البشرية في فلسطين (أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة)، نحو 3,136,096 شخص منتصف 2018 وقد بلغ نسبتها 61.3% من إجمالي عدد السكان بواقع 63% في الضفة و 58.7% في قطاع غزة. وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 45.9% في العام 2017 مقارنة مع 46.4% عام 2016، وقد تفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل طفيف: حيث بلغت هذه النسبة 46.4% في الضفة الغربية، مقابل 45.1% في قطاع غزة عام 2017. وتعكس هذه النسبة تراجعاً في نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة التي بلغت 46.1% عام 2016. وتعتبر نسبة المشاركة مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%، ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و 61% في كوريا الجنوبية⁽¹⁾، وناتج ذلك عن انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل. وبالنسبة للفئة العمرية (15-29 سنة) في فلسطين، ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد عام 2017 حيث بلغت 41.1% (63% بين الذكور و 18.9% بين الاناث) مقارنة مع 33.8% عام 2007 (54.8% بين الذكور و 11.9% بين الاناث) وعلى مستوى المنطقة ارتفعت نسبة المشاركة بين الأفراد في الفئة (15-29 سنة) في الضفة الغربية من 35.6% عام 2007 إلى 41.1% عام 2017، وارتفعت في قطاع غزة من 30.8% إلى 42% خلال نفس الفترة.

أما القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، حيث تتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل)، فقد بلغت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2017 بلغ 1,312,900 ألف عامل، يتوزعون بنسبة 62.1% في الضفة الغربية و يبلغ عددهم 815,700 عامل، وبنسبة 37.8%

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي، عدد 53، رام الله- فلسطين، 2018، ص5.

في قطاع غزة، ويبلغ عددهم 497,200 عامل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين.

جدول رقم (13): الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة

الرقم	البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
1.	السكان ¹	5,115,981	3,123,441	1,992,540	منتصف 2018
	- ذكور	2,598,915	1,586,707	1,012,208	منتصف 2018
	- إناث	2,517,066	1,536,734	980,332	منتصف 2018
2.	القوى البشرية ²	3,136,096	1,967,767	1,169,620	منتصف 2018
3.	الناتج الإجمالي ³ (مليار دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015)	13,686.4	10,302.2	3,384.2	عام 2017
4.	حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	2,923	3,762	1,741	عام 2017
5.	القوى العاملة ⁴	1,312,900	815,700	497,200	منتصف 2017
6.	العاطلون عن العمل ⁵	364,200	146,100	218,100	منتصف 2017
7.	العاملون بالفعل ⁶	948,700	669,600	279,100	منتصف 2017
	• العاملون ⁷ في القطاع الخاص ⁸ ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	666,000	333,000	221,000	عام 2017
	• العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات	128,700	128,700	-	بداية عام 2018
	• العاملون في "حكومة" حماس	40,000	-	40,000	عام 2017

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

² كتاب: مسح القوى العاملة 2017 - الإطار العام للقوى العاملة في الضفة وقطاع غزة - نيسان/أبريل 2018 - ص 20 - (تم اعتماد عدد القوى البشرية بنسبة 61.3% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52، 2017، ص 2.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، نيسان/أبريل 2018، ص 51 - 53.

⁵ المرجع السابق.

⁶ المرجع السابق.

⁷ علا عوض، الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة الرابع من أيار 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. (73% من مستخدمي القطاع الخاص بدون عقود عمل، و 38% منهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور.

⁸ علا عوض - المرجع السابق (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم 4% ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) ونسبتهم 24%.

عام 2017	35,000	100,000	135,000	• العاملون في حكومة السلطة (مدنيين وعسكريين)	
منتصف عام 2018	45.8%	17.9%	27.7% ¹	نسبة البطالة	8.
منتصف عام 2018	326,645	612,439	939,084	مجموع الأسر	9.
عام 2017	6.1 فرد	5.1 فرد	55. فرد	متوسط حجم الأسر ²	10.
عام 2017	680	993	886	متوسط الاتفاق الشهري للأسرة (بالدينار الأردني) ³	11.
منتصف عام 2018	7.6 فرد	4.4 فرد	5.5 فرد	نسبة الإعالة ⁴	12.
نهاية عام 2016	59	82	-	معدل الأجرة اليومية (بالشيكل)	13.
عام 2017	1,054	6,440.6	7,494.5	إجمالي الواردات (السلعية والخدمية) ⁵	14.
موازنة السلطة لعام 2017 حسب مشروع الموازنة الصادر عن وزارة المالية - موقع الوزارة بالانترنت. (مليون دولار أمريكي)					15.
3,449	• صافي الإيرادات العامة				
4,560	• إجمالي النفقات العامة				
1,111	• العجز الكلي				
640	• التمويل الخارجي لدعم الموازنة ولتمويل النفقات التطويرية				
8849.7	• الدين العام الحكومي (بالمليون شيكل) ⁶				
3625.7	- الدين الخارجي				
5224	- الدين المحلي				

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، نيسان/أبريل 2018، مع اضافة تعديلات لعام 2018 من قبل الباحث.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2017، أبريل/نيسان 2018، ص34.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو، 2018، ص53.

³ المرجع السابق

⁴ يقاس معدل الإعالة بنسبة عدد السكان إلى عدد الافراد العاملين بالفعل، وفق المعادلة التالية: إجمالي عدد السكان ÷ إجمالي عدد العاملين بالفعل.

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع

الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

ملاحظة: التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52، العام 2017، ص13.

أما بالنسبة لعدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بالفعل منتصف عام 2017 فبلغ 948,700 عامل، يتوزعون بنسبة 70.6% في الضفة الغربية وعددهم 669,600 عامل (منهم نسبة 19.2% يعملون في "إسرائيل" والمستوطنات بما يعادل 128,700 عامل) ، وبنسبة 29.4% في قطاع غزة وعددهم 279,100 عامل.

وفي هذا السياق يوضح الجدول (14) أن نسبة العاملين بأجر بلغت 72.2% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية بواقع، وفي قطاع غزة بلغت نسبة العاملين بأجر 56.1% بواقع. وأن نسبة العاملين لحسابهم في مشاريعهم الخاصة 18.5% بواقع 20.3% في الضفة الغربية و14.2% في قطاع غزة.

جدول رقم (14): التغيرات الأساسية التي طرأت على القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2017

قطاع غزة		الضفة الغربية		الأراضي الفلسطينية		البيان
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
497,200	45.5	815,700	45.8	1,312,900	45.7	داخل القوى العاملة المشاركة
279,100	56.1	669,600	82.1	948,700	72.2	العاملون
218,100	43.9	146,100	17.9	364,200	27.7	العاطلين عن العمل
48200	17.3	301200	45.0	349400	36.8	العمل في الإنتاج السلعي
14,900	5.3	48,600	7.3	63,500	6.7	العاملون في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك *
17,100	6.1	106,500	15.9	123,600	13.0	العاملون في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية *
16,200	5.8	146,100	21.8	162,300	17.1	العاملون في البناء والتشييد *
230500	82.6	365800	54.6	596300	62.9	العمل في الإنتاج الخدمي
58,800	21.1	145,000	21.7	203,800	21.5	المطاعم العاملين في التجارة * والفنادق
23,500	8.4	38,300	5.7	61,800	6.5	التخزين العاملين في النقل والاتصالات *
148,200	53.1	182,500	27.3	330,700	34.9	الفروع للعاملين في الخدمات الأخرى *
-	-	122,700	18.3	122,700	12.9	العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات
9,500	3.4	52,100	7.8	61,600	6.5	صاحب عمل *
39,600	14.2	136,000	20.3	175,600	18.5	يعمل لحسابه *
221,000	79.2	444,700	66.4	665,700	70.2	مستخدم بأجر *
8,600	3.1	34,200	5.1	42,800	4.5	عضو أسرة بدون أجر *

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، إبريل 2018، ص 51-53.

جدول رقم (15) : عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس ، 2017

المحافظة	المجموع	ذكور	إناث
الأراضي الفلسطينية	424,849	342,733	82,116
الضفة الغربية	290,611	228,113	62,498
جنين	30,184	24,001	6,183
طوباس والأغوار الشمالية	3,755	2,953	802
طولكرم	17,451	13,496	3,955
نابلس	47,967	37,839	10,128
قلقيلية	9,688	7,735	1,953
سلفيت	7,013	5,316	1,697
رام الله والبيرة	63,113	46,976	16,137
أريحا والأغوار	4,647	3,410	1,237
القدس	15,552	12,357	3,195
بيت لحم	29,192	22,432	6,760
الخليل	62,049	51,598	10,451
قطاع غزة	134,238	114,620	19,618
شمال غزة	20,779	17,745	3,034
غزة	63,572	54,223	9,349
دير البلح	16,077	13,699	2,378
خانيونس	20,335	17,393	2,942
رفح	13,475	11,560	1,915

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 ، شباط 2018، ص 63.

يتبين من الجدول رقم (15) ، بأن عدد العاملين في الضفة والقطاع في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية عام 2017 بلغ 424,849 عامل (منهم ذكور 342,733 و إناث 82,116)، يتوزعون بواقع 290,611 عامل (منهم ذكور

228,113 و 62,498 إناث يعملون في الضفة الغربية و 143,238 عامل (منهم ذكور 114,620 وإناث 19,618) يعملون في قطاع غزة.

قطاع غزة و تضخم شريحة الشباب⁽¹⁾:

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية، حيث سيشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51% من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل 48% بحلول عام 2020. ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين 0 إلى 14 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" وتمثل نسبة الشباب من (15-29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53% ومن المتوقع ان تنخفض إلى 50% عام 2020.

الأجور في سوق العمل:

أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، الصادر في 2016/4/28 إلى تدني معدلات أجور العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، ليبلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص عام 2015 حوالي 68 شيكل، بواقع 48 شيكل في قطاع غزة و 77 شيكل في الضفة الغربية. مع العلم بأن هذه الأجور تستثني أجور المستخدمين بأجر العاملين داخل "إسرائيل" وفي المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في قلب الأراضي الفلسطينية. وخلال العام 2017 ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 114.3 شيكل، مدفوعاً بالأساس بارتفاع ملموس في متوسط أجر العاملين في

¹ ملخص دراسة غزة عام 2020 ، تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب، غزة، 2012.

"إسرائيل" والمستوطنات بنحو 4% ليصل إلى أعلى مستوى له عند نحو 226.9 شيكل، وهو الأعلى مقارنة بأجور الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل 3.8 ضعف الأجر في قطاع غزة، و 2.2 ضعف الأجر في الضفة الغربية. وخلال نفس الفترة، ارتفعت أجور العاملين في الضفة الغربية بشكل أقل وبنحو 3.5 %، ليتجاوز حاجز الـ 100 شيكل لأول مرة ويبلغ حوالي 101.5 شيكل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي وبنحو 3.6% لينخفض إلى نحو 59.3 شيكل.

وقد سجّل قطاع الخدمات أعلى معدلات في الأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 93 شيكل في الضفة الغربية، و 76 شيكل في قطاع غزة، يليه قطاع البناء والتشييد، بواقع 83 شيكل في الضفة الغربية، و 40 شيكل في قطاع غزة، بينما سجّل قطاع الزراعة أدنى معدل أجر يومي بواقع 62 شيكل في الضفة الغربية و 24 شيكل في قطاع غزة.

وأوضحت المعطيات أن حوالي 36% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر، البالغ 1450 شيكل في فلسطين، و 21% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر، أي 47600 مستخدم بأجر، وبمعدل أجر شهري يبلغ 1055 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة الخليل حيث بلغ عددهم 12700 مستخدم بمعدل أجر شهري قدره 986 شيكل.

وفي قطاع غزة، فقد بلغت النسبة 67%، أي 76100 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 733 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة غزة، إذ بلغ عددهم 31800 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 757 شيكل. ونظراً لثبات الأجور -في الضفة والقطاع- التي تتراوح بين 25-40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40-65 شيكل(*) لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي

* الدولار يعادل 3.8 شيكل حسب الاسعار في نهاية عام 2016.

الاختصاص، فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي 1975 شيكل) ، في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 2375 شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أو العاملين في إسرائيل، هي الأدنى.

في هذا السياق، نلاحظ أن مستوى الأجر في قطاع غزة يصل إلى 62% فقط من نظيره في الضفة الغربية عام 2015، بينما وصل هذا المستوى عام 2007 إلى 93%، كما انخفضت نسبة الأجر النقدي اليومي في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى نظيره في الضفة الغربية من 70.3% عام 2007 إلى 51.8% عام 2016. هذا وتؤكد تقارير الجهاز المركزي للإحصاء أن 70% من العاملين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 1450 شيكلًا.

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيك، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيك، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. فخلال العام 2017 ، ومع تراجع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيك بنحو 6.2% في المتوسط، انخفضت القوة الشرائية للرواتب المقبوضة بهاتين العملتين بحوالي 2.7% في الضفة الغربية و 9.9% في قطاع غزة.

في هذا السياق، أشير إلى أن حوالي 90% من الأسر يتولى إعالتها رجل، في مقابل 10% في من الأسر تعيلها امرأة، وهنا نلاحظ حجم الفجوة الكبيرة في نسبة المشاركة في قوة العمل والأجرة اليومية بين النساء والرجال، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.0% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2017 مقابل 10.3% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.2% للعام

2017. مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 84.6 شيكل مقابل 119.6 شيكل للذكور للعام 2017⁽¹⁾.

معدل الإعاقة:

هو المعدل الذي يقيس مستوى العبء الملقى على الأفراد في عمر العمل، مقارنة مع عدد السكان ككل، حيث يوجد معدلان للإعاقة، سكاني واقتصادي. ويقاس معدل الإعاقة السكاني بتقسيم مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل على عدد السكان داخل القوى البشرية (أي الأفراد الذين تبلغ أعمارهم أعلى من 15 سنة) وبلغ هذا المعدل 65% في فلسطين عام 2017 وهذا يعني أن كل 100 شخص في القوى العاملة، يعيلون أنفسهم بالإضافة إلى 65 شخص آخرين من الأطفال. ويُعد هذا المعدل قريب من متوسط معدلات الإعاقة في المنطقة والذي يبلغ حسب البنك الدولي 58%. أما معدل الإعاقة الاقتصادي فهو يقيس عبء الإعاقة الملقى على كاهل العاملين بالنسبة إلى بقية السكان، ويقاس من خلال تقسيم مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، إضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة والعاطلين عن العمل على عدد العاملين، وبلغ معدل الإعاقة الاقتصادي 4% في فلسطين عام 2017، وهذا يعني أن لكل 100 شخص من العاملين في فلسطين، يوجد 400 شخص لا يعملون، وبالتالي يحتاجون إلى إعالة وهذا معدل مرتفع بشكل ملحوظ⁽²⁾. وحسب تقديرنا لمنتصف 2018، فإن معدل الإعاقة 5.5 فرد في الأراضي الفلسطينية، بواقع 4.4 فرد في الضفة الغربية، و 7.6 فرد في قطاع غزة. إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة: أولها، أن نسبة الإعاقة في غزة عالية جداً، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء). وثانيًا، من الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فعندما يبلغ هؤلاء الشباب

¹ علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، إحصاءات عشية يوم المرأة العالمي، رام الله - فلسطين، 2018/3/8.

² معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي، عدد 53، رام الله - فلسطين، 2018، ص 5.

سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد ولذلك، ثمة حاجة لتدريب الشباب وإكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى، وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

البطالة والفقر في الضفة والقطاع :

أولاً: حول إشكالية البطالة ومفهومها

البطالة هي المشكلة الأولى في مختلف دول العالم عموماً وفي بلدان العالم الثالث والرابع خصوصاً، وتعني أن تكون قادراً على العمل وأن تبحث عنه وتقبل به عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، ولكنك لا تجده. فالبطالة هي ظاهرة عالمية تنتج من خلال فجوة الطلب على العمالة في سوق العمل لدولة ما، وتعرف البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا خلال فترة الإسناد في نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه. أما البطالة حسب التعريف المعدل (الموسع): فيشمل التعريف السابق إضافة للأفراد اليائسين من البحث عن عمل، وهم في خارج القوى العاملة وفي هذا السياق هناك عدة تقسيمات للبطالة، أهمها التي تصنف حسب سببها ومدتها الزمنية التي قسم إلى أربعة أنواع⁽¹⁾:

- البطالة الدورية، وتحدث في المدى القصير (خلال الدورات الاقتصادية).
- بطالة فجوة النمو، وهي طويلة الأمد تحدث بسبب نمو عرض العمل بمعدلات أعلى من نمو الطلب على العمل.

¹ باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، رام الله 2000،

- **البطالة الاحتكاكية**، وهي ظاهرة قصيرة الأجل، وتتجم عن نقص في المعلومات المتوفرة للباحثين عن العمل أو طالبي العمل، ويتم علاجها من خلال إقامة مراكز معلومات تتضمن كل شواغر العمل المتوفرة في الدولة وبيانات طالبي العمل، إضافة لسياسة الدولة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب.
- **البطالة الهيكلية**، وهي طويلة الأمد وتحدث بسبب عدم مطابقة أو توافق متطلبات فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الباحثين عن العمل سواء من حيث اختلاف المهارة المطلوبة أو اختلاف المكان الجغرافي، وهي من أصعب أشكال البطالة نظراً لارتفاع تكلفة علاجها مقارنة ببقية أشكال البطالة. وهناك تقسيمات ومسميات أخرى للبطالة من بينها: البطالة المقنعة وتكون في حال وجود أعداد كبيرة من العاملين بشكل أكبر من حاجة العمل، والبطالة التامة والبطالة الجزئية، إضافة للبطالة السافرة وتكون في حال وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكن بدون جدوى وأخيراً البطالة الإجبارية وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل الماهر وغير الماهر دون إرادته أو اختياره عن العمل⁽¹⁾.

المحددات الرئيسية لمشكلة البطالة⁽²⁾:

1. المحدد الإسرائيلي، حيث تلعب "إسرائيل" دوراً أساسياً في تفشي ظاهرة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات التعسفية التي تنتهجها مثل الإغلاقات والحصار وتقطيع أوصال المناطق الجغرافية الواحدة، وعرقلة حركة التجارة الخارجية والتدمير .. الخ.
2. المحدد الفلسطيني، يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد في طور البناء، وهو يفتقر لبنية تحتية اقتصادية تمكنه من الاعتماد على ذاته وأن يعمل في إطار التكامل مع الاقتصاد العربي بعيداً عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي

¹ الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظة غزة المكتب الإعلامي، خسائر الاقتصاد الفلسطيني لفترة 2000/09-2003/03، ورشة رقم(3)، ص14.

² الاتحاد العام للنقابات، محافظات غزة، نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، 2001/04/28، ص9.

فهو لا يملك الإمكانيات والتطور الذي يجعله قادراً على استيعاب كافة القوى العاملة الفلسطينية، علاوة على عجز السلطة الفلسطينية عن إقامة صندوق التشغيل للعاطلين عن العمل في مقابل العديد من مظاهر البذخ والإنفاق الجاري.

3. المحدد الدولي، يتمثل في الدول المانحة والراعية للاتفاقيات الثنائية في فلسطين وإسرائيل ومدى قدرتها على الضغط على الإسرائيليين في تطبيق هذه الاتفاقيات، إضافة لتراجع عملية وآلية التمويل الذي التزمت بها الدول المانحة.

4. المحدد العربي، غياب الدور العربي عن المساهمة في تشغيل العاطلين عبر برامج معينة، رغم قرارات القمة العربية الأخيرة بتشكيل صناديق دعم للانتفاضة أو لمتضرريها من جهة وقدرة الدول العربية على تبني مشاريع تستطيع من خلالها الحد من ظاهرة البطالة، واستيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة في الأسواق العربية من جهة أخرى، إلا أن الدول العربية عموماً، ودول الخليج والسعودية خصوصاً، ليس لها شيء يذكر في هذا الجانب.

واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية:

في ظروفنا الفلسطينية الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الارتفاع غير المسبوق للبطالة في قطاع غزة خصوصاً، حيث وصلت عام 2018 إلى حوالي 45.8% من مجموع القوى العاملة، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضاً غياب الإمكانيات لدى الفقراء وأسره من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

إن الحديث عن استفحال مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها أبناء شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبقة في صفوف الأغلبية الساحقة من أبنائه، وذلك ضمن خطين أو قسمين: قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) وقسم آخر (الأغلبية) لا

يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (540 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش وتزايد مظاهر الإفقار والعوز بعد تطبيق الإجراءات الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين إلى 50%، وهذه المجموعة تمثل حوالي 80% من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 33.8%⁽¹⁾ من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة والغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان والمعاناة بعد أن باتوا عاجزين عن تأمين احتياجاتهم الأساسية ضمن الحد الأدنى في ظروف الانقسام من ناحية، وحصار العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهّل ويسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه .

ويوضح الجدول رقم (13) أن عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بلغ 364,200 شخص عام 2017 (أي بنسبة 27.7% من مجموع القوى العاملة البالغة 1,312,900)، يتوزعون بنسبة 17.9% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 146,100 شخص، وبنسبة 43.9% من مجموع القوى العاملة في القطاع وعددهم 218,100 شخص.

أما بالنسبة إلى البطالة في صفوف الإناث، فحوالي نصف الإناث 15 سنة فأكثر عاطلات عن العمل، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة

¹ سما نيوز - عن الإحصاء الفلسطيني - 2018/4/15.

47.4%، مقابل 22.3% للذكور، و65.8% من النساء الشابات (15-29 سنة) عاطلات عن العمل، كما تصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 53.8% من مجموع هذه الفئة من النساء.

ويبين الجدول رقم (16) عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية 328,900 عامل عام 2017، منهم 232,480 عامل من قطاع غزة ويشكلون نسبة 70.7% من إجمالي العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، مما يظهر حجم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء العاطلين على قطاع غزة.

جدول رقم (16): المتعطلون عن العمل (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية، 2017

البيان	2017	%
الأراضي الفلسطينية	328,900	100
الضفة الغربية	96,420	29.3
قطاع غزة	232,480	70.7
- رفح	34,328	14.8
- خان يونس	50,100	21.6
- الوسطى	38,751	16.7
- غزة	68,170	29.3
- شمال غزة	41,131	17.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن

والمنشآت 2017 - شباط 2018 - ص 18

وقد انعكست التغيرات السياسية في قطاع غزة على معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 46.6% عام 2017، بينما تجاوزت نسبتها في أوساط الشباب 60%، وفي صفوف الإناث تجاوزت 85%. وتُعد مشكلة ومعاونة الخريجين هي السمة الرئيسة ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيث بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام 2016/ 2017 في محافظات قطاع غزة 21,508 خريج، منهم 11,601 من الذكور، و9,907 من الإناث، بينما بلغ عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي 85,660 طالب. علماً أنه خلال

العشر سنوات الأخيرة تقدم أكثر من ربع مليون خريج (295,510) بطلبات الحصول على وظيفة في وزارة العمل للاستفادة من فرص العمل المؤقتة التي تشرف عليها الوزارة، من بينهم حملة شهادات الدكتوراة، والماجستير، والدبلوم العالي⁽¹⁾.

البطالة في محافظات قطاع غزة:

تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة لعام 2017 بنسبة 29.3% ويليهها محافظة خان يونس المرتبة الثانية بنسبة 21.6%، ثم في المرتبة الثالثة محافظة شمال غزة بنسبة 17.7% ثم محافظة الوسطى ورفح بنسبة 16.7% و 14.8% على التوالي.

يظهر الجدول رقم (17) أن غالبية العاملين في قطاع غزة يعملون بأجر وذلك بنسبة 78.7% مع التركيز بنسبة أعلى في محافظة دير البلح، أما الذين يعملون لحسابهم فقد بلغوا 14% وبنسبة أعلى في محافظة الشمال، أما أصحاب الأعمال فقد بلغوا 3.5% وبنسبة أعلى في محافظة رفح.

جدول رقم (17): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظات قطاع غزة، 2016

الحالة العملية					المنطقة
المجموع	عضو أسرة بدون أجر	مستخدم باجر	يعمل لحسابه	صاحب عمل	والمحافظة
100%	5.7%	75.1%	16%	3.2%	شمال غزة
100%	3.6%	79.9%	12.6%	3.9%	غزة
100%	3.6%	81.9%	12.2%	2.3%	دير البلح
100%	3.2%	78.5%	14.8%	3.5%	خانيونس
100%	2.4%	77.4%	15.9%	4.3%	رفح
100%	3.8%	78.7%	14%	3.5%	المجموع
المصدر: وائل الدائية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، غزة، آذار 2018					

¹ مركز الميزان لحقوق الانسان، البطالة وآثارها على حقوق الإنسان - الخريجون الجامعيون في قطاع غزة نموذجاً، غزة - فلسطين، 2018.

هناك فروقات جوهرية في مستويات البطالة عام 2017 بين الضفة الغربية 18.7% وقطاع غزة 44.4%، وحسب توقعات 2018 فإن البطالة قد تصل إلى 50%، كما يوجد فروقات جوهرية واضحة بين تشغيل الذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعتبر هذه مشكلة هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ومن الملاحظ أيضاً بأنه لا توجد فروق بين البطالة في فئة اللاجئين وغير اللاجئين.

جدول رقم (18): معدل البطالة حسب الفئات العمرية في قطاع غزة لعام 2016

النسبة %	العمر
23.3	50+ سنة
25.4	45-49 سنة
27.5	40-44 سنة
26.3	35-39 سنة
33.1	30-34 سنة
50.4	25-29 سنة
63.3	20-24 سنة
56.9	15-19 سنة
39.2	غير لاجئين
42.1	لاجئين
59.6	اناث
35.9	ذكور
40.9	الحضر
49.8	الريف
41	مخيمات اللاجئين
41.7	معدل البطالة العام

المصدر: وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، غزة، آذار 2018.

يبين الجدول رقم (19) بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم متوسط فأعلى مرتفعة في غالبية التخصصات، رغم التباين ما بين الذكور والإناث في غالبية التخصصات وخاصة في تخصص القانون، حيث بلغت نسبة مشاركة الخريجات في القوى العاملة 43.8% فقط، وكذلك تخصصات العلوم الإنسانية والأعمال التجارية والعلوم الاجتماعية التي بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة أقل من نسبة 65%.

وقد تجاوزت بطالة الخريجين الشباب نسبة 55%، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين (15-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 55.8% خلال العام 2017 (37.8% للذكور و72% للإناث) مقارنة مع 41.5% في العام 2007 (31.7% للذكور و52.5% بين الإناث). مما يزيد من واقع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على عاتق الشباب.

وقد سجل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام 2017 أعلى معدل بطالة، إذ بلغ 47.5% (19.7% للذكور و58.4% للإناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة إذ بلغ 15.3% (12.5% للذكور و27% للإناث).

جدول رقم (19) : نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2017

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس			معدل البطالة حسب المنطقة			معدل البطالة حسب الجنس	
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكور	إناث
علوم تربية وإعداد معلمين	85.3	70.5	74.2	36.2	59.2	47.5	19.7	58.4
علوم إنسانية	76.3	64.2	68.9	18.8	52.7	36.1	13.5	53.4
العلوم الاجتماعية والسلوكية	89.2	65.5	76.1	31.5	42.2	36.3	18.6	56.0
الصحافة والإعلام	96.2	73.7	86.8	24.3	53.4	45.4	31.0	71.4
الأعمال التجارية والإدارية	93.7	61.4	79.5	22.0	52.8	34.4	21.9	58.7
القانون	77.4	43.8	67.4	7.5	25.7	15.3	12.5	27.0
العلوم الطبيعية	81.8	73.4	76.5	34.9	42.1	38.2	14.4	53.4
الرياضيات والإحصاء	92.8	75.0	82.4	14.3	40.4	31.2	24.5	37.1
الحاسوب	97.7	62.3	80.8	30.7	46.4	35.6	19.6	63.1
الهندسة والمهن الهندسية	85.3	76.4	83.2	19.0	42.1	27.4	21.6	48.1
العلوم المعمارية والبناء	84.0	85.3	84.3	19.0	40.8	26.5	20.6	44.8
الصحة	89.9	70.7	81.0	18.3	31.0	24.4	15.9	36.8
الخدمات الشخصية	95.0	51.7	76.2	22.2	34.6	25.9	19.6	40.8
باقي التخصصات	88.3	59.8	72.2	20.7	51.6	36.4	15.8	59.9
المجموع	88.3	66.5	76.9	24.5	48.0	35.1	19.3	54.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، إبريل 2018، ص92.

من أهم خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017 ما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 48% (72% للإناث، 43% للذكور). وهذا يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.

- تتركز البطالة في أوساط الذكور الأقل تعليماً، فهي تبلغ 21% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 18.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر.
- يوجد فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات التعليم، إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم فإن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ تبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48% بينما تنخفض إلى 6.5% بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.
- تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية ذات خصوصية فريدة، بسبب ضعف الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب العمالة واعتماده على السوق الإسرائيلي ودول الخليج في تصدير فائض العمالة.
- تُعد مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكبرى الناجمة عن ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي في ظل الظروف الراهنة والمتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية لما لها من آثار اجتماعية ومعيشية سيئة تؤدي لتفكيك المجتمع ودماره، إلى جانب استمرار الانقسام طوال (11) عاماً الماضية وآثاره في تفاقم أزمة الفقر والبطالة في قطاع غزة .

ثانياً: ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية :

إن استعراضنا لواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية يأتي من منطلق الحس الوطني بأهمية التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفئات والشرائح الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، بهدف وضع وتحديد السياسات الملائمة للحد من انتشار هذه الظاهرة، وذلك عبر خطة تنموية وطنية شاملة بمشاركة فعالة من كافة القوى السياسية من ناحية والقطاعين الخاص والعام من ناحية ثانية.

أ- تعريف الفقر:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالفقر منها ما استحدث من أجل إضفاء الصيغة الكمية بهدف قياس مدى وحدة انتشار الفقر، ومنها ما اتخذ الصيغة الكيفية بهدف التعرف على مختلف جوانب الفقر ومسبباته، وبالتالي فإن هناك العديد من المفاهيم التي تجمع محتوى التعريفات السابقة والتي حددها تقرير صندوق الأمم المتحدة حول الفقر لعام 1998، حيث أورد التعريفات التالية⁽¹⁾:

1. **الفقر الإنساني:** ويعرف بأنه عبارة عن نقص مقومات الإنسان الأساسية مثل الأمية وسوء التغذية.
2. **الفقر الداخلي:** وهو متعلق بنقص الدخل الذي يتم صرفه عن الحد الأدنى المطلوب.
3. **الفقر الحاد أو العوز:** وهو يعبر عن الحالة التي يكون فيها الإنسان عاجزاً حتى عن توفير احتياجاته من الطعام .
4. **الفقر العام:** وهو يعبر عن عدم قدرة الفرد عن تلبية احتياجاته من الطعام وغير الطعام، وتختلف احتياجات الإنسان من غير الطعام من قطر لآخر.
5. **الفقر النسبي:** وهو يحدد بمعايير تختلف من قطر لآخر أو تختلف عبر الأزمنة .
6. **الفقر المطلق:** ويعرف وفقاً لمعيار ثابت، ومثال لذلك خط الفقر الذي تظل قيمته الحقيقية ثابتة لتعكس التغيرات في مستوى الفقر داخل القطر.

أما هيئة الفقر الوطنية فقد عرفت الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة

¹ سعاد إبراهيم و عبد المجيد الياس، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة، مبريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002، مصر، ص310.

إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم⁽¹⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة فقد تم وضع مفاهيم كمية لتحديد حجم ونسبة الفقراء وهذه المفاهيم سميت بخط الفقر إذ تم تحديد عدة أنواع من خطوط الفقر وهي⁽²⁾:

أولاً: خط الفقر المطلق: الذي يعطي حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد.

ثانياً: خط الفقر النسبي: يعبر عن الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

ثالثاً: خط الفقر الذاتي: هو "الحد الأدنى للمعيشة الذي يتحدد بواسطة عينة من الناس، ويتم استجوابهم عن طريق السؤال التالي : ما هو مستوى الدخل الذي يعتبره الحد الأدنى في مواجهة التزاماته المعيشية الضرورية؟". وهنا نجد أن الحد الأدنى للدخل هي النقطة الأساسية لتحديد فقر الأسرة من عدمه، حيث تعتبر الأسرة أو الأفراد الذين يحصلون على دخل فعلي أقل من هذه النقطة فقراء.

ب. ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية:

ارتفعت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية من 25.8% عام 2011 إلى 29.2% عام 2017 أي ارتفعت بنسبة 13.2% خلال الفترة 2011-2017، وقد بلغت هذه النسبة 13.9% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. في حين أن نسبة 41.1% من الأفراد الفلسطينيين

¹ جميل الخالدي، مركز التخطيط الفلسطيني، مجلة المركز، العدد الثالث عشر والرابع عشر، يناير 2004، ص1.

² محمد الهندي، مفهوم وقياس الفقر - تطبيق على أراضي السلطة الفلسطينية، بحث مكمل لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، يناير 2003.

يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ بواقع 24% في الضفة الغربية و67.6% في قطاع غزة⁽¹⁾.

ووفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، فإن نسبة 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) ، بواقع 5.8% في الضفة الغربية (وعددهم 181,159 فرد) و33.8% في قطاع غزة (وعددهم 673,478 فرد)، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر (2375 شيكلاً للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تزيد هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية . وبالتالي فإن هذه النسبة في قطاع غزة تفوق نسبة الفقر بالضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن نسبة 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع؛ بواقع 15.1% في الضفة الغربية و53.9% في قطاع غزة⁽²⁾.

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، وأن أكثر من نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017 . كذلك فإن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بحوالي أربعة أضعاف⁽³⁾.

ووفقاً لبيانات البطالة الموضحة مسبقاً، فإن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (1975 شيكلاً للأسرة شهرياً) في الأراضي الفلسطينية كما يلي: 370 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.48 مليون شخص بنسبة

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنتاج والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ، ص26.

* وفي هذا السياق، أشير إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، اثنين بالغين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي 2,375 شيكلاً (حوالي 650 دولار)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1,975 شيكلاً (حوالي 564 دولار). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة 6768 دولار أو 1128 دولار للفرد سنوياً كمعدل متوسط، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيداً عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع -عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص- المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية والتنمية العامة.

² المرجع السابق، 2018 ، ص26

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين، 2017، ص2.

29% من إجمالي السكان منتصف عام 2018 في الضفة والقطاع البالغ 5.116 مليون نسمة .

ج. ارتفاع إنفاق الفرد في الضفة الغربية مقابل انخفاضه في قطاع غزة:

طراً ارتفاع في الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011 في الضفة الغربية، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017، أي بارتفاع مقداره 17.0%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث انخفض من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%⁽¹⁾.

وفيما يخص حصة المجموعات الرئيسية من الإنفاق النقدي للفرد، فقد بلغت نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام 30.5% من مجموع الإنفاق الكلي في فلسطين، بواقع 29.1% في الضفة الغربية، و 35.7% في قطاع غزة. في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلي للفرد مشكلاً نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلي وفقاً للنسب المئوية -كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- فقد شكّل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و 8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 -أيار/ مايو، 2018-

من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و 2.1% على التوالي في فلسطين.

فجوة وشدة الفقر حسب المنطقة:

تظهر النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياسي فجوة وشدة الفقر بأن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية⁽¹⁾. على صعيد رسم السياسات، إن مساهمة فقراء قطاع غزة 71.2% في معدل الفقر الوطني أكبر من مساهمة الفقراء في الضفة الغربية 28.8% بحوالي 3 أضعاف، علماً بأن مساهمة قطاع غزة في معدل الفقر الوطني تزداد إلى حوالي 78.3% عند استخدام مؤشر فجوة الفقر وتزداد إلى حوالي 82% عند استخدام مؤشر شدة الفقر.

جدول رقم (20) : نسب فجوة وشدة الفقر وفقاً للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري

للأفراد في فلسطين حسب المنطقة، 2017

المنطقة	فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الدخل	الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك
الضفة الغربية	7.9	2.8	0.9	4
قطاع غزة	30.8	15.7	6.5	18.1
الأراضي الفلسطينية	16.9	7.9	3.1	9.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، أيار/ مايو، 2018 - ص27.

توزيع الفقر حسب نوع التجمع⁽²⁾ :

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في فلسطين. حيث تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ،

ص26

² المرجع السابق، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، ص27.

بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع إلى ثلاثة أنواع: حضر، وريف، ومخيمات.

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام 2017 بين الأفراد القاطنين في المخيمات 45.4%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 29.4%، وفي التجمعات الريفية بنسبة 18.7%. وتبقى المخيمات هي الأعلى في نسب الفقر المدقع إذ بلغت نسبة الفقر فيها 29.3%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 16.7%، والأقل نسبة كانت للتجمعات الريفية بنسبة 9.7%.

جدول رقم (21) : خط الفقر في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017

عدد الأطفال في الأسرة											حجم الأسرة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	
										836	1
									1170	1,548	2
								1,493	1862	2,221	3
							1,808	2,168	2522	2,869	4
						2,116	2,470	2,818	3161	3,500	5
					2418	2,767	3,111	3,450	3785	4,116	6
				2,716	3060	3,400	3,736	4,067	4396	4,722	7
			3009	3,350	3686	4,019	4,348	4,674	4997	5,318	8
		3,300	3637	3,970	4299	4,626	4,949	5,270	5589	5,905	9
	3,587	3,920	4250	4,577	4901	5,223	5,542	5,858	6173	6,486	10
3,871	4,202	4,529	4854	5,175	5495	5,812	6,127	6,440	6751	7,060	11
4,481	4,806	5,128	5447	5,765	6080	6,393	6,705	7,014	7322	7,628	12
5,080	5,400	5,718	6034	6,347	6659	6,968	7,277	7,583	7888	8,192	13
5,671	5,987	6,301	6613	6,923	7231	7,538	7,843	8,147	8449	8,750	14
6,254	6,567	6,877	7185	7,492	7798	8,102	8,404	8,706	9006	9,304	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)،

2017، مايو 2018، ص38.

وفيما يلي خط الفقر المدقع حسب حجم الأسرة وتركيباتها لعام 2017:

جدول رقم (22) : خط الفقر المدقع (الشديد) في فلسطين بالشكل حسب حجم الأسرة، 2017

عدد الأطفال في الأسرة											حجم الأسرة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	
										668	1
									935	1,237	2
								1,193	1488	1,775	3
							1,445	1,733	2016	2,293	4
						1,691	1,974	2,252	2527	2,797	5
					1932	2,211	2,486	2,757	3025	3,290	6
				2,170	2446	2,717	2,985	3,251	3513	3,774	7
			2405	2,677	2946	3,212	3,475	3,735	3993	4,250	8
		2,637	2906	3,172	3436	3,697	3,955	4,212	4467	4,719	9
	2,867	3,133	3397	3,658	3917	4,174	4,429	4,682	4933	5,183	10
3,094	3,358	3,620	3879	4,136	4391	4,645	4,896	5,146	5395	5,642	11
3,581	3,841	4,098	4354	4,607	4859	5,109	5,358	5,606	5852	6,097	12
4,060	4,316	4,570	4822	5,072	5322	5,569	5,815	6,060	6304	6,547	13
4,532	4,785	5,035	5285	5,533	5779	6,024	6,268	6,511	6752	6,993	14
4,998	5,248	5,496	5743	5,988	6232	6,475	6,717	6,957	7197	7,436	15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنتاج والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو

2018، ص38.

وفي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبقة في قطاع غزة، التي تعمقت وتزايدت بعد العدوان الهامجي على قطاع غزة تموز/آب 2014 ، تحوّل قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة منتصف 2018* البالغ عددها 501800، ما يعادل 229,824 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع

* علماً بأن نسبة البطالة بلغت 44.4% ما يعادل 222,700 عاطل عن العمل عام 2017 حسب تقرير العمالة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في إبريل 2018 .

حسب العديد من المصادر - إلى ما يقرب من 50% من السكان، ما يعادل 894 ألف نسمة، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة.

سياسات مقترحة لمواجهة البطالة والفقر :

أ- على صعيد الفقر والفئات المهمشة⁽¹⁾:

1. اعتماد سياسات اقتصادية تفضيلية للمناطق المهمشة تعزز الروابط بينها وبين المناطق الأخرى وتشجع الاستثمار فيها، لا سيما القدس، ومناطق ج، وقطاع غزة. وهناك عدة أوجه لهذا التفضيل، فقد يكون ضريبياً (إعفاءات)، أو إجرائياً (تسهيل المعاملات)، أو تمويلياً (قروض تفضيلية)، أو استثمارياً (الاستثمار في البنية التحتية أينما أمكن).
 2. دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الفردية والتي تساعد على خروج العديدين من دائرة الفقر وتدعم صمود المواطنين في المناطق المهمشة.
 3. رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية المعنية بالفقراء والمهمشين.
 4. الاستثمار في التعليم كوسيلة لرفع مستوى الدخل والخروج من دائرة الفقر والحد من الفروق الطبقة اقتصادياً.
 5. تطبيق الحد الأدنى للأجور بشكل واسع وفعلي وحماية حقوق العاملين .
 6. تنظيم قطاع الأعمال غير الرسمي لتوفير حماية أفضل للعاملين.
- ### ب- على صعيد البطالة ورأس المال البشري⁽²⁾:

1. الاستثمار في التعليم الموجه ، وخاصة علوم الحاسوب والتكنولوجيا الرقمية (بما يلبي احتياجات سوق العمل).
2. تنويع التعليم والاستثمار في تخصصات جديدة.

¹ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، رام الله- فلسطين، ص6-10.

² سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016 ، مرجع سبق ذكره، ص6-10.

3. الاستثمار في التدريب المهني.
4. تدريب وتطوير قدرات الخريجين بما يناسب سوق العمل.
5. تفعيل دور القطاع الخاص في مجال تحديد الاحتياجات والتأهيل العلمي والمهني.
6. على صعيد رفع الإنتاجية والطلب المحلي.
7. الاستثمار في رأس المال البشري .
8. الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه عبر عدة طرق تشمل: الاستثمار في تطوير القدرات الإنتاجية، فرض جمارك على السلع المستوردة ذات البديل المحلي، تخفيض ضريبي لمستخدمي السلع الوسيطة المنتجة محلياً في عملية الإنتاج.

واقع عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية :

إن ظاهرة إرسال الأطفال إلى سوق العمل أو التسول في أي بلد من البلدان، ترتبط بالوضع الاقتصادي المتردي لعائلته وما يترافق مع ذلك الوضع من أزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فمع تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة إلى جانب تردي الأوضاع الاجتماعية والنفسية بسبب الفقر، فإن تزايد حجم ظاهرة عمالة الاطفال وانتشارهم كمتسولين يصبح أمراً غير مستغرب خاصة في ظروف الفقر الشديد المتراكمة في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام والحصار التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة بصورة غير مسبوقة، حيث وصلت بداية عام 2018 إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة في قطاع غزة، إلى جانب قيام "المؤسسات الدولية والإغاثية في القطاع خفض الإعانات المادية المقدمة للفقراء بسبب انخفاض التمويل، حيث توقف مؤقتاً برنامج الأغذية العالمي (WFP) المنظمة الدولية الرئيسية التي تقدم مساعدات غذائية عينية وقسائم الغذاء لغير اللاجئين في قطاع غزة ويبلغ عدد مستفيدي برامجها 65 ألف

فرد، أي ما يعادل 11 ألف أسرة وتسمح هذه الإعانة بشراء الاحتياجات الأساسية من الغذاء بقيمة (10.8) دولار لكل فرد⁽¹⁾. ونتيجة لما سبق تتفاقم تلقائياً الحالة النفسية للأسر العاطلة عن العمل، ويفسر عمالة وتشرد الأطفال، حيث يؤكد العديد من المختصين في علم النفس الاجتماعي أن "قربة 10% من سكان قطاع غزة أي نحو 200 ألف نسمة، هم بحاجة لتدخل نفسي متخصص، خاصة بعد تعرضهم لأزمات اقتصادية وحروب متتالية⁽²⁾".

ويمكن الاستدلال على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية من خلال الجدول رقم (23)، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين (10-14 سنة) 1.7% في العام 2016، بواقع 0.6% في قطاع غزة و2.4% في الضفة الغربية؛ فيما بلغت نسبة 2.1% عام 2012. أما ضمن الفئة العمرية 15-17 سنة فقد بلغت 7.8% عام 2016، بواقع 4.2% في قطاع غزة و10.1% في الضفة الغربية؛ في حين كانت 7.7% عام 2012.

جدول رقم (23) : عدد ونسبة الاطفال العاملين 10-17 سنة من الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية والمنطقة، 2016

المنطقة						الفئات العمرية
الاراضي الفلسطينية		قطاع غزة		الضفة الغربية		
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
9,400	1.7	1,400	0.6	8,000	2.4	14-10
25,300	7.8	5,300	4.2	20, 000	10.1	17-15
34,700	3.9	6,700	1.9	28,000	5.3	17-10

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2016 - نيسان/ ابريل 2017.

¹ مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، الأحد 2018/3/18، ص7.

² فايز أبو عون، صحيفة الأيام، الثلاثاء 2018/3/20، ص3.

كذلك بلغت نسبة الأطفال العاملين، سواء بأجر أو من دون أجر، في كافة الأراضي الفلسطينية نحو 3.9% من إجمالي عدد الأطفال ضمن الفئة العمرية 10 - 17 سنة خلال عام 2016، وذلك بواقع 5.3% في الضفة الغربية و1.9% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الأطفال الذكور المنخرطين في العمل أعلى من الإناث بنسب كبيرة. فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يزالون ملتحقين بالنظام التعليمي 1.3% في الفئة العمرية 10-14 سنة للعام ذاته، و2.7% في الفئة العمرية 15-17 سنة. أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم، فقد بلغت هذه النسبة في الفئتين العمريتين 17% و31% على التوالي عام 2016.

جدول رقم (24) : التوزيع النسبي للأطفال (10-17 سنة) العاملين حسب

النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2016

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية		المنطقة
	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	17.8	18.4	15.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	18.9	21.4	8.7
البناء والتشييد	16.9	19.2	7.2
التجارة والمطاعم والفنادق	40.4	37.2	53.5
باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى	6	3.8	14.9
المجموع	100	100	100

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016 / نيسان 2017

وبالنسبة لعمل الأطفال حسب النشاط الاقتصادي، فيوضح الجدول رقم (24) أن أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق هي المشغل الرئيس للأطفال بنسبة 40.4% من إجمالي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2017 ضمن الفئة العمرية (10 - 17) بواقع 37.2% في الضفة الغربية و53.5% في قطاع غزة، ثم تعتبر أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية هي المشغل الثاني للأطفال بنسبة 18.9%.

وكانت الدراسة التطبيقية حول عمل الأطفال في قطاع غزة التي أعدها مركز الديمقراطية وحقوق العاملين عام 2012 وأجريت على (683) طفل/ة، تمثل نسبة 5.2% من عدد الأطفال العاملين بقطاع غزة، أكدت انتشار ظاهرة عمل الأطفال بقطاع غزة، دون تحديد عدد الأطفال العاملين لعدم قيام وزارة العمل بإجراء مسح حول الأطفال العاملين، واستنادها على معيار تسجيل الأطفال العاملين وفقاً للشروط المحددة في قانون العمل (العاملون بأجر - والأطفال في الفئة العمرية من 15-18 سنة) فقط، واعتماد الجهاز المركزي للإحصاء على معايير غير محددة المعايير، حيث تستند الأرقام الصادرة عنها على الفئة العمرية من (10-17) سنة، وفي أحيان أخرى تحدد عدد الأطفال العاملين دون الخامسة عشرة، وبالتالي لا تستند لمفهوم الطفولة (من هم أقل من 18 سنة). وتوضح الدراسة أن ظاهرة عمل الأطفال في قطاع غزة منتشرة في الفئة العمرية المحظور عملها قانونياً (الأطفال ما دون 15 سنة) وبلغت نسبتهم 45.8% حسب الدراسة، ويتوزعون حسب الجنس 37.3% ذكور، و8.5% إناث⁽¹⁾.

وتظهر البيانات الإحصائية أن عدد الأطفال دون سن 19 في الأراضي الفلسطينية، بلغ في منتصف عام 2018 (2.688) مليون طفل (منهم 1,372,692 ذكور، و1,315,473 إناث) ويشكلون 52.5% من إجمالي السكان، وقد بلغ عدد الأطفال في الضفة الغربية في نفس العام (1,575,350 طفل) منهم 770,775 إناث، وفي قطاع غزة بلغ مجموع الأطفال 1,113 مليون طفل منهم 544,568 إناث⁽²⁾.

ووفقاً لقواعد البيانات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية للعام 2015، فإن عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية بلغ 58,544 طفل في الضفة الغربية و193,505 طفل في قطاع غزة، فيما وصل عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات

¹ حسن دوحان، في غزة .. يبيعون طفولتهم لإنقاذ أسرهم من الجوع، حياة وسوق - ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة، السنة الثالثة، العدد 106، الأحد 26 أيار 2013 - السبت 1 حزيران 2013، ص2.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - فلسطين في أرقام - 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

نقدية ويعانون من أحد الأمراض المزمنة 4,486 طفل في الضفة الغربية و 9,021 طفل في قطاع غزة. وهناك 3,994 طفل يعانون من إعاقات ويتلقون مساعدات نقدية في الضفة الغربية و 7,149 طفل في قطاع غزة⁽¹⁾.

ظاهرة التسول في فلسطين:

تزايدت ظاهرة التسول في الآونة الأخيرة؛ في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي فرض على بعض العائلات اللجوء إلى التسول كوسيلة لتوفير مستلزمات الحياة⁽²⁾. ومن أهم أنماط التسول:

- التسول الظاهر: وهو التسول الواضح.
- التسول المقنع: وهو التسول المستتر وراء أنشطة أخرى مثل بيع السلع الصغيرة أو أداء بعض الخدمات البسيطة.
- التسول الموسمي: وهو التسول في مواسم ومناسبات معينة مثل الأعياد أو رمضان.
- التسول العرضي: وهو التسول المؤقت الناتج عن ظروف استثنائية.
- التسول الاحترافي: وهو اتخاذ التسول حرفة.
- التسول الاضطراري: وهو تسول الشخص العاجز عن العمل، والذي لا يتوافر له أي مصدر دخل آخر غير التسول.

وينتشر التسول عادة بين الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، حيث ارتفعت نسبة تسول الأطفال في قطاع غزة خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما بعد الحرب العدوانية عام 2014؛ في ظل تزايد مظاهر البطالة بصور غير مسبقة إلى جانب تفاقم أوضاع التردّي والكساد والانهيارات في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، علاوة على تفاقم العوامل الاجتماعية التي تدفع بالطفل إلى التسول مثل الطلاق وانفصال الأبوين وعدم الاستقرار العائلي ووفاة معيل الأسرة، وانهيار الأوضاع

¹ وزارة التنمية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية، 2015.

² ظاهرة التسول في فلسطين، الموقع الإلكتروني لؤفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9415

الاقتصادية الناجمة عن الانقسام الممتد طوال 12 عاماً الماضية، الأمر الذي فرض على العديد من الأسر الفقيرة في القطاع اضطرابها لإرسال أطفالها إلى الشوارع إما للتسول المباشر أو غير المباشر في مختلف مناطق القطاع، من خلال بيعه لسلع بسيطة مثل العلكة أو المناديل أو البسكويت .. إلخ، دون الإدراك الكامل لنتائج هذه العملية الاضطرارية على الأطفال من حيث التغير السريع في مفاهيم القيم الاجتماعية الإنسانية الطيبة المحترمة التي تربوا عليها باتجاه نقيضها بتأثير ممارسة التسول، إذ لا يُدرك المتسول تماماً مفهوم القيم الاجتماعية؛ بل إنه يضع أمامه هدفاً يتمثل في الحصول على المال بأية وسيلة لتعويض الحرمان الذي يُعانيه.

وهنا تكمن مخاطر التسول على أطفالنا، حيث يشكل التسول مناخاً خصباً تنطلق منه الجريمة بكل أشكالها فهو بداية الطريق للسرقات والانحراف؛ إذ يهون على المتسول الذي يحصل على الأموال بدون مشقة وعناء، أن يصرفها في شراء الممنوعات وارتكاب الجنايات والمحظورات التي تكون عواقبها وخيمة. كما أن في التسول انتهاكاً لحقوق الطفل وذلك باستغلال الأطفال في عملية التسول، حيث يطلب منهم بيع بعض أنواع البضائع منخفضة القيمة في محطات تعبئة الوقود؛ أو مسح السيارات عند إشارات المرور.

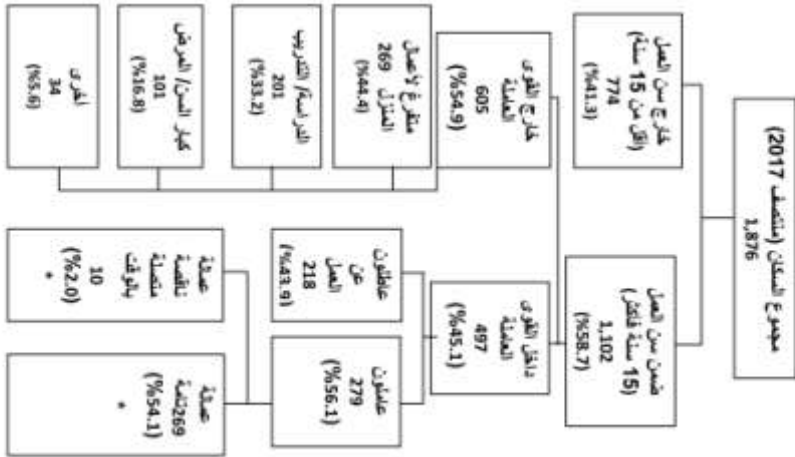
* * * *

أخيراً، أورد فيما يلي الجدول التالي رقم (25) الذي يستعرض الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في منتصف 2017 ، وذلك لمزيد من الفائدة للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بعدد السكان والقوى البشرية (15 سنة فأكثر) والقوى العاملة ، والعاطلين عن العمل.. إلخ، حسب مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - التقرير السنوي 2017- الصادر في إبريل 2018.

جدول رقم (25) : الأطار العام للتقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2017

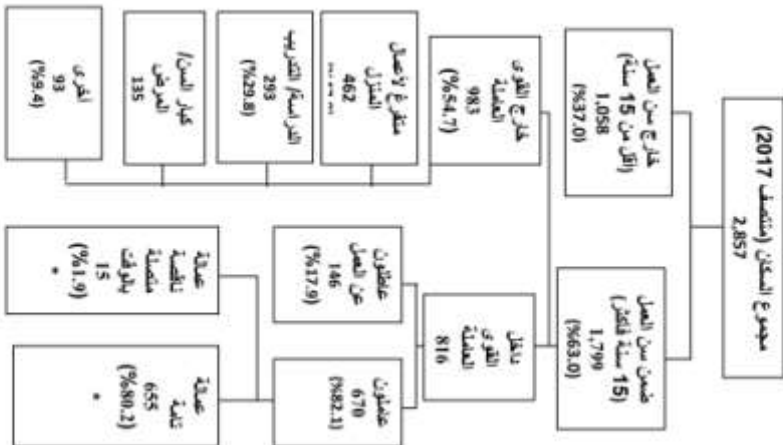
الأطار العام للتقوى العاملة في قطاع غزة: 2017

(بمعد بلدا)



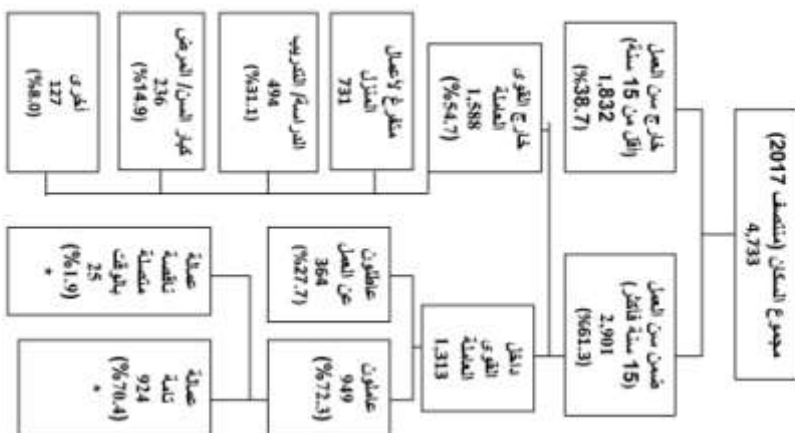
الأطار العام للتقوى العاملة في الضفة الغربية: 2017

(بمعد بلدا)



الأطار العام للتقوى العاملة في الضفة والقطاع: 2017

(بمعد بلدا)



* تم احتساب النسبة من الأخرى كداخل التقوى العاملة.

الفصل الرابع

القطاعات الاقتصادية

أولاً: القطاع الزراعي

يفترض أن تحتل الزراعة أولوية رئيسية كقضية صراعية بيننا وبين العدو من جهة، والسلطة واتفاقياتها السياسية والاقتصادية من جهة ثانية، وضرورة المعرفة العلمية بواقع الاقتصاد الفلسطيني وبنيته الإنتاجية وقاعدته الأساسية، باعتبارها مسألة نضالية -وطنية وطبقية- بامتياز، ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستقيم حاله دون الارتكاز على الزراعة كقاعدة إنتاجية رئيسية وعمود فقري لبناء اقتصاد مستقل وقادر على المواجهة.

تعتبر الزراعة من القطاعات الإنتاجية الرئيسة التي تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي وثابت هدفه الرئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي أو مجتمع الصمود في ضوء الواقع الفلسطيني الخاص وطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، لكن هذا القطاع تعرّض للتراجع والإهمال الكبير، حيث تعرّض القطاع الزراعي لتدمير ممنهج سواء بفعل الاحتلال وسياساته أو قصر نظر المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية والمالّكين بالتعامل مع هذا القطاع المهم اقتصادياً، ولعل ما سيأتي لاحقاً يقدم صورة أفضل عن واقع القطاع الزراعي.

- الموارد الأرضية: تقدّر مساحة الأراضي الفلسطينية بحوالي 6020 كم²، منها 2.5 مليون دونم صالحة للزراعة وهي تشكّل نسبة 42.5% من مجموع الأراضي الفلسطينية، أما مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية فبلغت 1,207,061 دونماً، تتوزع بواقع 1,105,146 دونم في الضفة الغربية، و 217,677 دونم في قطاع غزة⁽¹⁾.

- معطيات الواقع الزراعي:

يُعدّ قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة

¹ وزارة الزراعة، كراس الانتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، الجداول أرقام 16 و17 و18 و19 و20 و21، غزة، ص23-27

الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعها بشكل حاد وخطر منذ عام 1994 إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 وما قبل، ثم انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 10% عام 2007 ثم إلى 4.1% فقط عام 2016. وأصبح مساهمته لا تتجاوز 2.85% عام 2017، علماً بأن هذا التراجع لم يتحقق نتيجة تطور في القطاعات الإنتاجية أو الخدمة الأخرى.

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 1,363 مليون شيكل أي حوالي 350 مليون دولار، حيث حقق الإنتاج الزراعي قيمة ليست بعيدة عن العام الذي سبقه وهذا يدل على التغلب نسبياً على آثار الحرب المدمرة على قطاع غزة عام 2014 وبالتالي قيمة الإنتاج الزراعي انخفضت بحوالي 2 مليون دولار وبلغت 352 مليون دولار⁽¹⁾.

وبصورة عامة، لم يتجاوز إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية 1500 مليون دولار خلال الأعوام 2010/2015 موزعة بنسبة 60.9% للإنتاج النباتي بواقع 44.4% للضفة الغربية و16.5% في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 39.1% للإنتاج الحيواني بواقع 31.2% للضفة الغربية و7.9% لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني.

على أي حال، فقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصاً في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، إلى جانب استمرار الانقسام الذي عزز ذلك التراجع، الأمر الذي لم يوفر عوامل تعاطي السلطة الفلسطينية باتجاه تطوير القطاع الزراعي بصورة خاصة وفق متطلبات الصمود الذي يستتبعه كل القوى الإنتاجية.

ومن المؤشرات الهامة على تراجع دور القطاع الزراعي، انخفاض قدرته الاستيعابية للأيدي العاملة، حيث تراجعت هذه النسبة من 13.1% من إجمالي عدد

¹ وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، مرجع سابق ذكره.

العاملين عام 2007 إلى 5.5% عام 2016. حيث تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي من 25,200 عامل عام 2007 إلى 15,900 عامل عام 2016. وبعد إنتهاء الحرب العدوانية عام 2014، شهد عام 2015 عملية استعادة قدرة القطاع الزراعي من جديد نسبياً، حيث حاول كل مزارع إصلاح بعض الأضرار الجزئية وعاد للعمل، وبمساعدة الوزارة والجهات المانحة والجمعيات في كل مناطق القطاع قاموا جميعاً بمساعدة المزارعين، كل حسب المجال الذي يعمل به ولكن ليس بالصورة المطلوبة ولا بحجم الدمار الذي حدث للمزارعين، وقد انعكس ذلك على قيمة الإنتاج الزراعي، ولكن بالرغم من بعض التراجع، حقق قطاع الزراعة إنجازاً كبيراً من قبل تضافر الجميع معاً من أجل إنقاذ هذا القطاع الحيوي والذي يعتمد عليه قطاعاً واسعاً من السكان، دون أن يعني ذلك أنه يلبي معظم احتياجاتهم من المنتجات الزراعية بسبب التراجع في مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة التي هبطت من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من 100 ألف دونم راهناً.

(1) الحيازات الزراعية:

بلغت عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 111,310 حيازة خلال العام الزراعي 2009 / 2010، منها 90,908 حيازة في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81.7%، و 20,402 حيازة في قطاع غزة، تشكل ما نسبته 18.3% (1). وفيما يتعلق بمتوسط حجم الحيازة الزراعية فبلغ 10.84 دونم في الأراضي الفلسطينية بواقع 12.16 دونم في الضفة الغربية و 5 دونم في قطاع غزة، ويلاحظ أن أعلى متوسط لحجم الحيازات يقع في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار بواقع 24.97 دونم و 24.95 دونم على التوالي.

أما على مستوى فئات المساحة للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن 46,982 حيازة تقع ضمن فئة المساحة الصغيرة (أقل من 3 دونم) وتشكل

¹ الجهاز المركزي للإحصاء، كراس التعداد الزراعي 2010، رام الله- فلسطين، ديسمبر 2011. (توقف الجهاز المركزي للإحصاء عن إصدار كراس التعداد الزراعي منذ ديسمبر 2011 حتى تاريخه).

نسبة 42.2% من إجمالي الحيازات الزراعية، و 23,348 حيازة تقع ضمن فئة (3- 5.99 دونم) وتشكل نسبة 21%، و 13,456 حيازة تقع ضمن فئة (6 - 9.99 دونم) وتشكل نسبة 12.1% و 27520 حيازة أكثر من 10 دونمات.

كما يبيّن الجدول رقم (26) عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية بنسبة 79.8%، في المقابل 6,501 حيازة في قطاع غزة بنسبة 20.2% خلال العام الزراعي 2013/2012⁽¹⁾، وبلغت عدد الحيازات الحيوانية 12,167 حيازة وتشكل ما نسبته 37.8% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية، أما الحيازات المختلطة فبلغ عددها 20,010 حيازة أي ما نسبته 62.2% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية في العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (26): عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في قطاع غزة حسب نوع الحيازة، المنطقة والمحافظه، 2013/2012

نوع الحيازة	المنطقة / المحافظة	
	حيوانية	مختلطة
المجموع		
6,501	3,598	2,903
شمال غزة	1,222	485
غزة	597	370
دير البلح	562	457
خانيونس	767	968
رفح	450	623

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، 2018، ص 121.

وتكمن ضعف مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، بأن

¹ ملاحظة: أشير إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يصدر عنه أي إحصاءات جديدة ما بعد 2013/2012.

هناك معوقات -داخلية وخارجية- أضعفت تطوير هذا القطاع لأسباب متنوعة من أهمها:

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وإقامة الجدار والمستوطنات في الضفة، إلى جانب استمرار الحصار على قطاع غزة .
- غياب دور الاستثمارات الحكومية، إلى جانب غياب التخطيط التنموي الزراعي، وضعف دور مؤسسات الإقراض وتخلّف قطاع التسويق الزراعي .
- تفتيت الأراضي الزراعية الكبيرة التي كانت تمتلكها العديد من العائلات الغنية إلى ملكيات صغيرة وبيعها من قبل الورثة وتمدد حركة البناء والتوسع العمراني على حسابها، التي أدت إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية.
- السياسات الرسمية القاصرة التي لم تولِ هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وضيق أفق المؤسسات الأهلية الزراعية وخضوعها لشروط الممول دون البحث عن الأساس الوطني في استنهاضه وإصلاحه.
- السياسات والإجراءات التي قامت بها حركة حماس من خلال استغلال ما يسمى بالمحررات في خدمة برامجها وأنشطتها الخاصة، وكانت الطامة الكبرى لهذا القطاع ما قامت به من توزيع أغلب أراضي تلك المحررات على موظفيها مقابل مستحقاتهم المالية التي لم تدفع لهم.
- لا شك أن هذه الأسباب وغيرها، أدت إلى مراكمة عوامل تراجع الإنتاج الزراعي، لكن هذا لا يعني أبداً الاستسلام لمثل هذه المعوقات، بل العكس، أعتقد أن هناك إمكانيات متوفرة للنهوض مجدداً بالقطاع الزراعي بما يكفل استعادته لدوره الإنتاجي إلى جانب دوره في تشغيل العمالة بما يزيد عن 150 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية، والارتفاع بمساهمته في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 10% قابلة للتطور.

يُعد القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من أهم القطاعات الإنتاجية في التشغيل وتوفير الأمن الغذائي، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، ويبين الجدول رقم (27) أن القطاع الزراعي يشغل نسبة 7.2% من العاملين في الضفة الغربية (6.7% للذكور ونسبة 9.5% للإناث) ونسبة 5.4% من العاملين في قطاع غزة، (5.8% للذكور ونسبة 2.6% للإناث) ، حيث يتبين بوضوح تراجع قطاع الزراعة قياساً بالقطاعات الأخرى المشار إليها في الجدول (27).

جدول رقم (27): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس

والنشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2017

مكان العمل				الجنس والنشاط الاقتصادي
المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الغربية الضفة	
ذكور				
6.5	7.6	5.8	6.7	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
13.5	13.1	6.5	17.4	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
20.0	62.5	6.6	15.8	البناء والتشييد
23.3	11.1	23.2	26.6	التجارة والمطاعم والفنادق
7.3	2.4	9.4	7.4	النقل والتخزين والاتصالات
29.4	3.3	48.5	26.1	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع
إناث				
7.7	8.2	2.6	9.5	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
10.7	8.6	3.8	13.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
0.9	6.2	0.7	0.8	البناء والتشييد
11.9	18.9	6.9	13.6	التجارة والمطاعم والفنادق
2.4	–	1.8	2.6	النقل والتخزين والاتصالات
66.4	58.1	84.2	60.3	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع

كلا الجنسين				
6.7	7.6	5.4	7.2	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
13.1	13.0	6.1	16.6	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
17.2	61.6	5.8	13.0	البناء والتشييد
21.6	11.2	21.0	24.1	التجارة والمطاعم والفنادق
6.5	2.4	8.4	6.5	النقل والتخزين والاتصالات
34.9	4.2	53.3	32.6	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، رام الله- فلسطين، إبريل 2018 ، ص 68.

وفي هذا السياق أشير إلى أن الأراضي الفلسطينية، تُقسم من حيث الخواص الزراعية إلى 5 مناطق هي:-

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها 350 - 400 ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضروات والفواكه .
- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط سقوط الأمطار فيها حوالي 600 ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .
- منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة : وتمتد من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 400-700 ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .
- منطقة المنحدرات الشرقية: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالاً إلى البحر الميت جنوباً، وتتراوح كمية الأمطار ما بين 150-350 ملم وتستخدم في الرعي وبعض المزروعات .
- منطقة الغور: ويتراوح سقوط المطر فيها من 100-250 ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

ومن خلال دراستنا للأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية لا تتجاوز نسبة 10% من مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية التي تبلغ 169,374 دونم، في حين تشكل الأراضي البعلية نسبة 90% بمقدار 1,524,368 دونم، منها حوالي 800 ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، إضافة إلى 250 ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدراق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز ... الخ. أما في قطاع غزة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي 136 ألف دونم بنسبة 80% من إجمالي الأراضي الزراعية، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية 20% بما يعادل 24 ألف دونم .

في هذا الجانب تشكل محدودية المساحات الزراعية المروية في الضفة الغربية أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يمارسها العدو الإسرائيلي في الضفة، كذلك يجب لاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي من خلال التوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق. إن هذا التوجه سيوفر إمكانية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصة المحاصيل الحقلية^(*) التي لا تتجاوز نسبة اكتفائنا الذاتي منها سوى 18% أو 118 ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى 650 ألف طن.

وفي هذا الصدد، تبلغ المساحة المزروعة من المحاصيل الحقلية البعلية 501,519 دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية 173 كغم، في حين أن الأراضي المروية المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز 1,600 دونم فقط (في الضفة والقطاع)

* التي تشمل القمح والشعير والعنيس والحمص والذرة والبقول والبنوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبياء والمسمم والكرسنة وأخرى

تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى 300 كغم، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين 173% للقمح، وترتفع إلى 440% في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ. آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية - والبعلية أيضا - عندنا هي أقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض الدول العربية، مما يدل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الأراضي الفلسطينية.

- الزراعة الأسرية :

أوضحت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2015/3/24 أن نسبة 27.4% من الأسر في فلسطين يتوفر لديها حديقة منزلية. وقد بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها حديقة منزلية وتقوم بممارسة نشاط زراعي في الحديقة 91.9% ، وبلغت هذه النسبة في خانونس 98.9% وكانت في المقدمة وأقل محافظة كانت محافظة أريحا والإغوار ونسبتها 29.1%، وبلغ عدد أشجار البستنة المزروعة في الحديقة المنزلية في فلسطين 2,494,226 شجرة، منها 84.7% في الضفة الغربية و 15.3% في قطاع غزة⁽¹⁾.

- استعمالات الأراضي:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام الزراعي 2011/2010 في فلسطين 931.5 كم² مشكلة ما نسبته 15.5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. منها 843.5 كم² في الضفة الغربية تشكل ما نسبته 14.9% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و 88 كم² في قطاع غزة تشكل ما نسبته 24.1% من

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، مرجع سابق ذكره.

إجمالي مساحة قطاع غزة، وتتركز الأراضي المزروعة في محافظة خان يونس بمقدار 24 كم² (1).

جدول رقم (28): مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة حسب المحافظة، 2011/2010

المنطقة / المحافظة	المساحة (كم ²)	مساحة الأراضي المزروعة (كم ²)	نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية
قطاع غزة	365	88.0	24.1
شمال غزة	61	16.6	27.2
غزة	74	17.1	23.1
دير البلح	58	14.1	24.3
خان يونس	108	24.0	22.2
رفح	64	16.2	25.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، 2018، ص 130.

جدول رقم (29): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2015- 2012

النوع	المتغير	2012/2011	2013/2012	2015/2014	2015/2014
إنتاج الخضار	المساحة دونم	62107	57926	55041	58194
	الإنتاج طن	249377	249699	209929	239479
	قيمة الإنتاج	113864	122784	100822	107111
إنتاج المحاصيل الحقلية	المساحة دونم	51516	63369	60563	59709
	الإنتاج طن	83810	89054	100801	92477
	قيمة الإنتاج	28873	33469	37004	31218
إنتاج الحمضيات	المساحة دونم	15435	16694	15322	17641
	الإنتاج طن	23147	21923	23199	23025
	قيمة الإنتاج	11331	11684	12562	11307
إنتاج الفاكهة	المساحة دونم	59641	62970	56066	62098
	الإنتاج طن	44224	26669	46320	38848
	قيمة الإنتاج	43086	34044	49056	35159
إنتاج الزهور والنباتات	المساحة دونم	367	195	91	358
	الإنتاج طن	146.6	130.5	130	340

¹ المرجع السابق.

الطبية ولا عطرية	قيمة الإنتاج	1978	2181	681	1457
إجمالي الإنتاج النباتي	المساحة دونم	189066	201154	187083	198000
	الإنتاج طن	400704.6	387475.5	380379	394169
	قيمة الإنتاج	199132	204163	200125	186252

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص10.
ملاحظة: إنتاج النباتات الطبية والعطرية بالطن بدون إنتاج الأزهار وهو 600 ألف زهرة.
تم حساب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في آخر سنوات

بالمقارنة بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (جدول رقم 28)، وبيانات وزارة الزراعة في غزة (جدول رقم 29) نلاحظ التباين الشديد بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، حيث أن الجهاز المركزي يحددها بـ 88 ألف دونم حسب الجدول (28) في حين أن وزارة الزراعة في "حكومة" حماس تحدها بـ 198 ألف دونم، والواقع أن الأراضي الزراعية في قطاع غزة لا تتجاوز 160 ألف دونم.

جدول رقم (30): بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية للعام 2015

المتغير	2015/2014	المتغير	2015/2014
المساحة المزروعة الكلية	198000	أعداد الأبقار	2556
مساحة أشجار الفاكهة الحمضيات	79739	أعداد العجول	7150
مساحة الخضراوات*	58194	أعداد الأغنام	54000
مساحة المحاصيل الحقلية	59709	أعداد الماعز	10500
مساحة أزهار القطف والنباتات العطرية	358	أعداد الدجاج اللحم (ألف طير)	18000
-		أعداد الدجاج البيض (ألف طير)	900
-		أعداد خلايا النحل	17000

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص13.

جدول رقم (31): بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لقيمة الإنتاج الزراعي للعام 2015

القيمة (بالألف دولار)	المتغيرات
46,467	قيمة إنتاج أشجار الفاكهة والحمضيات
107,111	قيمة إنتاج الخضراوات*
31,218	قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية
1,457	قيمة إنتاج ازهار القطف والطبية
186,252	قيمة الإنتاج النباتي
150,175	قيمة الإنتاج الحيواني
14,002	قيمة إنتاج الثروة السمكية
350,429	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي
246,629	تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي
103,800	القيمة المضافة للقطاع الزراعي

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص13.

* قيمة إنتاج الخضراوات لا تشمل قيمة أزهار القطف

يبين الجدول رقم (32) أن عدد العاملين في القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغ 58,307 عامل خلال العام 2015 وساهم القطاع الزراعي بنسبة 6.5% في التشغيل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة حوالي 450 ألف عامل. ويغلب على العمالة في القطاع الزراعي العاملين بأجر بنسبة 78.1% والمالكين بنسبة 13.9%، أرباب عمل بنسبة 3.4%، والعاملين من أفراد الأسرة بدون أجر بنسبة 4.6%.

جدول رقم (32): التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية لعام 2015

المؤشر	2015
عدد السكان	1,950,194
نسبة القوى العاملة المشاركة	45.3%
نسبة العمالة التامة	55.9%
نسبة العمالة المحدودة	3.1%
نسبة البطالة	41%
نسبة العاملين في الزراعة من مجموع القوى العاملة	12.9%
نسبة أرباب العمل	3.4%
نسبة العاملين في مصالحهم	13.9%
نسبة المستخدمين بأجر	78.1%
نسبة أعضاء الأسرة بدو نأجر	4.6%
معدل أيام العمل الشهرية	22.9
معدل ساعات العمل الأسبوعية	37.1
الأجر اليوم الوسيط بالشيكل	46.2
العاملين في الزراعة	58,307
العاملين في الزراعة (المالكين)	8,105
أرباب العمل	1,982
العاملين في الزراعة كعمال بأجر	45,538
أعضاء الأسرة بدون أجر	2,682

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 15.

يوضح الجدول رقم (33) أن قيمة الإنتاج الزراعي في قطاع غزة بلغت 350.4 مليون دولار خلال الموسم الزراعي 2015/2014 يتوزع حسب الأنشطة الزراعية الرئيسية بنسبة 53% للإنتاج النباتي ونسبة 42.9% للإنتاج الحيواني ونسبة 4% لإنتاج الثروة السمكية. بينما يتوزع حسب المنتجات الزراعية، فتساهم الخضار بأعلى نسبة في قيمة الإنتاج الزراعي 30.6%، تليها اللحوم بنسبة 32%، ثم الفواكه بنسبة 10.1%، ثم المحاصيل الحقلية بنسبة 8.9%، ثم البيض بنسبة 6.7%. ونلاحظ

من الجدول رقم (34) أن محافظة خان يونس حققت أعلى مساهمة في الإنتاج الزراعي لمحافظة قطاع غزة بنسبة 27.2%، ثم محافظة رفح بنسبة 23%.

جدول رقم (33): قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة بالأسعار

الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015

الرقم	البيان	المساهمة في الإنتاج الزراعي (%)	القيمة (بالألف دولار)
1.	خضار	30.6%	107,111
2.	محاصيل حقلية	8.9%	31,218
3.	فواكه	10.1%	35,159
4.	حمضيات	3.2%	11,307
5.	زهور ونباتات طبية وعطرية	0.4%	1,457
6.	لحوم	32%	111,927
7.	حليب	3.8%	13,171
8.	أسماك	4%	14,002
9.	عسل نحل	0.5%	1,594
10.	بيض مائدة	6.7%	23,484
	الإجمالي	100%	350,429
	إجمالي الإنتاج النباتي	53.1%	186,252
	إجمالي الإنتاج الحيواني	42.9%	150,175
	إجمالي الثروة السمكية	4%	14,002
المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، بدون تاريخ، ص 20.			

جدول رقم (34): الإنتاج الزراعي في كل محافظة من قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة في الموسم 2014 - 2015

المحافظة	القيمة بالآلاف دولار	النسبة المئوية
شمال غزة	55,694	15.9%
غزة	64,736	18.5%
الوسطى	53,943	15.4%
خانيونس	95,226	27.2%
رفح	80,830	23.1%
الإجمالي	350,429	100%

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، بدون تاريخ، ص 22.

جدول رقم (35): الصادرات من 2006 - 2015 حسب إحصاءات المعابر السنوية في وزارة الزراعة

السنة	خضار	فواكه	حمضيات	بندورة شيري	توت أرضي	أسماك	جلود	زهور (مليون)
2006	8171	82	1990	283	1225	65	200	62.1
2007	10589	0	6811	343	11120	54	591	40.2
2008	0	0	0	0	0	0	0	0
2009	0	0	0	0	0	0	0	1.2
2010	1	0	0	0	226	0	0	14.5
2011	33	0	0	10.6	494	0	0	9.67
2012	258	0	0	125	608	0	0	9.7
2013	63.6	0	0	70.7	190.5	0	0	10.54
2014	821.82	41.2	0	70	104.5	6.5	0	1.876
2015	12473.2	291	0	100.3	130	22	0	

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 22.

يتبين من الجداول الإحصائية بأن الصادرات الزراعية من قطاع غزة تتركز في الخضار بشكل رئيس، ويعتمد على احتياجات السوق الإسرائيلي، إضافة إلى التوت الأرضي والنباتات العطرية التي تواجه مشاكل تصديرية من الاحتلال الإسرائيلي على المعابر، مما أثر على انخفاض حجم إنتاجها.

جدول رقم (36): قيمة الإنتاج النباتي بالآلاف شيكل في محافظات غزة في

الموسم الزراعي 2015/2014 (بالآلاف دولار)

البيان	خضار	زهور ونباتات طبية وعطرية	محاصيل حقلية	فواكه	حمضيات
القيمة	416660	5666	121439	136770	43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 29.

جدول رقم (37): المقارنة بين قيمة المنتجات الزراعية المختلفة حسب محافظات

غزة للعام 2015/2014 (بالآلاف ولار)

الرقم	البيان	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح
1.	خضار	18416	11567	13628	31294	32205
2.	محاصيل حقلية	6055	2617	3718	10220	8608
3.	فواكه	2553	9428	6645	10003	6531
4.	حمضيات	3454	2411	1076	3136	1231
5.	زهور ونباتات طبية وعطرية	40	27	66	1077	247
6.	لحوم	18190	13180	22906	30150	27501
7.	حليب	5417	2350	1911	2143	1348
8.	أسماك	0	10778	528	1540	1156
9.	عسل نحل	632	177	366	299	120
10.	بيض مائدة	938	12198	3099	5365	1885
	الإجمالي	55694	64736	53943	95226	80830

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 73.

تحليل للمساحات الزراعية في قطاع غزة للموسم 2014 - 2015:
بلغ مجموع مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة 217,677 دونم موزعة
كما يلي:

أولاً: الخضار: يوضح الجدول رقم (38) أن المساحة المزروعة بالخضار بلغت 57,871 دونم مساحة محصولية وتركزت في محاصيل البندورة الدفيئات والمكشوفة والبندورة الشيري والكوسا والفلفل والملوخية والبطيخ والشمام والبادنجان والخيار والذرة والبصل والملفوف والزهرة والبازيلاء والباامية وغيرها من المحاصيل، وقد حققت إنتاجاً قدره 238,405 طن وبلغت قيمة الإنتاج 414 مليون شيكل، وتشكل الخضار نسبة 30% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 57.5% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثانياً: المحاصيل الحقلية: يوضح الجدول رقم (39) أن المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية بلغت 59,709 دونم، وتركزت في محاصيل القمح والشعير والبصل اليابس والبطاطس، وقد حققت إنتاجاً قدره 92,477 طن وبلغت قيمة الإنتاج 12,1.4 مليون شيكل، وتشكل المحاصيل الحقلية نسبة 8.9% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 16.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثالثاً: الفاكهة: يوضح الجدول رقم (40) أن المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة بلغت 62,098 دونم، وتركزت في أشجار الزيتون والجوافة والعنب والبلح والتين وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 38848 طن وبلغت قيمة الإنتاج 137 مليون شيكل، وتشكل محاصيل الفاكهة نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة 18.9% من قيمة الإنتاج النباتي.

رابعاً: الحمضيات: يوضح الجدول رقم (41) أن المساحة المزروعة بالحمضيات بلغت 17,641 دونم، وتركزت في أشجار الفلنسيا والليمون والمخال وأبو صرة والشموطي وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 23,025 طن وبلغت قيمة الإنتاج

43.9 مليون شيكل، وتشكل الحمضيات نسبة 3.2% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة 6.1% من قيمة الإنتاج النباتي.

خامساً: الزهور والنباتات الطبية والعطرية: يوضح كل من الجدول رقم (42) والجدول رقم (43) أن بلغت المساحة المزروعة بالزهور والنباتات الطبية والعطرية بلغت 358 دونماً خلال الموسم 2014/2013، منها 6 دونم مزروعة بالزهور فقط نتيجة لإغلاق المعابر ومنع التصدير الذي أدى لعزوف المزارعين عن زراعة الزهور وخاصة القرنفل والذي يعدّ أهم المحاصيل التصديرية، وحققت النباتات الطبية والعطرية إنتاجاً قدره 340 طن والازهار 600 ألف زهرة فقط، وبلغت قيمة الإنتاج 5.7 مليون شيكل وتشكل نسبة 0.4% من قيمة الزراعي ونسبة 0.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

جدول رقم (38): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الخضار المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيك	قيمة الإنتاج ألف شيكل
بندورة دفيئات	4785	16	765.60	1500	115038
بندورة مكشوف	3493	5	174.65	1600	27987
بندورة شيري	1168	5	58.40	4000	22912
كوسا مغطى	3050	2.3	70.15	2065	14362
كوسا مكشوف	1688	2.3	38.82	2300	8924
خيار دفيئات	3167	8.4	266.03	1400	37131
خيار مغطى	322	3.4	10.95	1400	1512
خيار مكشوف	1753	2.7	47.33	1300	6060
باذنجان دفيئات	610	3.9	23.79	2150	5159
باذنجان مغطى	400	4	16.00	2150	3440
باذنجان مكشوف	2847	3.7	105.34	750	7844
فلفل دفيئات	824	3.5	28.84	4437	12767
فلفل مغطى	130	3.5	4.55	4437	2019
فلفل مكشوف	2009	2.7	54.24	2925	15716
فلفل حلو دفيئات	0	0	0.00	4000	0
فلفل حلو مكشوف	0	5	0.00	3000	0
ملوخية دفيئات	969	1.8	17.44	3287	5677
ملوخية مغطى	89	2	1.78	3287	845
ملوخية مكشوف	1880	2	37.60	1075	4042
بطيخ مغطى	2250	4.7	105.75	2500	26150
بطيخ مكشوف	1611	4.2	67.66	800	5386
شمام دفيئات	1013	4.7	47.61	3300	15579
شمام مكشوف	1232	3	36.96	2000	7392
خس	500	2	10.00	1000	980
فاصوليا دفيئات	275	1.3	3.58	4860	1684
فاصوليا مغطى	20	0.7	0.14	4860	68
فاصوليا مكشوف	801	0.7	5.61	3000	1645

يتبع جدول رقم (38)					
المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكيل	قيمة الإنتاج ألف شيكيل
لوبيا مغطى	0	0	0.00	3500	0
لوبيا مكشوف	620	0.3	1.86	3500	755
بازيلاء	1959	0.54	10.58	3000	3160
فول اخضر	950	0.43	4.09	2500	1031
حمص اخضر	0	0	0.00	2400	0
بصل اخضر	1407	1.17	16.46	1420	2342
سبانخ	1349	1.5	20.24	2000	4047
سلق	727	1.6	11.63	1800	2093
فجل	838	2.09	17.51	600	1051
لفت	337	2.46	8.29	1100	911
ملفوف	3434	2.83	97.18	1200	11642
زهرة	1795	2.13	38.23	1400	5348
بامية دفيئات	60	0.4	0.24	18000	432
بامية مغطى	290	0.41	1.19	18000	2160
بامية مكشوف	1119	0.44	4.92	8000	3963
فقوس دفيئات	52	3.57	1.86	2874	533
فقوس مكشوف	227	3.03	6.88	1272	875
جزر	1250	2.12	26.50	1500	3975
بقدونس	430	1.18	5.07	1800	1404
ذرة مغطى	535	2	10.70	900	962
ذرة مكشوف	2360	2.83	66.79	700	4683
قرع	276	2.77	7.65	1400	1071
يقطين	0	0	0.00	1540	0
قلقاس	10	2.5	0.25	3700	93
توت أرضي	959.5	3	28.79	4000	11514
أخرى	0	0	0.00	0	0
الإجمالي	57871		2385.72		414364

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 24+25.
ملاحظة: تبين للباحث أن الجهاز المركزي للإحصاء لم يصدر أي بيانات عن عامي 2016 / 2017.

**جدول رقم (39): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للمحاصيل الحقلية
المرزوعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015**

المحصول	المساحة بالدونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشكيل	قيمة الإنتاج بالآلاف شيكل
قمح	23100	0.19	4451	1600	7122
تبن قمح	0	0.26	5908	700	4136
شعير	10450	0.15	1551	1500	2326
تبنين شعير	0	0.22	2252	700	1576
بصل يابس	6799.5	3.51	23849	1500	35774
ثوم	630	1.96	1237	6000	7422
بطاطس	15650	2.89	45220	1200	54264
بطاطا حلوة	1230	2.00	2460	1500	3690
حمص جاف	190	0.35	66	6000	396
تبن حمص	0	0.20	128	700	77
عدس	115	0.08	9	9000	83
تبن عدس	0	0.06	12	1100	13
برسيم	515	7.72	3975	800	3180
ببقيا	760	0.62	472	1000	472
فستق	0	0.00	0	35000	0
سمسم	0	0.00	0	20000	0
ترمس	50	0.15	8	4000	30
أخرى (قصب سكر)	220	4.00	880	1000	880
الإجمالي	59709.5	-	82477	-	121439

المصدر : وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 26.

جدول رقم (40): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الفاكهة المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
زيتون	23260	13123	36383	0.57	13361	5000	66805
جوافة	2790	403	3193	2.07	5775	2000	11550
بلح	5775	3680	9455	1.12	6460	1500	9690
لوز	725	283	1008	1.26	913	8800	8030
عنب بذري	4135	929	5064	1.35	5574	8800	19507
عنب لا بذري	916	960	1876	1.27	1165	4000	4660
تين	840	380	1220	1.69	1420	3000	4260
خوخ	692	352	1044	1.51	1048	3500	3667
مشمش	346	212	558	1.45	502	3500	1756
تفاح	370	143	513	2.08	771	3500	2697
رمان	385	153	538	1.41	542	1500	812
مانجا	195	170	365	1.54	300	3000	900
برقوق	145	109	254	1.08	157	3000	470
صبر	229	136	365	2.90	664	2000	1327
أخرى	115	147	262	1.74	200	3200	639
الإجمالي	40918	21180	62098	0	38848		136770

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 26+27

ملاحظة: تحسب الإنتاجية في اللوز على أساس الثمرة الجافة

* تم تحويل مساحات الصبر بالدونم.

جدول رقم (41): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الحمضيات المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة بالدونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
فلنسيا	1800	491	2291	2.0	3574	800	2859
شموطي	444	297	741	2.7	1214	1500	1821
ليمون	2825	3106	5931	3.3	9190	1500	13785
جريب فروت	215	179	394	2.1	456	1000	456
أبو صرة	914	1335	2249	3.1	2810	2650	7447
كلمنتينا	250	170	420	1.6	390	3200	1248
مخال	2508	2037	4545	1.7	4373.6	3366	14722
فنساوي	92	83	175	2.7	245	2000	490
بوملي	34	66	100	2.3	79.5	1500	119
أخرى	355	440	795	2.0	693	1500	1040
الإجمالي	9437	8204	17641		2302.5		43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 27.

جدول رقم (42): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للزهور المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية بالألف زهرة	الإنتاج بالألف زهرة	سعر الزهرة شيكل	قيمة الإنتاجية ألف شيكل
قرنفل أمريكي	6	100	600	0.5	300
زهور	0	0		0.4	0
الإجمالي	6		600		300

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 28.

جدول رقم (43): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للنباتات الطبية والعطرية المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكال	قيمة الإنتاج ألف شيكال
ميرمية	21	1.16	24.4	17000	415
نعناع + ريحان	39	0.80	31.2	3000	94
زعتر	39	0.37	14.35	18000	258
بابونج	24	0.24	5.8	18000	104
أخرى (عين جردة + كزبرة + بصل + ثوم للتصدير)	229	0.12	264.4	17000	4495
الإجمالي	352		340.2		5366

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 28.

(2) - الثروة الحيوانية :

تعتبر الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للدخل القومي ويشكل هذا النشاط نسبة عالية من الدخل العام في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك مشاكل وصعوبات أثرت عليه سلبياً ولم يعد العمل في مجال الثروة الحيوانية مجدياً بالنسبة للمزارعين في مختلف المحافظات، مما دفع المئات من مربي الثروة الحيوانية إلى تركها والتوجه للعمل في مجالات أخرى مجدية اقتصادياً، وذلك رغم أهمية الثروة الحيوانية من ناحية توفير الأمن الغذائي للسكان، حيث يتم توفير المواد الغذائية الهامة لتنمية الإنسان مثل توفير اللحوم بشتى أنواعها والألبان ومشتقاتها والبيض والذي يعتبر من أهم المواد الغذائية لدى أي مجتمع.

- مؤشرات إنتاج الدواجن:

يحتل إنتاج الدواجن دوراً حيوياً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكل حصة إنتاج الدواجن نسبة 50% من إنتاج الثروة الحيوانية، ونسبة 15% من الإنتاج الزراعي.

ويقدر قيمة انتاج الدجاج اللحم في فلسطين حوالي 20 مليون دولار سنوياً، مقارنة مع أكثر من 30 مليون دولار قبل إندلاع انتفاضة الأقصى وقبل حصار قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على الدواجن نظراً لصعوبة الأوضاع المعيشية، إضافة لعدم السماح بدخول المنتجات إلى الأراضي المحتلة عام 1948، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد المربين.

يوضح الجدول (44) أن إنتاج الدجاج اللحم متذبذب خلال الفترة 2006 - 2015، حيث بلغ إجمالي الدجاج اللحم المنتج في قطاع غزة 18 مليون دجاجة خلال العام الزراعي 2015/2014 وهو أقل من الأعوام من 2010-2013 فمثلاً بلغ 22 مليون دجاجة عام 2010؛ أما عدد الدجاج البياض بلغ 900 ألف دجاجة وهو أعلى من السنوات السابقة؛ فيما بلغ إنتاج البيض 243 بيضة.

جدول رقم (44) : عدد الدجاج اللحم والبيض وعدد البيض المنتج في قطاع غزة

للفترة 2006 - 2015

السنة	دجاج لحم (بالألف)	دجاج بياض (بالألف)	البيض (بالمليون)
2006-2005	12,320	1,533	368
2007-2006	10,426	808	194
2008-2007	12,700	700	168
2009-2008	9,422	595	154
2010-2009	22,054	734	198
2011-2010	22,870	607	145
2012-2011	19,581	614	138
2013-2012	20,916	692	140
2014-2013	18,000	705	115
2015-2014	18,000	900	243

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص14.

- معدلات استهلاك الدجاج اللّاحم:

تشير التقديرات إلى أن معدل استهلاك الفرد من الدجاج اللّاحم 16 دجاجة سنوياً في الضفة الغربية وعليه يكون استهلاك الضفة الغربية من الدجاج اللّاحم سنوياً ما بين 95-100 مليون دجاجة؛ وفي قطاع غزة 12 دجاجة سنوياً؛ وبالتالي استهلاك قطاع غزة حوالي 24 مليون دجاجة سنوياً خلال العام 2018؛ علماً بأن نسبة الوفيات في مزارع اللّاحم بلغت 10%؛ مما يشير إلى ضرورة رفع الإنتاج أكثر من 50 مليون صوص لّاحم سنوياً في الضفة الغربية؛ وحوالي 22 مليون صوص في قطاع غزة.

ويحتل الدجاج مكان الصدارة بين جميع أصناف الدواجن؛ لقدرته على تحويل غذائه إلى بروتين حيواني ذي قيمة غذائية عالية، خاصة للشرائح الفقيرة التي تشكل النسبة الأعلى من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك أيضاً عدد من المشكلات التي تواجه قطاع الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة، نذكر منها:

عدم وجود قنوات تسويق بأسعار مشجعة، وضعف التخطيط والتوجيه؛ وتحكم الاحتلال في أسعار الأعلاف وأنواع وسلالات الكتاكيت وأسعار اللحوم، والإنتاج الهائل للدجاج اللّاحم والبيض في المستوطنات؛ ونقص الخبرة التي ينبغي أن تتوفر في المزارع، وشح الإمكانيات، وصغر أحجام رؤوس الأموال؛ وبدائية تصميم معظم المساكن المستخدمة في التربية؛ واعتماد معظم مزارع تربية الدجاج اللّاحم على النظام المفتوح، وافتقارها لأسس سليمة من حيث التصميم والبناء، وعدم مراعاة وجود فتحات التهوية الضرورية في مبانيها؛ ما يتسبب في حدوث الكثير من الأمراض.

- إحصاءات الثروة الحيوانية:

تبين النتائج أن عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في فلسطين بلغ 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية أي ما نسبته 79.8%، و6,501

حيازة في قطاع غزة، أي ما نسبته 20.2%، وذلك خلال العام الزراعي 2012/2013⁽¹⁾.

يقدر إنتاج لحوم الأبقار في الأراضي الفلسطينية بحوالي 3,394 طناً سنوياً، ولحوم الأغنام تقدر بـ 10,440 طناً سنوياً ولحوم الماعز بـ 8,406 طن سنوياً، فيما تنتج الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 123098 طناً من الألبان سنوياً⁽²⁾.

أ. الأبقار: بلغ عدد الأبقار التي تم تربيتها في فلسطين 33,980 رأساً، منها 25,612 رأس في الضفة الغربية و8,368 رأس في قطاع غزة، حوالي 65.4% منها إناث، و68.6% أبقار هولندي، و52.9% عمرها أكثر من سنتين. أما نسبة الأبقار التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب فتشكل نسبة 55.4% من إجمالي عدد الأبقار في الأراضي الفلسطينية، أما على مستوى المحافظة فقد كانت أعلى محافظة لتربية الأبقار هي محافظة جنين بنسبة 15.5% من إجمالي عدد الأبقار.

ب. الجمال: بلغ عدد الجمال التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 2,058 رأس في 2013/10/01، منها 1,226 رأس في الضفة الغربية، و832 رأس في قطاع غزة. حوالي 80.5% منها إناث، أما نسبة الجمال التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 61.2% من إجمالي عدد الجمال.

ج. الضأن: بلغ عدد رؤوس الضأن التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 730,894 رأس، منها 670,332 رأس في الضفة الغربية و60,562 رأس في قطاع غزة. حوالي 83.9% منها إناث، و47.3% ضأن عساف، و74.1% عمرها سنة فأكثر. وبلغت نسبة الضأن التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 72.2%، وتشكل نسبة الضأن التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب 77.2% من إجمالي عدد الضأن.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية، 2013، رام الله - فلسطين، نيسان/أبريل 2014، ص 20 - 24.

² المرجع السابق، ص 20 - 24.

وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الضأن بنسبة 25.2% من إجمالي عدد الضأن.

د. الماعز: بلغ عدد رؤوس الماعز التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 215,335 رأس، منها 204,937 رأس في الضفة الغربية و 10,398 رأس في قطاع غزة. حوالي 84% منها إناث، و 82.1% ماعز بلدي، و 74.9% عمرها سنة فأكثر كما في 2013/10/01، بلغت نسبة الماعز التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 81%، أما نسبة الماعز التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 83% وذلك من إجمالي عدد الماعز. وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الماعز بنسبة 21% من إجمالي عدد الماعز.

*** النحل:** بلغ عدد خلايا النحل في فلسطين 46,226 خلية. تتوزع بنسبة 84.8% في الضفة الغربية، و 15.2% في قطاع غزة، وبلغ عدد خلايا النحل الحديثة 43,604 خلايا بنسبة 94.3%، مقابل 5.7% خلايا تقليدية، وشكلت سلالة النحل الإيطالي 49.8% من إجمالي خلايا النحل.

*** الدواجن المنزلية:** بلغ عدد الدجاج المنزلي الذي تم تربيته في الأراضي الفلسطينية 258.9 ألف طير، وبلغ عدد الحمام 285.6 ألف طير، أما الحبش المنزلي (الديك الرومي) فقد بلغ 5 آلاف طير، وبلغ عدد الأرنب 29.1 ألف أرنب، فيما بلغ عدد طيور الفر 2000 طير، وبلغ عدد الدواجن الأخرى 29.7 ألف.

*** حيوانات أخرى (حيوانات العمل):** بلغ عدد الخيول المرباة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 3,814 رأس، وعدد البغال 485 رأس، فيما بلغ عدد الحمير 11,362 رأس.

* الذبائح

أ. الأبقار: بلغ عدد ذبائح الأبقار في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 440 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 69.5%

منها في قطاع غزة، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 358 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 202 كغم، أما قيمة ذبائح الأبقار فبلغت 3.1 ملايين شيكل.

ب. الضأن: بلغ عدد ذبائح الضأن في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 34,772 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 93.8% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 55 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 28 كغم، أما قيمة ذبائح الضأن فبلغت 51.9 مليون شيكل.

ج. الماعز: بلغ عدد ذبائح الماعز في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 10,643 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 98% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 41 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 21 كغم، أما قيمة ذبائح الماعز فبلغت 12.5 مليون شيكل.

*** العمالة الزراعية**

بلغ عدد العاملين بأجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 8,628 عامل، منهم 75% في الضفة الغربية، و25% في قطاع غزة. أما عدد العاملين من أفراد الأسرة بدون أجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ 82,765 عامل، منهم 83.3% في الضفة الغربية، و16.7% في قطاع غزة.

وبالنسبة لمستوى الأجور، فقد بلغ معدل الأجر اليومي للذكور 65 شيكل للعمال الدائمين، و70 شيكل للعمال المؤقتين، أما الإناث 37 شيكل للعاملات الدائمات، و53 شيكل للعاملات المؤقتات.

*** الآلات والمعدات الزراعية**

بلغ عدد الآلات والمعدات الزراعية المملوكة والمستخدمه في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 24,490 آلة خلال العام الزراعي

2013/2012، منها 19,100 آله في الضفة الغربية، وعلى مستوى نوع الآلة فقد كان هناك 7,993 تنك ماء، و6,786 خضاضة.

* المباني الزراعية

بلغ عدد المباني المستخدمة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية لأغراض الإنتاج الحيواني 71,871 مبنى، منها 43.5% حظائر أغنام، حيث بلغ متوسط مساحة حظائر الأغنام حوالي 94 م².

* قيمة الإنتاج الحيواني

أ. الأبقار: بلغ إجمالي قيمة إنتاج الأبقار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 208.7 مليون شيكل، منها 82% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة. بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 10.7% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الأبقار.

ب. الجمال: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الجمال في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 15.9 مليون شيكل، منها 82.4% في الضفة الغربية، و17.6% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 11.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الجمال.

ج. الضأن: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الضأن في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 509.7 مليون شيكل، منها 95.7% في الضفة الغربية، و4.3% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 51.9%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 44.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الضأن.

د. الماعز: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الماعز في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 169.7 مليون شيكل،

منها 98.0% في الضفة الغربية، و2.0% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 63.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 32.7% من إجمالي قيمة إنتاج الماعز.

هـ. الدواجن: بلغ إجمالي قيمة إنتاج الدواجن في فلسطين خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 1,115.5 مليون شيكل، منها 70.2% في الضفة الغربية، و29.8% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الطيور 71%، يلها قيمة إنتاج بيض التفقيس بنسبة 14.4% من قيمة إنتاج الدواجن.

و. خلايا النحل: بلغ إجمالي قيمة إنتاج النحل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 116.8 مليون شيقل، منها 61% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكل قيمة إنتاج العسل نسبة 93.2% منها، ثم قيمة إنتاج الطرود بنسبة 5.8% وذلك من قيمة إنتاج النحل خلال العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (45) : إنتاج الحليب في قطاع غزة للفترة 2006 – 2015

السنة	غزة		
	أبقار	أغنام	ماعز
2006-2005	18,074	4,039	969
2007-2006	15,450	4,033	1,052
2008-2007	13,503	3,481	948
2009-2008	15,200	4,200	600
2010-2009	16,400	2,759	671
2011-2010	20,400	3,400	1,200
2012-2011	16,700	3,100	1,100
2013-2012	18,400	3,400	1,000
2014-2013	15,500	2,800	800
2015-2014	15,300	3,200	1,100

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص15.

جدول رقم (46): قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة
للموسم 2014-2015

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية / طن	سعر الوحدة بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكال
حليب أبقار	مليون لتر	15.3	1,700	26,061
حليب أغنام	مليون لتر	3.2	6,000	19,494
حليب ماعز	مليون لتر	1.1	5,000	5,680
إجمالي الحليب	مليون لتر	19.7	2,600	51,235
لحم بقر وعجل	طن	3,575	20	71,500
لحم ضان	طن	2,136.6	25	53,415
لحم ماعز	طن	415.7	25	10,393
لحم جمال	طن	94.7	22	2,083
لحم دجاج	طن	30,600	10	290,700
لحم حبش	طن	664	11	7,304
لحم بط	طن	0.0	10	0
إجمالي اللحوم	طن	37,486		435,394
بيض مائدة	مليون بيضة	243	376	91,353
إجمالي قيمة إنتاج الثروة الحيوانية				577,982

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص28.

ملاحظة: تم حساب كمية اللحوم المنتجة على أساس الوزن الحي

ووفقاً للجدول رقم (46) بلغت قيمة الإنتاج الحيواني 578 مليون شيكل للموسم الزراعي 2014-2015 وهي تشكل 42.9% من قيمة الإنتاج الزراعي ويرجع ارتفاع قيمتها إلى ارتفاع أسعار اللحوم خلال الفترة السابقة، بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وإغلاق المعابر.

جدول رقم (47): أعداد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة للموسم الزراعي 2014-2015

النوع	القطيع	النسبة % من إجمالي القطيع
أبقار	2,556	3
عجول	7,150	9
عجلات	1,095	1
ثيران	0	0
اغنام	54,000	71
ماعز	10,500	14
جمال	575	1
الإجمالي	75,876	100

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص29.

- قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني :

بلغ إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2012/2013 حوالي 2,694.5 مليون شيكل، منها 82.7% في الضفة الغربية، و17.3% في قطاع غزة. وتشكل تكلفة الأعلاف المركزة نسبة 46.1% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني، يليها التبن والقش بنسبة 9% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني⁽¹⁾. وينعكس ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة على ارتفاع تكاليف الإنتاج على المزارعين وتقليل ربحيتهم.

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية: ممارسات الاحتلال التعسفية من خلال الاغلاقات والسيطرة على المعابر وعزل المواطنين والمدن عن العالم الخارجي، ومصادرة الأراضي والمراعي وبناء المستوطنات والاستيلاء على مصادر المياه، مما أدى إلى تقليص مساحة المراعي والعمل على تدمير البنية

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية لعام 2013، مرجع سابق ذكره، ص33.

التحتية. ومن المشاكل الأخرى عدم استقرار السوق المحلي بإغراقه باللحوم والحليب ومشتقات الألبان المستوردة من السوق الإسرائيلي والتي تعمل بدورها على عدم استقرار الأسعار، إلى جانب ضعف الطلب المحلي مما يؤدي إلى الاخلال المستمر للعرض والطلب بسبب غياب الإدارة والتخطيط،

وفي هذا الجانب، أشير إلى قصور السلطة الفلسطينية في حلّ المشاكل التي تتعلق بالبنى التحتية المساندة لقطاع الثروة الحيوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل عدم توفر مختبرات مركزية مجهزة بالأجهزة اللازمة من أجل متابعة المشاكل الصحية للثروة الحيوانية وعدم توفر مراكز أبحاث خاصة لتطوير الثروة الحيوانية.

جدول رقم (48): قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الثابتة حسب المواسم

التالية في محافظات غزة

الموسم	عدد الخلايا	متوسط إنتاج الخلية - كجم	جملة الإنتاج بالطن	م. سعر الطن بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
2015/2014	17000	5.9	103.315	60	6199
2014/2013	9843	6	555.625	60	3334
2013/2012	20402	11	217.682	50	10884
2012/2011	20402	11	217.682	50	10884
2011/2010	14009	7	102.3638	50	5118

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 29.

- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

أ- مصادرة الأراضي والإغلاقات والحصار وشق الطرق الالتفافية والتجريف وإعاقة التسويق والاعتداء المباشر، ومصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية من قبل العدو الصهيوني.

ب- غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكدُ على ضرورة مناقشة وإقرار مشروع

القانون الزراعي " بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

ج- ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من البنوك المحلية .

د- تخلف⁽¹⁾ قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدرج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات - الذين هم أيضا من كبار المصدرين - في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكّن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو الإسرائيلي.

هـ- هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحيانا الإهمال، نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف

¹ توماس سنش قدم بحثاً مستقيماً يحلل فيه وينقد نظريات التخلف الغربية، فقدم استنتاجه عن التخلف في تعريفه بأنه " هو نتاج اقتصادي اجتماعي معقد لتطور خاص ارتبط وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل والذي تحدد أساساً من قبل هذا الأخير، أي العامل الخارجي".

ويستطرد سنش في تحليل بنية الاقتصاد في الدول المتخلفة باعتبارها ناتجة عن التبعية للرأسمالية على أنها بنية يسودها تفكك أنماط الإنتاج وتشوه في الاقتصاد، من خلال ازدواجية في النظام بين قطاع حديث معد للتصدير وقطاع تقليدي متعاش معه، ومعدل تراكم رأسمالي بطيء ترافقه بنية اجتماعية مشوهة تعمل على استدامة التخلف، مع نظام سياسي تولد عن هذا التخلف وأمين له.

يتفق مع سنش في تحليل التخلف وآلياته الداخلية كل من مهدي عامل من خلال مفهومه عن نمط الإنتاج الكولونيالي، والذي اعتبر أن هذا النمط هو بنية متكاملة ناتجة عن العلاقة التابعة للنظام الرأسمالي العالمي وفي خدمته، كما يتفق مع ذلك سمير أمين من خلال نظرية المركز والمحيط، وكل من اندريه جندر فرانك ويول باران وايف لوكوست من أمريكا اللاتينية، والذين يعتبرون أن التخلف نتيجة لعملية قطع التطور الداخلي من خلال الاستعمار والعدوان الاستعماري على هذه البلدان وإن الفكاك من التخلف هو بقطع العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية وكسر حلقة التبعية.

- وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع الإغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيدا عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية.
- و- التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .
- ز- غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع الهام، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة وعلمية.
- ح- غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات، هذا ويعود ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.
- ط- قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض - المياه).
- ي- صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها إلى استخدامات أخرى.
- ك- عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.
- ل- عدم اهتمام المنظمات غير الحكومية NGO's بإنشاء إطار تمثيلي وطني للمزارعين الفلسطينيين.

م- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.

ن- ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.

س- عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.

ع- ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بإنشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .

ف- هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم اتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

ص- ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

ق- إجماع شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية).

بناءً على مؤشرات التراجع الخطيرة التي أصابت القطاع الزراعي في قطاع غزة، سواء من حيث انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، أو من حيث تآكل وتفتيت الرقعة الزراعية، فإنه يتوجب علينا التوجه نحو تطبيق الأسس التالية⁽¹⁾:

¹ وزارة الاقتصاد الوطني، دراسة حول الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين .

1- اعتبار منطقة الموصي (التي انسحب منها العدو الإسرائيلي) هي مناطق خاضعة للاستخدام الزراعي والسياحي فقط ومنع استغلال هذه الأراضي لأية مشاريع فئوية - كما هو الحال مع حركة حماس - من شأنها الإضرار بطبيعة هذه الأراضي التي تحتوي على الخزان الجوفي الوحيد الصالح للمياه في قطاع غزة. ونقترح هنا التخطيط لإقامة المزارع التعاونية وفق قوانين واضحة تخدم الاقتصاد الوطني الفلسطيني بصورة رئيسة، بمثل ما ستخدم قطاعاً واسعاً من المزارعين والمنشآت الصناعية التي يمكن إقامتها ارتباطاً بتلك المنتجات الزراعية وفق خطط مسبقة .

2- منع استخدام أي جزء من الأراضي الزراعية في الموصي لأية أغراض أخرى غير الزراعية والسياحية في منطقة الساحل، واعتبار هذه الأراضي خياراً استراتيجياً لتوفير جزء من احتياجات الأمن الغذائي داخل القطاع، على أن تبقى الملكية الخاصة بهذه الأراضي عائدة للقطاع العام (السلطة الفلسطينية) مع إمكانية تأجير أجزاء منها لأغراض الزراعة والسياحة والصناعة للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني في إطار عملية إعادة إعمار البنية التحتية داخل قطاع غزة، فإنه يجب الاهتمام بدراسة أوضاع البنية التحتية الزراعية داخل أراضي الموصي وخاصة تشجيع وإقامة الدفيئات الزراعية وإمدادات المياه وغيرها والعمل على تطوير الاحتياجات اللازمة في المجال الزراعي مع تطبيق سياسات النمط الزراعي للمنتجات بما يضمن حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج بصورة متوازنة .

3- مطالبة وزارة الزراعة لوضع خطة زراعية ذات طابع استراتيجي، تشمل تحديد طبيعة المنتجات الزراعية ذات الأولوية التي يجب أن يتم زراعتها داخل أراضي الموصي، بما يخدم توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للمواطن داخل القطاع من ناحية، وتوفير السلع الزراعية التي من الممكن استخدامها في عمليات التصنيع الزراعي والتي يخطط لتطويرها.

- 4- ضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية (القمح - السكر - الأرز - البقوليات - الزيوت النباتية والشاي) وذلك لمواجهة أي حالة طوارئ، حيث لا يوجد إنتاج محلي من هذه السلع باستثناء القمح والذي يمثل الإنتاج المحلي منه (8%) من قيمة الاحتياجات السنوية وهي نسبة ضئيلة جداً.
- 5- ضرورة تشجيع ودعم زراعة الحمضيات والتي تراجع إنتاجها بصورة مستمرة على مدار السنوات الماضية وأصبح لا يكفي للاستهلاك المحلي، علماً بأن فلسطين كانت تنتج حوالي 300 ألف طن سنوياً، وتصدر ما لا يقل عن 200 ألف طن، في حين أن الإنتاج الحالي من الحمضيات لا يتجاوز 70 ألف طن سنوياً.
- 6- العمل على تفعيل دور المصانع المنتجة للعصير في محافظات السلطة الفلسطينية، شرط ضرورة الاهتمام بإعادة التخطيط لزراعة الحمضيات في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والجنوبية (قطاع غزة) خاصة مع انخفاض إنتاج الحمضيات في قطاع غزة بصورة حادة، حيث لم يعد يكفي لتغطية الاحتياجات المحلية بعد أن كان إنتاج قطاع غزة من الحمضيات يشكل نسبة 56.6% من إجمالي الإنتاج الزراعي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.
- 7- أن تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بدعم المزارع الفلسطيني من خلال وضع الخطط التطويرية والتسويقية المناسبة للنهوض بالقطاع الزراعي لإعادة تأهيله وإعادته إلى ما كان عليه نظراً لأهميته الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.
- 8- التعاون بين القطاع الزراعي والصناعي للنهوض بالصناعة الفلسطينية اعتماداً على الإنتاج الزراعي (مصانع عصير البندورة والمعلبات وغيرها).
- 9- تنشيط دور السفارات والممثلات الفلسطينية (الملاحق التجارية) في ترويج وتسويق المنتجات الزراعية الفائضة عن الاحتياجات وخاصة زيت الزيتون.

10- العمل على تقنين الاستيراد من الخارج لبعض السلع التي يوجد بها اكتفاء ذاتي مثل زيت الزيتون والخضار ومعلبات الصلصة (البندورة) وذلك لتشجيع المنتج المحلي وحمايته.

وفي ضوء ما تقدم، نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطور القطاع الزراعي، من أهمها:

- أ. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم إنتاجها محلياً .
- ب. ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً أكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من إعادة تطوير حيازاتهم الزراعية وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.
- ج. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم.
- د. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.
- هـ. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.
- و. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائية الصحية المناسبة بمساهمة كل القوى السياسية والمؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.
- ز. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

- ح. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج، بما يحفز المزارعين ويرفع العائد المزرعي.
- ط. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد واتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.
- ي. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح أراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.
- ك. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.
- ل. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.
- م. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.
- ن. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.
- س. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.
- ع. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

ف. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الإنتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.

ص. إدخال أصناف حمضيات جديدة، وأصناف خضار جديدة بهدف المساهمة في سد العجز، تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً حاداً في زراعة وإنتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة .

ق. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيراً فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية - بكل جوانبها - في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

(3) - المياه والموارد المائية في قطاع غزة :

منذ تأسيس المشروع الصهيوني، كانت المياه - وستظل - أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية "إسرائيل" وتوسعاتها منذ عام 1948 مروراً بعدوان الخامس من يونيو/حزيران في عام 1967 وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام 2002 حتى الآن، حيث التهم أكثر من 15% من أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها 5800 كم². وسيحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين

في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن 3.5% سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي انتشرت في أكثر من 80% من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة السكان عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي.

بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م³ عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخماً جائراً (علماً بأن مقدار الضخ الأمن بما يتناسب مع طاقة الحوض المستدامة من 50 - 60 مليون م³، مما أصبح ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها، وهو (100 لتر/ فرد/ يوم) كحد أدنى⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن نسبة حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية 15% فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظاً والتي تقدر بـ 85%، بما في ذلك المستوطنون في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18% فقط، بينما حصة الإسرائيليين بلغت 82%.

تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأرض الفلسطينية بنحو 2.4 مليار م³ سنوياً، حيث تقوم "إسرائيل" باستغلال نحو 90% من هذه الكمية مقابل 10% فقط للفلسطينيين، بناءً على تقرير قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يوضح مدى الاستنزاف الإسرائيلي لأحد أهم الموارد الفلسطينية⁽²⁾، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المياه،

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2018/3/21، رام الله - فلسطين

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً إحصائياً حول المياه في الأراضي الفلسطينية عشية يوم المياه العالمي، 2011/3/22، رام الله - فلسطين.

وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، حيث تم شراء من شركة ميكروت 70.2 مليون م³ عام 2015 بواقع 63.8 مليون م³ للضفة الغربية و 6.4 مليون م³ لقطاع غزة وذلك حسب الجدول رقم (49).

جدول رقم(49): كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

مليون م³/السنة

والمصدر، 2015

المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) (4)	مياه شرب محلاة (3)	تدفق الينابيع (2)	المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية (1)	المجموع	المنطقة
70.2	3.9	40.7	250.5	365.3	فلسطين
63.8	–	40.7	83.3	187.8	الضفة الغربية*
6.4	3.9	–	167.2	177.5	قطاع غزة

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.

(1) الكمية لا تشمل المياه المستخرجة من الآبار غير المرخصة.

(2) الكمية لا تشمل ينابيع القشحة

(3) محطات تحلية تابعة للقطاع الخاص تعمل على تزويد السكان بمياه شرب محلاة معبأة

(4) تشمل الكميات المضخوخة من الآبار الواقعة ضمن أراضي دولة فلسطين والمسيطر عليها من قبل شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) للاستخدام المنزلي والزراعي، منها 4.4 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي في محافظة طوباس.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله - فلسطين، ص137.

- مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلى قسمين رئيسيين هما :-

1- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط

ما بين رفح جنوباً وجبل كرملاً شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية 2200 كم²، توجد 400 كم² منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل "إسرائيل" بسبب سريان المياه بشكل شرقي- غربي داخل الخزان، لكن قيام دولة العدو الإسرائيلي بحفر العديد من آبار مصائد المياه، في ظل زيادة عدد السكان في قطاع

غزة إلى 1.92 مليون نسمة عام 2018 أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً لحوالي 200 مليون م³، مما أدى إلى سحب المخزون الجوفي وزيادة نسبة الملوحة والتلوث.

2- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض - غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب "إسرائيل" ما يقدر بـ 483 مليون م³ سنوياً من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك 40 مليون م³ سنوياً تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من 118 مليون م³ سنوياً من نفس الخزان. ومن هنا يتضح أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، حيث تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفي فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

- أ - الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانياته المائية إلى 142 مليون م³ سنوياً.
- ب- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانيته المائية نحو 362 مليون م³ سنوياً.
- ج- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو 172 مليون م³ سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية:

- **الخزان الغربي** : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 - 150 متر .
- **الخزان الشمالي** : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضاً، وتتراوح أعماق الآبار فيها 100-250 متر.
- **الخزان الجنوبي** : ويمتد تحت القدس وبيت لحم حتى شمال الخليل .

- **الينابيع:** يبلغ عددها حوالي 4,000 نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .

- **الآبار :** حوالي 500 بئر (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع).
في ضوء ما تقدم، فإن المياه الجوفية تمثل المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية - في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار - ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو 679 مليون م³ سنوياً، يضاف إليها 45 مليون م³ سنوياً من الخزان السطحي بقطاع غزة⁽¹⁾، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي 1209 مليون م³ سنوياً يحصل الإسرائيليون على نسبة 86.52% منها، أي حوالي 1046 مليون م³ سنوياً، مقابل 259 مليون م³ سنوياً للفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر 2005 وتبلغ مساحتها حوالي 50 ألف دونم، إلا أنه نتيجة لشح مياه الأمطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها 1.5 مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو 1,5 مليار دولار على مدى عشرين عاماً، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء

¹ أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22،

محطات تحلية المياه.. أما تقرير "يونيب" فقد أشار إلى أن معدلات التلوث وصلت درجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة "بظاهرة الرضيع الأزرق"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من وجود "اتفاقية" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول تحويل "إسرائيل" 80 مليون م³ من المياه في السنة للفلسطينيين، لكنها تتصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى 250 مليون م³ سنوياً من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من 70% منها، ومع الارتفاع المستمر لسكان الأراضي الفلسطينية الذي يقدر بحوالي 5.1 مليون فلسطيني منتصف عام 2018، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن 364 كيلو م².

وبيين الجدول رقم (49) السابق الإشارة إليه، إجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المختلفة للأراضي الفلسطينية بلغت 365.3 مليون م³ عام 2015، وتعتبر المياه الجوفية أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 250.5 مليون م³ من المياه أي بنسبة 68.6%، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها نحو 70.2 مليون م³ بنسبة 19.2%، وأخيراً الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي 40.7 مليون م³ وشكلت ما نسبته 11.1% من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات.

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي 65%، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة 27%، والقطاع الصناعي بنسبة 8%⁽²⁾، ويحتاج المزارعون في الأراضي الفلسطينية إلى 170 مليون م³ من المياه سنوياً، لكنهم لا يحصلون إلا على

¹ تقرير أممي يحذر من انهيار الخزان الجوفي بغزة، 2009/12/13، موقع الرسالة نت <http://alresalah.ps/ar/post/5261/rss.php>

² المركز الدولي للأبحاث والتنمية، الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، www.idrc.ca

60-70% منها. علماً بأن "إسرائيل" تسيطر على حوالي 50 بئر بالضفة الغربية تبلغ طاقتها الإجمالية 50 مليون م³ سنوياً وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي 250 ألف شخص.

ووفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني 135 لتر/يوم، بينما يصل معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي 353 لتر/يوم، فيما يبلغ معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو 900 لتر/يوم، أي أكثر من سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني. كذلك يوجد تفاوت في معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في محافظات الضفة الغربية، حيث ارتفعت هذه النسبة في محافظة أريحا إلى 297.6 لتر/يوم، وفي قطاع غزة وصلت إلى 176.3 لتر/يوم، بينما كانت 55 لتر/يوم في محافظة جنين، و47 لتر/يوم في طوباس.

وحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي"، يستخدم المستهلك الإسرائيلي في بعض المستوطنات كمية من المياه تزيد عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية⁽¹⁾. لذلك فإن سيطرة العدو الإسرائيلي على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل 21% للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، كما تتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكوروت" الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعتمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية.

¹ موقع شبكة النبا المعلوماتية، حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء ، www.annabaa.com

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2008 إلى أن 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة وهي تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية. وأن 116 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتنوع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و 6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تنكات" المياه كمصدر بديل للشبكة⁽¹⁾.

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2013 أن 48.8 % من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية 72.2%، وقطاع غزة 6.8%، بالمقابل فان نسبة 17% من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع 7.4% في الضفة الغربية و 63.8% في قطاع غزة⁽²⁾.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2009/3/22.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2010/3/22.

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

يوضح الجدول رقم (50) أن كمية المياه المستهلكة في الأراضي الفلسطينية عام 2015 بلغت حوالي 134.7 مليون م³ توزعت بين 81.2 مليون م³ في الضفة الغربية وحوالي 53.5 مليون م³ في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد في الضفة الغربية من المياه المزودة 84.3 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي 49.5 لتر/فرد/يوم، أما في قطاع غزة بلغت حصة الفرد 79.2 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة خانيونس حيث بلغت حصة الفرد حوالي 68.7 لتر/فرد/يوم.

جدول رقم (50): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في الضفة

الغربية حسب المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م ³)	كمية المياه المستهلكة (مليون م ³)	كمية الفاقد الكلية (مليون م ³)	حصة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
الضفة الغربية*(1)	119.6	81.2	38.4	84.3
جنين	8.8	5.7	3.1	49.5
طوباس	2.3	1.4	0.9	58.3
طولكرم	12.4	7.7	4.7	114.8
نابلس	16.7	11.3	5.4	80.3
قلقيلية	7.0	5.3	1.7	129.3
سلفيت	2.8	2.3	0.5	88.1
رام الله والبيرة والقدس	23.8	17.9	5.9	95.5
أريحا والأغوار(2)	6.6	4.4	2.2	227.9
بيت لحم والخليل(3)	39.2	25.2	14.0	73.6

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 حيث ان هذا الجزء يسكنه حوالي 262,630 نسمة يحملون بطاقة الهوية المقدسية ولا تتوفر معلومات حول المياه المزودة لهم.

(1) هذه الكمية تم تزويدها للأغراض غير الزراعية وتشمل المياه التي تم تزويدها للأغراض التجارية والصناعية، لهذا فان كمية التزويد والاستهلاك الحقيقية للفرد هي أقل من الكميات المذكورة.

(2) تشمل الاستخدامات السياحية والترفيهية والنشاطات الاقتصادية في محافظة أريحا والأغوار.

(3) لا يمكن فصل بيانات محافظتي الخليل وبيت لحم نتيجة لطبيعة نظام تزويد المياه المشترك لهما.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، ص139.

جدول رقم (51): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في قطاع غزة حسب المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م ³)	كمية المياه المستهلكة (مليون م ³)	كمية الفاقد الكلية (مليون م ³)	حصة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5
غزة	32.4	19.0	13.4	81.9
دير البلح	14.9	7.5	7.4	76.4
خان يونس	13.8	8.7	5.1	68.7
رفح	9.7	5.8	3.9	69.2
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5

(1) البيانات تشمل المياه المشتراة من ميكروت لقطاع غزة وتقدر بحوالي 6.4 مليون م³

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، را الله - فلسطين، ص140.

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي 859 مليون م³ عام 2020 لا يتوفر منها سوى 257 مليون م³ فقط، أي أن العجز المائي الحالي في الأراضي الفلسطينية هو عجز في تزايد مستمر يندرج بمخاطر قاتلة، خاصة للمواطنين في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نضوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لحوالي مليوني مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من 160 مليون م³ من المياه، بواقع 60 مليون م³ للاستهلاك

المنزلي (للشرب) و 100 مليون م³ للاستهلاك الزراعي والصناعي، في حين أن موارد المياه من الأمطار السنوية لا تتجاوز 96 مليون م³ صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من إجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن 120 مليون م³، الأمر الذي يفرض إيلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية. ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوضات الفلسطينية الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق -في حينه-!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من 70-80 مليون م³ سنوياً، مع إضافة 28.6 مليون م³ عاجلة.

جدول رقم (52): الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م³ سنوياً)

الاستخدام	2010	2015	2020
الاحتياجات المنزلية	165	218	268
الاحتياجات الصناعية	24	31	39
الاحتياجات الزراعية	200	370	552
الإجمالي	389	619	859

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، رام الله - فلسطين، 2009.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع.

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ حوالي 500 مليون م³ سنوياً من مخزون مياه الضفة، وهو أكبر من العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياها على حساب احتياجات

شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو^(٥)، أنه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي.

- الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموماً، والأطفال خصوصاً، حيث تجاوزت معدلات الكلوريد والنترات في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن 250 ملليغرام للتر الواحد و 50 ملليغرام للتر من النيتريت، علماً بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها 1000 -

• حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 متراً مكعباً مقابل 450 متراً مكعباً فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون على احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن 27% من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.
- ويؤكد التميمي أن "إسرائيل" تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على حوض المياه الغربي الذي يتيح إنتاج 430 مليون م³ من المياه سنوياً والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح ما بين 65 إلى 70 مليون م³ من المياه يتم استخدامها بالكامل.
- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من آبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئراً بعد ذلك بما يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الحوض الغربي مؤكداً قيام "إسرائيل" بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال "إسرائيل" بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاماً.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكوروت/ الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من 50 % من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتاً، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته 83% من المياه المستهلكة.
- وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. وتقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو 150 مليون م³ (90%) منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.
- ولا تتجاوز التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة من 80 إلى 85 مليون م³ سنوياً، مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزاً سنوياً يتراوح ما بين 50 إلى 60 مليون م³ مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين 500 و 1500 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز 250 ملليجرام طبقاً للمواصفات الدولية.

2500 مليغرام/لتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت 250 مليغرام/لتر، الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسية يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثاً وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة .

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام 2002 بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، لذلك يجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة 95% من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

وفي هذا الصدد لابد من الإقرار بارتفاع نسبة الفاقد من المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة والتي تصل -حسب العديد من المصادر- إلى حوالي 40% من إجمالي مياه القطاع، وذلك بسبب التلف الذي أصاب شبكة تمديدات المياه إلى جانب سرقات المياه والعديد من مظاهر التجاوزات.

وفي هذا الجانب، أشير إلى انعقاد مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة بمقر البرلمان الأوروبي بتاريخ 20/3/2018 في العاصمة البلجيكية بروكسل، للبدء في مشروع محطة التحلية المركزية في غزة، الذي تبلغ تكلفته أكثر من 600 مليون دولار بمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني الذي أكد أن 97% من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الساحلية تعتبر الآن غير صالحة للاستهلاك البشري، إضافة لاستخراج المياه الجوفية بكميات كبيرة، مما سمح لمياه البحر الأبيض المتوسط بالتسرب إليها، إلى جانب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية. لذلك تعتبر المياه في غزة غير مناسبة للاستخدامات المنزلية، والزراعية، والصناعية، وهذه الأزمة تدمر متطلبات الحياة في غزة، لأن الماء أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن إدامة الحياة⁽¹⁾.

وتبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ برنامج التحلية المركزية 562.3 مليون يورو، حيث يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 77 مليون يورو، وقد وعدت عدد من الدول الأوروبية الأعضاء بزيادة هذا المبلغ من الدول المشاركة وعددها حوالي 60 دولة، علماً بأن مشروع تحلية المياه المقترح يحتوي على مكونين، وهما: محطة تحلية المياه نفسها، والأعمال المرتبطة بها المطلوبة لضمان نقل وتوزيع المياه بكفاءة، وتبلغ تكلفة بناء محطة مركزية للمياه وملحقاتها 562.3 مليون يورو، وسيتم إنشاء الطاقة الشمسية لتشغيل المحطة على مساحة 100 دونم جنوب قطاع غزة، وسيتم إنجاز المشروع في بداية عام 2020 وقد يوفر حوالي 100 مليون م³ من المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة، علماً بأن قطاع غزة يحتاج إلى 150 مليون م³ (حيث يستهلك القطاع الزراعي 65% منها والاستخدام المنزلي 27%، وقطاع الصناعة 8%) وبالتالي إجبار الفلسطينيين في قطاع غزة على شراء المياه المستوردة أو المباعة محلياً أو من

¹ بروكسل: انطلاق أعمال مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة، 20/3/2018، الموقع الإلكتروني لوكالة وفا

http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=694EcVa814323673812a694EcV

شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت). علماً بأن حصار "إسرائيل" للمياه السطحية يُفقد القطاع 20 مليون م³ سنوياً من مياه وادي غزة التي تمنع بالسدود والحواجز" (1). وفي هذا السياق أوضح الجهاز المركزي للإحصاء، أن أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي في قطاع غزة، لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية، حيث تُقدر كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م³ عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً، علماً بأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي من 50-60 مليون م³ فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع معايير منظمة الصحة العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى نضوب مخزون المياه الجوفية، حيث وصل مستوى المياه الجوفية في الخزان الساحلي إلى 19 متراً تحت مستوى سطح البحر (2).

وفي ضوء عدم صلاحية مياه قطاع غزة للشرب، أصبحت غالبية الأسر تشتري مياه الشرب المستوردة، رغم كلفتها العالية على الأسر المتوسطة الدخل والفقيرة، علماً بأن احتياج الأسرة المكونة من 6 أفراد من المياه المستوردة -للشرب فقط- تصل كلفته إلى حوالي 100 دولار شهرياً للأسرة الذي يزيد دخلها عن 1300 دولار شهرياً، أما الأسر التي تعيش عند مستوى خط الفقر والفقر المدقع فإنها تضطر إلى شراء المياه اللازمة للشرب والطبخ (بكلفة تصل إلى 30 دولار شهرياً) من الباعة المتجولين دون المراقبة الجدية لجودة تلك المياه مما يعرض الكثيرين منهم لأنواع متنوعة من الأمراض.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية

¹ حسن أبو عيطه، مياه غزة.. ملوحة وسرقة و"نترات" تقشل مواسم الزراعة !، جريدة فلسطين، غزة، 2010/12/13.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، 2018/3/21، مرجع سابق ذكره.

لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة^(٩).

(4) - الثروة السمكية:

يعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث المساهمة في الناتج المحلي، إضافة إلى تشغيل أعداد كبيرة من الصيادين تقدر بحوالي 3500 صياد وحوالي 500 شخص يعملون في المهن المرتبطة بالصيد مثل تجار السمك والميكانيكيين والكهربائيين وبنائي المراكب وتجار أدوات الصيد... الخ، وللصيد البحري أهمية أيضاً في توفير البروتين الحيواني من الأسماك المشارك في الأمن الغذائي الفلسطيني.

يواجه قطاع الثروة السمكية مشاكل كثيرة، وأهمها السياسية والتي تتمثل بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المياه الإقليمية الفلسطينية والتي يترتب عليها الإغلاق المتكرر للبحر، مما يحرم الصياد والمواطن الفلسطيني من هذا المصدر الاقتصادي المهم ويترك هؤلاء عالة على المجتمع الفلسطيني يبحثون عن المساعدات الإغاثية

* مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو 19 مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة 400 دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام 2000 نحو 15.3 مليون م³ ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو 30.5 مليون م³ عام 2010، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو 89 مليون م³ سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار حوالي 100 مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى و60 مليون دولار في المنطقة الجنوبية، و50 مليون دولار في شمال قطاع غزة حسب الدراسات الصادرة عن وزارة التخطيط .

لدى المؤسسات الاجتماعية، إضافة لاجلاق المعابر يمنع دخول قطع الغيار ومنع تصدير الاسماك إلى "إسرائيل" والضفة الغربية. كذلك المشاكل البيئية المتمثلة في تصريف المجاري في البحر، واستخدام الصيادين للشباك وطرق الصيد الممنوعة، لها أثر كبير في إعاقة تطور قطاع الصيد، بالإضافة لوجود ضعف إداري في ادارة الثروة السمكية من قبل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الغير حكومية.

تنقسم المياه البحرية المحاذية للدول إلى 3 أقسام:

أ. المياه الإقليمية: تمتد من خط القاعدة لمسافة معينة تختلف من دولة لأخرى، وتكون سيادة الدولة عليها مطلقة.

ب. المنطقة المتاخمة للإقليمية: يختلف اتساعها من دولة لأخرى، وللدولة الحق في تفتيش السفن الأجنبية.

ج. أعالي البحار: وهو ليس لدولة ما حق من حقوق السيادة عليه فهو ملك للجميع. ولكن لكون الاحتلال الإسرائيلي قد تعامل خلال اتفاقية أوسلو على أن قطاع غزة منطقة محتلة، فقد ألغي التقسيم السابق، وفرض على منظمة التحرير خلال المفاوضات وضع غير موجود في العالم، يركز على بقاء الاحتلال الإسرائيلي متحكماً في المياه البحرية المحاذية لقطاع غزة.

ومن المعروف أن جميع الأمور الزراعية تم الاتفاق عليها مع "إسرائيل" ضمن الاتفاقية الاقتصادية في باريس، ما عدا موضوع مصايد الأسماك أعتبر من الأمور الأمنية وتم مناقشتها في اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا .

الملحق (1): بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية وذلك في:

- مادة (11) الأمن علي طول خط الشاطئ وفي بحر غزة:

(1) مناطق النشاط البحري: تم تقسيم شاطئ غزة لثلاثة مناطق نشاط بحري K، M، L، كما هو مفصل أدناه:

1- منطقة K, M

- أ. منطقة K تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الشمالي من بحر غزة، وإلى 1,5 ميل بحري اتساعاً في اتجاه الجنوب.
- ب. منطقة M تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً من الشاطئ، وإلى ميل بحري (1) اتساعاً من المياه المصرية.
- ج. طبقاً لشروط هذه الفقرة تكون منطقتا K, M منطقتين مغلفتين تكون الملاحة فيها مقصورة على نشاط البحرية الإسرائيلية.

2- المنطقة L

- أ. المنطقة L محددة من الجنوب بالمنطقة M، ومن الشمال بالمنطقة K وتمتد 20 ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ.
- ب. المنطقة L ستكون مفتوحة للصيد والنشاطات الترفيهية والاقتصادية حسب البنود الآتية:
1. قوارب الصيد لن تخرج من المنطقة L إلى البحر المفتوح، ويمكن أن تصل محركاتها إلى حدود قوة 25 حصان إذا كانت فوق سطح القارب، وتصل إلى سرعة أقصاها 18 عقدة للمحركات الداخلية، ولن تحمل القوارب أسلحة أو ذخائر تصطاد باستعمال المتفجرات.
 2. قوارب الترفيه يصرح لها بالإبحار إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما لم تحصل في حالات خاصة على موافقة مركز التنسيق والتعاون البحري المشار إليه في الفقرة 3 أدناه. وقد تصل محركات القوارب البحرية إلى 10 حصان. ولن تدخل أو تعمل أي الدراجات البحرية ذات المحركات أو النفاثات المائية في المنطقة L.

3. السفن الأجنبية التي تدخل المنطقة (L) لن تقترب أكثر من 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ إلا فيما يتعلق بالنشاطات التي تغطيها الفقرة 4 أدناه (2-4).

(2) الشرطة البحرية الفلسطينية

1. يمكن للشرطة البحرية الفلسطينية أن تعمل في المنطقة L حتى مسافة 6 أميال بحرية من الشاطئ وفي حالات خاصة يمكن أن تمارس سلطتها علي قوارب الصيد الفلسطينية في منطقة L في منطقة أخرى إضافية من 6 أميال بحرية أخرى حتى حدود 12 ميل بحري من الشاطئ بعد الإذن والتنسيق عبر مركز التنسيق والتعاون البحري.
2. يمكن أن يكون للشرطة البحرية الفلسطينية ما لا يزيد عن ثمانية قوارب لا يزيد وزنها علي 30 طن وهي تبحر بسرعة 20 عقدة.
3. ستحمل القوارب أسلحة تصل إلى عيار 62،7 مم.
4. سترفع قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية العلم الفلسطيني ويكون عليها علامات تعريف شرطة وتشغل أضواء التعريف.
5. تتعاون الأطراف في كل الأمور البحرية بما في ذلك المساعدة المتبادلة في البحر وقضايا التلوث والبيئة.
6. قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية سوف تستخدم مبدئياً أرصفة ميناء غزة.
7. السفن المملوكة للإسرائيلي تخضع للتحكم وللسلطة وللولاية الإسرائيلية والبحرية الإسرائيلية.

(3) مركز التنسيق والتعاون البحري

- يعمل مركز التنسيق والتعاون البحري (من الآن فصاعداً المركز البحري) كجزء من اللجنة الأمنية المشتركة من أجل تنسيق

النشاطات البحرية المدنية وشئون الشرطة البحرية لشاطئ قطاع غزة.

- يعمل المركز البحري في إطار مكتب المنطقة المختص وسيحدد لنفسه قواعد إجراءاته.
- يعمل المركز البحري 24 ساعة في اليوم.
- يعمل المركز البحري في أعضاء من البحرية الإسرائيلية وشرطة البحرية الفلسطينية ويقدم كل منهما ضابط ارتباط مساعد.
- ينشأ خط لاسلكي مباشر (خط ساخن) بين سفن الأسطول البحرية وسفن شرطة البحرية الفلسطينية.
- دور المركز البحري هو تنسيق:
 - المساعدة بين الشرطة البحرية للسفن والبحرية الإسرائيلية حسبما تقتضيه الضرورة للتعامل مع الحوادث التي تنشأ في البحر.
 - تدريبات الشرطة البحرية التي تتضمن استعمال أسلحة نارية.
 - النشاطات المشتركة بين الشرطة البحرية الفلسطينية والبحرية الإسرائيلية عندما يكون التخطيط المسبق ضرورة عملياته.
 - الاتصال بالراديو بين الشرطة الفلسطينية وسفن البحرية الإسرائيلية في حالة ألا يكون الاتصال (الخط الساخن) بين الجانبين قد أقيم.
 - النشاطات البحرية المتعلقة بالميناء المتفق عليه عندما ينشأ في قطاع غزة.

تعليق على اتفاقية الصيد:

1. لم تسمح "إسرائيل" بتطبيق اتفاقية الصيد والوصول إلى 20 ميلاً بحرياً، بل سمحت فقط بالصيد حتى خط ال 12 ميل بحري حتى أيام الهدوء قبل انتفاضة الأقصى في الفترة من 1994-2000، ثم حددت دولة

- العدو مساحة الصيد ضمن مسافة 9 أميال، انخفضت فيما بعد اثناء مواجهة شعبنا في مسيرته من أجل العودة وانهاء الحصار إلى 6 أميال، ثم انخفضت منذ منتصف 2018 إلى (3) اميال، ثم بعد العدوان الصهيوني في نوفمبر 2018، وعلى اثر التدخل المصري بدأت عملية تفاوض غير مباشرة من أجل التهدئة، وأدت إلى عودة مساحة الصيد المسموحة إلى 9 اميال مع وعود بتوسيعها إلى 12 ميل.
2. يمكن حساب منطقة الصيد الموافق عليها على أساس 20 ميلاً بحرياً غرباً على أنها 512 ميل بحري مربع أما إذا حسبت على أساس 12 ميلاً بحرياً فإنها تقدر ب 430 ميلاً بحرياً مربع. ويمكن رؤية ما تمثله هذه المساحة من خلال معرفة ما تغطيه المياه من مساحة تقدر بما يقارب 71% من سطح الكرة الأرضية (139 مليون ميل مربع وتشكل المحيطات أكثر من 97% من المساحة، كما تتواجد كميات قليلة من المياه في البحيرات والأنهار كمياه عذبه ومصادر أخرى.
3. إن المنطقتان K، M هي عبارة عن مساحة من المياه الفلسطينية الخالصة ولم يقطع شيء من المياه الإسرائيلية أو المصرية. وتقدر مساحة هتين المنطقتين ب 50 ميلاً بحرياً مربع.
4. إن مساحة الصيد المتفق عليها هي بشكل شبه منحرف اذا امتد ضلعاه تقابلت بعد مسافة معينة، لم يطبق في تحديدها القانون الدولي بحيث تكون الحدود البحرية امتداداً للحدود البرية.
5. إن الاتفاق أعطى اليد الطولى للبحرية الإسرائيلية بالتحكم في كل النشاطات التي تجري داخل البحر كقوة احتلال وذلك تحت الذرائع الأمنية لدولة إسرائيل.
6. أعطى الاتفاق الإذن للمستوطنين بالصيد في المنطقة الفلسطينية تحت القانون الإسرائيلي وليس الفلسطيني.

7. تطبيق الاتفاق كان على أساس امني بحيث يكون الاتصال بين البحرية الإسرائيلية والشرطة البحرية الفلسطينية، وليس عبر الوزارات الفلسطينية مثل وزارة الزراعة أو وزارة المواصلات.
8. أن تضيق المساحة على الصياد الفلسطيني هي عبارة عن امتداد التضيق الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي عليه بعد تخفيض مساحة الصيد الذي كان يمارس فيها العمل حتى سواحل بورسعيد لمسافة تصل إلى 180 كم، وذلك بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.
9. بالنظر إلى موقع ميناء الصيادين في رفح على الخريطة، نجد أن الصياد الفلسطيني عند الإبحار لا يتمكن من الخروج من الميناء غرباً بل عليه التوجه شمالاً.
10. انتهى تطبيق البنود الخاصة بمنطقة المواصي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

مراسي الصيد في قطاع غزة: يمكن تقسيم مراسي الصيد بالقطاع إلى قسمين:

- 1- **المراسي الرئيسية:** وهي التي كان الصيادون يعودون إليها كمواقع إنزال منذ فترة الاحتلال، ووردت في خارطة مساحة الصيد المدرجة في اتفاقية الصيد مع "إسرائيل" وهي مرتبة من الشمال للجنوب: مرسى مدينة غزة (محافظة غزة) - مرسى مدينة دير البلح (محافظة الوسطى) - مرسى مدينة خانيونس (محافظة خانيونس) - ومرسى مدينة رفح (محافظة رفح).
- 2- **المراسي الفرعية:** وهي مواقع إنزال خارج المراسي الرئيسية، قريبة من مناطق سكن الصياد وهي عبارة عن تجمع أعداد بسيطة من الصيادين والمراكب على شاطئ البحر وهي مرتبة من الشمال للجنوب:
 - أ- في محافظة الشمال: موقع أقصى الشمال - موقع مقابل أرض الغول - مواصي الشمال - موقع خط المشترك القديم - الواحة - السمرلاند - السودانية - موقع المخابرات.

- ب- محافظة غزة: موقع الشاطئ .
- ج- المحافظة الوسطى: الوادي - النصيرات - معسكر دير البلح.
- د- محافظة خانينوس: عزبة الجوارنة- مقابل مسجد المجيدة - نادي الوكالة البحري- منطقة مسجد النور .
- هـ- محافظة رفح: عزبة البردويل - عزبة الندى - القرية السويدية .

- إنتاج الثروة السمكية:

يُعد إنتاج الثروة السمكية متذبذباً وفقاً للأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من 3600 طن عام 1998 ، إلى 3650 طن عام 1999، ثم انخفضت إلى 2623 طن عام 2000، ثم انخفضت إلى 1507 طن عام 2002 بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة في أيلول 2000، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام 2008 حوالي 1844 طن.

ويوضح الجدول رقم (53) أن كمية الأسماك المصطادة من كافة الأصناف ارتفعت من 3101 طن بقيمة 54.5 مليون شيكل خلال الموسم 2015/2014 إلى 3305 طن بقيمة 57 مليون شيكل خلال الموسم 2016/2015 وتشكل نسبة 4% من قيمة الإنتاج الزراعي، أي زادت الكمية المصطادة بحوالي 204 طن بقيمة 3.5 مليون شيكل. ويرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار الكميات المصطادة عن الموسم السابق وزيادة الكميات المصطادة نهاية الموسم بعد انتهاء حرب 2014 والسماح للصيادين بالدخول لمسافة أكبر من السابق. علماً بأن غالبية الكميات المصطادة في محافظة غزة وتشكل نسبة 77% من إجمالي الكميات المصطادة خلال الموسم 2015/2014.

جدول رقم (53): كمية وقيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكال	القيمة بالآلاف شيكل
2011/2010	1403	8797	12342
2012/2011	2092	11162	23350
2013/2012	2423	14325	34709
2014/2013	2053	17564	36058
2015/2014	3101	17564	54467
2016/2015	3305	17234	56958

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 - ص30.

جدول رقم (54) : قيمة الثروة السمكية بالأسعار الجارية حسب المحافظة خلال 2015/2014

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكال	القيمة بالآلاف شيكل
غزة	2387	17564	41,926
خانيونس	341	17564	5989
رفح	256	17564	4496
الوسطى	117	17564	2055

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 .

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من 4,500 صياد من مجموع الصيادين البالغ عددهم 5,000 صياد بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من 40% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب، وأكثر من 50% منهم لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية في ظل ما يتعرضون له من معاناة ومخاطر ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات الإسرائيلية البحرية، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه "المياه الاقتصادية"

فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الإقليمية التي تمتد إلى 22 ميلاً بحرياً، حيث يتم مطاردة الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط . وفي ضوء تلك المعوقات فإن الإنتاج السنوي مازال منخفضاً، بسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور "الجمعية التعاونية للصيادين" في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي 50% من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى 9,000 طن، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مزارع الأسماك في قطاع غزة . مع العلم بأن متوسط الاستهلاك السنوي للأسماك في قطاع غزة = 3.8 كجم سنوياً، وحسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من الواجب على الإنسان لكي يكون غذاؤه صحياً أن يتناول سنوياً على الأقل 13 كجم. لذلك نلاحظ مدى النقص الشديد في استهلاك الأسماك في قطاع غزة ومدى الحاجة لتغطية هذا النقص سواء من خلال الاستيراد أو إقامة مشاريع الاستزراع السمكي (مياه عذبة أو مالحة).

- إنتاج الاستزراع السمكي في قطاع غزة:

بدأ إنتاج الاستزراع السمكي بشكل رسمي في بداية عام 2011 ، وحيث أن دورة الإنتاج السمكي تمتد سنة كاملة، أي من البذرة سمك 1 جم حتى 300-350 جم سمكة، بالإضافة إلى استخدام الدفشات والمياه المالحة الغير ملوثة "حيث أن مياه البحر غير صالحة للإنتاج السمكي"، وتحتاج كل سمكة من 1.5 - 2 كجم علف سمك، ويبلغ ثمن طن علف السمك حوالي 4 آلاف شيكل، ويوجد في قطاع غزة فقط ثلاث مزارع استزراع سمكي التي تقوم بعملية إنتاج الأسماك⁽¹⁾. وحسب الجدول رقم (55) بلغت كمية الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي 220 طن خلال العام 2015 وتقدر قيمتها 8.8 مليون شيكل.

¹ وليد ثابت، مسؤول الاستزراع السمكي وزارة الزراعة، فبراير 2015.

جدول رقم (55) : كمية وقيمة الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي

السنة	الاستزراع السمكي / طن	قيمة الاستزراع السمكي (بالآلاف شيكل)
2011	159	6360
2012	257	10280
2013	232	9280
2014	150	6000
2015	220	8800

ملاحظة / جميع الأصناف من صنف دنيس، وسعر يتراوح سعر الكيلو ما بين 40 - 45

- أثر تقليص مساحة الصيد على الثروة السمكية:

رغم إحجام اتفاقية أوصلو بحق الصياد الفلسطيني، إلا أنها أعطت الحق في الصيد لمسافة 20 ميلاً بحرياً بمساحة 512 ميل بحري مربع، بينما المساحة المسموح بها من قبل الاحتلال الإسرائيلي هي 3 ميل بحري بمساحة حوالي 60 ميلاً بحرياً مربع أي تقلصت المساحة إلى 11.7% فقط، ويمكن القول أن هذه المشكلة هي أكثر المشاكل تأثيراً على حياة الصيادين، بحيث تتبع باقي معظم المشاكل منها، كما أن هناك ثقة عالية بأن الصياد الفلسطيني يوافق على وقف كل المساعدات المقدمة له سواء من الحكومة أو المؤسسات المانحة مقابل السماح له بالعمل بحرية في البحر كباقي صيادي العالم.

أهم المشاكل الناجمة عن تقليص مساحة الصيد البحري:

1. تذبذب كمية الإنتاج المصطادة وفقاً لمساحات الصيد المسموح بها، مما سيؤثر على دخل كل من الصيادين والعاملين الآخرين في المهن المرتبطة بالصيد.
2. زيادة الضغط على المخزون السمكي والبيئة البحرية في المساحة المتبقية للصيد، حيث كان يذكر في السابق أن الصيد الجائر يعتبر من أخطر

مشاكل الصيد في قطاع غزة عندما كانت المسافة المسموح بها إلى 12 ميلاً بحرياً، فكيف سيكون الحال عندما يتجمع 3000 صياد و1283 مركب كبير وصغير في مساحة 60 ميلاً بحرياً من المنطقة الشاطئية من البحر والتي تعتبر مرتعاً لتكاثر الأسماك فيها، فذلك سيؤدي إلى سرعة تدمير البيئة البحرية الفلسطينية وستحرم الأجيال القادمة من هذا المصدر الاقتصادي الهام.

3. أن تقليص مسافة الصيد إلى 3 ميل بحري سيحرم الصياد الفلسطيني من صيد اسماك السردين والتي تمثل 70% من كمية الصيد الكلي، والتي تتواجد بكثرة خلال موسمي الربيع والخريف بشكل أسراب كبيرة بعد مسافة 6 ميل بحري.

4. نتيجة الضغط الاقتصادي على الصياد الفلسطيني، أجبر على استخدام شباك التحويط ضيقة الفتحات (0.4 ملم) مما أدى إلى صيد اسماك السردين الصغيرة بنسبة 90% من كمية السردين المسجلة في إحصائيات الإدارة العامة للثروة السمكية، مع العلم أن سعر كجم من السردين الكبيرة يباع ما بين 15 - 20 شيكل بينما يباع كجم من السردين الصغيرة (الزريعة) ب 2-3 شيكل.

5. توقف بعض مراكب الصيد عن العمل وهي لنشات التحويط (الشانشولا) وذلك منذ سنتين (71 لنش) وهي مخصصة لصيد الأسماك السطحية وخاصة السردين، وسيؤدي ذلك إلى تآكل أجسام وحديد المراكب من أشعة الشمس والمياه المالحة، وخسارة الصياد مركبة الصيد وضياع فرصة صيد السردين التي ينتظرها الصياد بفارغ الصبر لكسب المال الذي سيسدد منها ديونه السنوية⁽¹⁾.

¹ عبد الناصر ماضي، واقع الصياد والصيادين في قطاع غزة، إتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، 2010، ص 42/39.

6. حدوث مشاكل جمة بين الصيادين أنفسهم، حيث في ظل ضيق المساحة تقوم اللنشآت الكبيرة بالتعدي على شباك الصيادين المنصوبة في البحر في نفس المنطقة التي تعمل فيها اللنشآت الكبيرة⁽¹⁾.

7. الانخفاض الشديد في صيد حركات السنار (120 حكة) وهي التي تحتاج إلى منطقة صخرية للصيد وهي ضعيفة جداً في منطقة الـ 3 ميل، وتوقف صيد أصناف من الأسماك أو الأحياء المائية مثل العسافير السمكية والوطواط⁽²⁾.

8. قبل فرض الحصار على قطاع غزة عام 2007، كان الصيد قطاعاً مزدهراً في القطاع، والصيادون قاموا بتسويق بضاعتهم في الضفة الغربية وتصديرها إلى إسرائيل، ومع فرض الحصار منعت "إسرائيل" تصدير الأسماك إلى نطاقها وتسويقها في الضفة. وفي عام 2014 بدأت "إسرائيل" بالسماح بتسويق محدود للأسماك في الضفة الغربية، تحت قيود صارمة تزيد من تكلفة العملية وبالتالي من تكلفة البضاعة، وبالتالي فرص التصدير إلى الضفة الغربية منخفض بشكل كبير مقارنة مع ما قبل فرض الحصار.

ويمكن تلخيص أبرز الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين على النحو الآتي:

- الإغلاق وفرض الطوق البحري.
- إجراءات التفتيش والمضايقة ومصادرة المراكب ومعدات الصيد والتصاريح الممنوحة للصيادين.
- منع الصيادين من مزاوله أعمالهم وإجبارهم على تغيير أماكن صيدهم.
- ملاحقة الصيادين بهدف إعاقة عملهم والتضييق عليهم.

¹ المرجع السابق، ص 42/39 .

² عبد الناصر ماضي، 2010، مرجع سابق ذكره، ص 42/39 .

- استهداف الصيادين عمداً بالضرب وإطلاق النار وقنابل الصوت وقتل وجرح العديد منهم.
- اعتقال الصيادين الفلسطينيين سواء في عرض البحر أو بالقرب من شواطئ قطاع غزة.
- الاعتداء بالضرب المبرح والتنكيل بهم وتوقيفهم في مراكز الاعتقال.
- عند الاعتقال يتم الطلب من الصياد النزول في الماء للوصول إلى الدبور الإسرائيلي وخاصة في أيام البرد القارس، إضافة لقيام الدبور الإسرائيلي برش الصيادين بالماء الساخن أو القذر.
- تسليط الأضواء الفسفورية في وجوه الصيادين.

أدى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة إلى فقدان الصيادين لمصادر رزقهم

والذي سبب:

أ- توجه حوالي 90% من الصيادين إلى المؤسسات الإغاثية التي توزع المساعدات الغذائية مثل وكالة الغوث أو برنامج الغذاء العالمي وICRC وCHF.

ب- زيادة عدد الحالات الاجتماعية بين الصيادين والتي تنطبق عليهم الشروط التي تتبعها وزارة الشؤون الفلسطينية في توزيع المواد الغذائية والنقود على الفقراء.

ج- توقف عدد كبير منهم عن تعليم أولادهم وبناتهم في الجامعات.

د- توقف عدد من المراكب عن العمل لعدم قدرة مالكيها من شراء معدات الصيد وقطع الغيار، مما حرم عدد أكبر من الصيادين الحرفيين من العمل على هذه المراكب.

هـ - كثرة الديون على الصيادين لصالح محلات بيع أدوات الصيد والعاملين في المهن المساعدة.

ثانياً : القطاع الصناعي

يُعد قطاع الصناعة وإلى جانبه قطاع الزراعة أهم ركيزتين لبناء اقتصاد قوي وقادر على المواجهة والصمود والاستمرار في ظل الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، حيث تعرض هذا القطاع على أهميته القصوى إلى التراجع والتهميش لحساب قطاع الخدمات الذي هيمن على مجمله أصحاب رؤوس الأموال الباحثين على الربح السريع دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إنشاء مشاريع اقتصادية منتجة يكون الأساس فيها توظيف رأس المال البشري الفلسطيني خاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المرتبطة بالمعرفة وتقنياتها المختلفة وبما يفتح أفقاً أفضل أمام الشباب الفلسطيني في قطاع غزة ويوسع خيارات وفرص ومجالات العمل أمامها.

إن معركة التنمية الصناعية في دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة والتابعة عموماً تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي الممّلك لناصرية العلم والتقدم والتكنولوجيا كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يُشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دورٍ ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة - في الأراضي الفلسطينية - لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلال الصهيوني لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرض على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي. وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الأراضي الفلسطينية مع تزايد الارتكان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب

التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب الهجمات العسكرية الصهيونية خلال الأعوام 2009 / 2012 / 2014.

تعرض القطاع الصناعي في كل الأراضي الفلسطينية لمعوقات متعددة حالت دون تحوله وتطوره طوال الثلاثة وعشرين عاماً الماضية، بسبب مخططات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية من جهة، وبسبب اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس من جهة ثانية، والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس ومن ثم تكريس الانقسام طوال العشر سنوات الماضية من جهة ثالثة، الأمر الذي أدى إلى التآكل في استثماراته المتراكمة وضعف تعبئة المدخرات في تحديثها، إضافة لضعف الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية واعتمادها على خبرات ذاتية عائلية (في معظمها) غير قابلة للتجديد والتطوير، وأخيراً الاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية احتياجات المنشآت الصناعية الفلسطينية، مما ساهم في تدهور كثير من الفروع الصناعية وتبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وضعف قدرتها التنافسية، بالرغم من بعض محاولات القطاع الخاص والسلطة الفلسطينية لتحسين أداء المنشآت الصناعية من خلال بعض المشاريع الصناعية ومجموعة من السياسات والقوانين الهادفة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسين بعض جوانب البنية التحتية^(٩) وإنشاء المناطق الصناعية^(١٠)، إلا أننا نلمس العديد من جوانب القصور والإهمال لدى كل من السلطة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالحرص على توفير مقومات البنية التحتية في إطار الخطط التنموية لتطوير الصناعة وكافة الخدمات الاقتصادية والمجتمعية التي ينقصها الكثير من مقومات

* تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين. كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عالٍ يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية خمسة قطاعات أساسية هي: قطاع المياه، وقطاع الطاقة والكهرباء، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

^١ صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس، 2008، الانترنت.

البنية التحتية، التي مازالت بواقعها الضعيف الراهن تشكل أحد العوامل الطارده للاستثمار.

وفي هذا السياق، لا أستطيع - بالمعنى الموضوعي- تجاوز الأثر الإيجابي لبعض مقومات البنية التحتية في الضفة والقطاع التي قامت بتنفيذها السلطة الفلسطينية (الطرق والمدن الصناعية وتشجيع الاستثمار.. إلخ)، ودورها في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية، لكن ما لبث هذا الأمر أن يحدث إلا وقد شابه الكثير من السلبات التي تمثلت في عدم استغلال أمثل وتوجيه سليم لإدارة وتنفيذ مشاريع التنمية ككل في الضفة وقطاع غزة والتي كان أبرزها المشاريع المدعومة لتطوير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية خاصة وانها كانت تعاني من نواقص وتشوهات كثيرة بسبب وجود الاحتلال وإهماله المتعمد للبنى التحتية والتي استمرت منذ العام 1967 وحتى يومنا هذا. كما أن الفساد الذي واجهته سياسة الاستثمار والبنية التحتية والتنمية ككل كان له الأثر في انخفاض حجم الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي هذا الجانب أشير إلى دور العدو الصهيوني وممارساته بالنسبة لفرض الحصار والاغلاق والعدوان التدميري للعديد من المنشآت الصناعية، حيث أدت تلك الممارسات -إلى جانب تكريس الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس - إلى تراجع ملموس في نشاط القطاع الصناعي وانخفاض الطاقة الإنتاجية لمعظم المنشآت الصناعية بين ارتفاع تكاليف الإنتاج والخسائر والعجز عن منافسة السلع المستوردة من السوق الإسرائيلي والخارج، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.5% لحساب قطاع الخدمات الذي تجاوزت مساهمته في الناتج الإجمالي 65%.

مما سبق يتضح أن إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، يشكل الخطوة الرئيسية الأولى من أجل رسم سياسة صناعية واقتصادية

¹ المرجع السابق.

ضمن خطط تنموية واضحة تعتبر أساساً لنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً بعد الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تزال في ظل تعقيدات الاحتلال الصهيوني، وفي ظل استمرار الانقسام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من عوامل الضعف والتفكك للنظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم العجز عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة بناء قطاع صناعي قادر على لعب دوره الرئيس في عملية التنمية الشاملة ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية في الدول المجاورة .

لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة - في الضفة وقطاع غزة - لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا، وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، عمق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهاق للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة.

- المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة:

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 13% عام 2017، وتتوزع المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة⁽¹⁾. علماً بأن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة كانت 12.4% في عام 2005، وقد استمرت في الانخفاض في السنوات التالية ثم ارتفعت قليلاً إلى نسبة 10% عام 2013، ويعود هذا التحسن النسبي إلى العمل في تجارة الإنفاق وإدخال "إسرائيل" لبعض مستلزمات ومواد القطاع

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص16.

الصناعي جزئياً ثم انخفضت عام 2016 إلى 8% نتيجة للآثار المدمرة لحرب 2014.

وبين الجدول رقم (56) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة لعام 2017 في الأراضي الفلسطينية بلغت 19,118 منشأة تتوزع بواقع 14,099 منشأة في الضفة الغربية و 5,019 منشأة في قطاع غزة وغالبية المنشآت تعمل في الأنشطة التحويلية بنسبة 96%. فيما بلغ عدد العاملين 95,787 عاملاً يتوزعون بنسبة 75.4% للضفة الغربية ونسبة 24.6% لقطاع غزة، وتبلغ نسبة العاملين بدون أجر في القطاع الصناعي 33% من مجموع العاملين في قطاع غزة عام 2017. فيما بلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الصناعة 4,784.7 مليون دولار يتوزع بنسبة 80.85% للضفة الغربية ونسبة 19.15% لقطاع غزة، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية 1,978.8 مليون دولار، تتوزع بنسبة 83.4% للضفة الغربية ونسبة 16.6% لقطاع غزة، وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 52.9 مليون دولار يتوزع بنسبة 64.2% للضفة الغربية ونسبة 35.8% لقطاع غزة⁽¹⁾.

جدول رقم (56) : أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي حسب المنطقة 2017

المنطقة	عدد المنشآت	عدد العاملين	حجم الإنتاج (مليون دولار)	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار)
الأراضي الفلسطينية	19,118	95,787	4,784.7	1,979	52.9
الضفة الغربية	14,099	72,228	3,868.5	1,650	34
قطاع غزة	5,019	23,559	916.2	329	18.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، نتائج أساسية، رام الله- فلسطين، تشرين أول 2018.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوحات الاقتصادية، 2017، نتائج أساسية، أكتوبر 2018، ص42.

ومما سبق يتضح لنا حجم التراجع والضعف الهيكلي الذي أصاب هذا القطاع داخل قطاع غزة (دون اغفال التدمير الذي أصابه بسبب العدوان الصهيوني)، إذ نلاحظ أن التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، والذي يعكس بصورة مباشرة حجم الاستثمار في الصناعة (الإضافات والتحسينات الرأسمالية) قد تراجع من العام 2007 وحتى العام 2017 بمقدار 4 مليون دولار، الأمر الذي يعكس عدم قدرة المستثمر على الإضافة أو التحسين الرأسمالي لهذا القطاع، إضافة إلى حجم الاهلاكات السنوية التي ترافق تراكم رأس المال لهذا القطاع، الأمر الذي يعكس الضعف الشديد في بنية وهيكल الصناعة في قطاع غزة.

يعاني القطاع الصناعي في قطاع غزة من العديد من مظاهر الضعف والتخلف التي تميزه عن مثيله في الضفة الغربية، علاوة على الحصار والانقسام اللذين عززا مظاهر الضعف والتفكك، ويرجع تراجع أداء القطاع الصناعي نتيجة لاستمرار سياسة الإغلاق والحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة طوال العقدين الماضيين عموماً وفي أعوام 2008 / 2009 ، 2012 ، 2014 خصوصاً، لا سيما تلك الخاصة بتدمير الورش الصناعية والقيود علي مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات. بالإضافة إلى التأثير الضار للانقسام الذي أدى إلى غياب الاستقرار والمناخ الملائم للاستثمار الصناعي في قطاع غزة، علاوة على استمرار تفاقم أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة⁽¹⁾.

¹ طارق محارب عابد، واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة، 2015/10/20 ، الموقع الإلكتروني لأمد للإعلام:

<https://www.amad.ps/ar/Details/94669>

ويستعرض الجدول رقم (57) فروع القطاع الصناعي في قطاع غزة من حيث عدد المصانع العاملة في كل فرع ووزنه النسبي بالنسبة للقطاع الصناعي وأعداد العاملين حسب تقسيم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

جدول رقم (57) : هيكل الصناعة في قطاع غزة للفترة 2013 - 2014

الوضع في عام 2014			الوضع في عام 2013			النشاط الصناعي
عدد العاملين	الوزن النسبي للقطاع	عدد المصانع العاملة	عدد العاملين	الوزن النسبي للقطاع	عدد المصانع العاملة	
1500	5.30	30	2700	3.43	45	الصناعات الغذائية
950	5.13	29	2000	5.72	75	الصناعات البلاستيكية
240	3.18	18	560	2.66	35	الصناعات الكيميائية
120	1.94	11	360	1.98	26	الصناعات الورقية
1200	15.22	86	2900	13.72	180	صناعات الخياطة والنسيج
460	13.27	75	1500	13.72	180	الصناعات المعدنية
120	2.83	16	260	1.52	20	الصناعات الجلدية
3300	23.00	130	6400	26.69	350	الصناعات الخشبية
800	12.38	70	1400	18.30	240	الصناعات الإنشائية
320	15.92	90	600	10.67	140	الصناعات الألمنيوم
60	1.76	10	88	1.52	20	الصناعات التقليدية
9070	100	565	18768	100	1311	الإجمالي

المصدر: هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير

منشورة، الجامعة الإسلامية، 2015/11/29.

يبين الجدول رقم (57) انخفاض عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين عام 2014 مقارنة بالعام 2013 في جميع الأنشطة الصناعية، نتيجة لاستمرار الحصار وأزمة الكهرباء، حيث لم يستطع العديد من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة توفير المولدات الكهربائية بالإضافة إلى الوقود لتعويض الانقطاع في التيار الكهربائي وأيضاً تأثير الحرب الثالثة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في عام 2014. كذلك يوضح الجدول أن القطاعات الصناعية التقليدية والجلدية والورقية والكيميائية

تمثل أقل النسب في المشاركة بالقطاع الصناعي وأن القطاعات الصناعية الخشبية تمثل النسبة الأكبر في المشاركة في القطاع الصناعي كما أنه القطاع الأكثر تشغيلاً للعاملين. وتشير البيانات أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي في قطاع غزة كانت حوالي 8.3% عام 2005 واستمرت في الانخفاض في السنوات التالية وبلغت 4.9% عام 2014 .

يعكس تراجع أداء القطاع الصناعي استمرار سياسة الإغلاق والحصار والسياسات التعسفية الإسرائيلية، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، إضافة للانقسام الفلسطيني وما صاحبة من أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة والتأثير السلبي على الطاقة الإنتاجية والتشغيلية⁽¹⁾.

خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

تمثل القيود والتحديات التي تعترض عملية التصنيع في الأراضي الفلسطينية، عقبة تحول دون قيامها بدورٍ رئيسي يُسهم في نقل المجتمع إلى مرحلة حضارية واجتماعية متقدمة تختلف عن سابقتها من المراحل، ونقدم فيما يلي أبرز خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

1. غياب التنوع في البنية الصناعية وارتفاع نسبة التمرکز القطاعي: تغلب أنشطة الصناعة التحويلية على تركيبة الصناعة الفلسطينية، حيث شكلت حصتها 95% من مجمل عدد المنشآت الصناعية عام 2015 وساهمت في تشغيل أكثر من 90% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي واستحوذت على 89% من قيمة الإنتاج وعلى أكثر من 85% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وعلى 98.8% من الصادرات الصناعية الفلسطينية.

¹ طارق محارب عابد، 2015/10/20، مرجع سابق ذكره.

وتتركز معظم الصناعات التحويلية في الصناعات الخفيفة، حيث تستحوذ خمس صناعات وهي (صناعة الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن اللافلزية، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات و صناعة الأثاث) على النصيب الأكبر من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية وتلعب الدور الأكبر على صعيد التشغيل والتصدير والإنتاج والاستثمار.

2. **ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية:** ترتب على غياب التنوع في التركيبة الصناعية ضعف التشابكات الأمامية والخلفية بين الوحدات الإنتاجية، فالصناعة الاستخراجية تخصص في معظمها في إنتاج مواد البناء الأساسية وتمتاز بضعفها وتراجع دورها مقابل قطاع الصناعة التحويلية⁽¹⁾.
3. **صغر حجم المنشآت الصناعية وعدم وضوح هياكلها الإدارية :** يغلب على المنشآت الصناعية صغر حجمها، حيث حوالي 65% من المنشآت الصناعية توظف أقل من 5 عمال، وأن 83.8% من المنشآت هي فردية وغالباً ما تكون عائلية، مع عدم وضوح الهياكل الإدارية فيها وأن مدير المشروع أو مالك المنشأة يقوم بكل وظائف الإدارة التي يقوم بها عادة عدة أفراد (متخصصين) في المصنع الكبير من وظائف متعلقة بالتسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من المسؤوليات الإدارية الهامة⁽²⁾.
4. **ارتفاع شدة العمل وتراجع مستويات المعيشة للعاملين، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على كفاءة وإنتاجية العاملين نتيجة تراجع مستويات المعيشة وشيوع روح الإحباط واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء إلى العمل .**

¹ عبد الفتاح نصرالله و طاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الصناعة، رام الله- فلسطين، فبراير 2004.

² المرجع السابق.

5. **ضعف وتخلف البنية التحتية^(٥) الصناعية^(١):** تعاني معظم المؤسسات الصناعية من تخلف البنية التحتية وخضوعها لسيطرة الاحتلال وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والوقود، حيث تبين أن 79% من الطاقة الكهربائية المستخدمة في المصانع يتم توفيرها عبر الشبكة القطرية الإسرائيلية. كذلك تعاني المصانع الفلسطينية وخاصة العاملة في جنوب الضفة الغربية من عدم حصولها على احتياجاتها من المياه نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على استخدام المياه، أما بخصوص الوقود فإن الحصول عليه يتم عبر الاستيراد من "إسرائيل" بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
6. **تواضع مساهمة الصناعة في التوظيف وارتفاع حصة العاملين بدون أجر (أصحاب المنشآت وأقاربهم).**
7. **انخفاض المستوى العلمي للعاملين:** حيث يشكل نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الجامعية من بكالوريوس أو أقل من 15% من مجمل عدد العاملين في الصناعة، مما ينعكس سلباً على قدراتهم في التعامل مع تكنولوجيا الإنتاج الحديث وعلى قدرة المؤسسات الصناعية على القيام بالتحديث والتطوير الضروري لزيادة الإنتاجية ولتحسين القدرات التنافسية لمنتجاتها.

* تعريف البنية التحتية: يطلق لفظ البنية التحتية : على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها . وعموماً فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي. وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات و يجعلها متلاحمة، وتُصنف إلى نوعين: الأولى الاقتصادية أو الفيزيائية : وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والسطحي..الخ. أما الثانية الاجتماعية :وتشمل تشييد منشآت التعليم والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه.

وهناك من يعرفها على أنها :الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك الطرق ومرافق المياه والمجاري ..إلخ.

¹ صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، 2008 ، الانترنت.

8. تدني مساهمة الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي: انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 17.4% عام 1999 إلى 10% عام 2015 ، ثم إلى 9.2% عام 2017.
9. انخفاض القيمة المضافة المتحققة محلياً: انخفضت حصة القيمة المضافة من الإنتاج في القطاع الصناعي من 48.8% عام 1999 إلى أقل من 40% عام 2015 ، مما يشير إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الخام المستوردة وانخفاض معدل الإنتاجية والطاقة المستغلة ومما يعيق تلبية شروط قواعد المنشأ المطلوبة للتصدير تحت اسم منشأ فلسطيني.
10. تقادم الأصول الثابتة الصناعية وانخفاض المستوى التكنولوجي للآلات، مما يشير إلى ارتفاع معاناة القطاع الصناعي الفلسطيني من التقادم والتآكل الحاصل في أصوله بشكل عام وفي آلاته ومعداته بشكل خاص.
11. تدني مستويات الجودة وضعف المقدرة على القيام بالتحديث والتطوير والابتكار.
12. ضعف الإمكانيات التمويلية للمؤسسات الصناعية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل رأس المال.
13. ضعف الأداء الخاص بالصادرات لأسباب تعود إلى عدم توفر المواصفات العالمية والعجز عن منافسة السلع المستوردة من ناحية، وبسبب تعقيدات التصدير في المعابر، والمعوقات والممارسات الصهيونية من ناحية ثانية، إلى جانب آثار الحصار والانقسام بين غزة والضفة من ناحية ثالثة.
14. صغر حجم السوق المحلي في الضفة والقطاع، إلى جانب انفصال قطاع غزة عن الضفة وتراجع التجارة البينية بينهما بسبب الانقسام وغياب اقتصاديات الحجم الكبير، ارتباطاً بعدم التفاعل مع الأسواق العربي.
15. عدم وجود استراتيجية واضحة للتصنيع : من الملاحظ عدم وجود استراتيجية معينة للصناعة في فلسطين تلجأ إليها السلطة الفلسطينية في حماية

صناعاتها وخاصة صناعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة كصناعة الملابس والأحذية والنسيج، في حين لم يتم تقديم الحوافز اللازمة للصناعات المصدرة كتقديم المنح والمعونات وإدخال التعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة والإعفاءات الضريبية على الإنتاج وعلى المدخلات في الصناعة المصدرة .

الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، نلاحظ تراجعاً في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام 2015 ، وخاصة صناعة الأحذية والجلود والبلاستيك والملابس والأثاث والصناعات التقليدية التي تعتمد على السياحة. ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للأنشطة الصناعية شدة الحصار الإسرائيلي والإغلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تتسم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة أصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

أثر الحصار على القطاع الصناعي في قطاع غزة:

تم إغلاق المنافذ التجارية لقطاع غزة وفرض الحصار عليه بدرجات وأساليب متنوعة، واشتد الحصار أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها حتى يناير 2006 وصولاً إلى الانقسام في 2007/6/14، حيث أصبح الحصار مطبقاً وبصورة شاملة على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

فيما قدرت وزارة الاقتصاد الوطني في غزة حجم الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية بشكل عام بـ 750.4 مليون دولار. وفي هذا الجانب، أشير إلى أن معظم المنشآت الاقتصادية المدمرة في قطاع غزة، لم يتم اعمارها، ولم تعد مساهمة

في النشاط الاقتصادي للقطاع، مما تسبب في انخفاض إنتاج القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية⁽¹⁾.

وأدى إغلاق المعابر إلى تدهور أداء القطاع الصناعي وخلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين بعد تراجع غالبية الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كما تسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة المنشآت الصناعية.

يمكن رصد تأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بالنظر إلى واقع القطاع الصناعي فيه تحديداً، عندما نعلم أن الدمار الكلي طال 500 منشأة اقتصادية خلال العدوان الأخير 2014 ، نتج عنه 36 ألف عاطل عن العمل⁽²⁾. بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تمثل مجمل اقتصاد القطاع في جميع القطاعات (التجارية والصناعية والخدماتية)، والتي يتجاوز عددها 4500 منشأة اقتصادية.

ومن أكثر الأنشطة الصناعية تضرراً :

– صناعة الملابس والحياسة من الأنشطة التي تعرضت لخسائر كبيرة، حيث بلغت عدد مصانع الخياطة 600 مصنع تشغل نحو 25 ألف عامل، وقد عمل عدد قليل من هذه المصانع بشكل متقطع ولفترات محدودة للسوق المحلية باستخدام المواد الخام الواردة عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، حيث أن 90% من منتجات مصانع الخياطة تُصدر للسوق الإسرائيلية والباقي للسوق المحلي.

– أنشطة الصناعات الخشبية والأثاث البالغة نحو 600 مصنع ويعمل فيها نحو 6600 عامل، وكانت تُصدر نحو 3000 شاحنة سنوياً، بقيمة إجمالية تصل لـ

¹ تقرير اقتصادي: انخفاض عمل القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية في غزة ، وكالة وفا الإخبارية، 2017/5/31.

² القطاع الصناعي بغزة .. 500 مصنع مدمر و 36 ألف عاطل – موقع : رأي اليوم – الانترنت – 19 أغسطس 2015.

300 مليون دولار سنوياً وتشكل صادراتها نسبة 50% من إجمالي الصادرات الصناعية لقطاع غزة، وتعرضت خلال سنوات الحصار إلى انتكاسة حقيقية بسبب إغلاق كافة المعابر التجارية، مما أدى إلى توقف أو تقليص عمل غالبية المصانع والورش العامة في هذه الأنشطة.

– تم إغلاق أكثر من 95% من الورش والمصانع التي تعمل في أنشطة الصناعات المعدنية والهندسية وأصبح ما يزيد عن 7000 عامل كانوا يعملون في منشآت وورشات صناعية (كالألمنيوم والمخارط وورش الحدادة ومصانع المسامير والسلك وسلك الجلي والأثاث المعدني والسخانات الشمسية) بدون عمل⁽¹⁾.

معيقات القطاع الصناعي في قطاع غزة⁽²⁾:

- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تستهدف المصانع القائمة والبنية التحتية مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة بشكل ملحوظ وفقدان عدد كبير من العمال لفرص عملهم.
- الحصار والإغلاق المتكرر للمعابر والذي يعيق ويقيد أصحاب المنشآت الصناعية في الحصول على المواد الخام والوقود والمعدات والآلات اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية.
- حظر التصدير وعدم قدرة المنتجين على تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وكذلك منع التبادل التجاري الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أزمة الطاقة ونقص إمدادات الوقود المفروضة على حركة التجارة وضعف شبكة التوزيع مما أدى إلى الحد من قدرات محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع.

¹ هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/11/29.

² المرجع السابق.

- لجوء أصحاب المنشآت الصناعية إلى الاستثمار في الخارج ونقل منشآتهم إلى الدول المجاورة.
- هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
- ضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية في قطاع غزة.
- تراجع مستوى الكفاءة والإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن القطاع الصناعي بحاجة إلى توفير البنية التحتية والاستثمارية اللازمة له من أجل إعادة هيكلة رأس المال الخاص بهذا القطاع وتحديثه بما يتناسب ومتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي المطلوب.

وفي هذا السياق يجب إعداد الخطط اللازمة لتوفير الحاضنات التكنولوجية والمناطق الصناعية والبنية التحتية المطلوبة، لتشجيع هذا القطاع، وتخصيص مناطق جديدة لإنشاء بنى تحتية داعمة لهذا القطاع الإنتاجي الهام إضافة إلى اتباع استراتيجية وطنية لتنمية وتشجيع الصناعة الفلسطينية وتفعيل وترابط بعض فروعها مع المنتجات الزراعية في الضفة والقطاع، وكل ذلك مرهون بانتهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

الاستراتيجية المقترحة للتصنيع في الأراضي الفلسطينية :

بهدف دعم مسيرة التحرر السياسي والاقتصادي وبناء التنمية المستقلة وبهدف القضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لا بد من النضال لإنهاء الانقسام، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، كشرط رئيسي لبلورة وإقرار استراتيجية تصنيع وطنية تقود عملية إعادة بناء هيكل الصناعة الفلسطينية

وتنتقل من الواقع والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في الضفة وقطاع غزة بعد إجراء تقييم شامل للتعرف على واقع ومشكلات ومقومات التصنيع فيها. فعلى الرغم من الحصار والعدوان الإسرائيلي، واستمرار سيطرة العدو على الموارد الفلسطينية والدمار الذي لحق بالقطاع الصناعي كباقي القطاعات الاقتصادية واستنزاف بنيته الإنتاجية وارتفاع خسائره المباشرة وغير المباشرة المتراكمة نتيجة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وإغلاق المعابر الخارجية والداخلية أمام حركة الصادرات والواردات، إضافة لتدمير كثير من المصانع وخطوط الإنتاج وتعطيل وصول العمال لمصانعهم، مما أثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم الإنتاج والقيمة المضافة، واعاقة تحقيق تنمية صناعية حقيقية . ومع ذلك "مازالت تتوفر بعض الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية والمالية التي إذا تم حصرها واستغلالها وفق استراتيجية وطنية تقوم على تطبيق السياسة الصناعية^(*) يمكن أن تدعم صمود وتنمية القطاع الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض فروع الريادية ضمن الإمكانيات المتاحة"⁽¹⁾.

فإنه من البديهي القول من الصعب القيام بنهضة صناعية حقيقية في فلسطين ومن الصعب تطبيق أي إستراتيجية مقترحة للتصنيع في فلسطين في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على الأرض والمعابر، أي أن الاستقلال السياسي

* تعريف السياسة الصناعية: هناك تفاوت في المفهوم الاقتصادي للسياسة الصناعية نجم عنه تعريفات مختلفة لها، من هنا فإننا سنأخذ أكثرها شيوعاً وأكثرها قرباً من الغاية التي تبحث عنها هذه الدراسة. يعرف البنك الدولي السياسة الصناعية بأنها: " الجهود الحكومية المبذولة لدفع الهيكل الصناعي على تشجيع نمو يكون مبنياً على الإنتاجية" وهذا التعريف مفيد للغاية لأنه يركز على هدف الاقتصاد العام وهو زيادة الإنتاجية، أكثر منه إجراء تغييرات محدودة في هيكل البنى الصناعية أو التعامل مع قطاعات صناعية معينة. وهناك تعريف آخر للسياسة الصناعية: " كل النشاطات المتبعة لتشجيع التنمية الصناعية إلى جانب تلك التي تنتجها قوى السوق الحرة. فالسياسة الصناعية تحت هذا التعريف الواسع ليست فقط حول تحفيز الهيكل الصناعي وإنما تتعداه إلى تطوير منتجات وأنشطة أكثر تعقيداً ضمن الأنشطة القائمة، والتي تأخذ مضموناً محلياً وكذلك تنمية قاعدة القدرات التكنولوجية المحلية. وفي الوقت الذي يطلب فيه من الحكومة وضع سياسة صناعية تتجاوب مع احتياجات تنمية الصناعة وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتي من المحبذ أن يشارك في تحديدها القطاع الخاص لكونه الأكثر وعياً لاحتياجاته ولمصلحته، فإن على القطاع الخاص تقع مسئولية مساعدة القطاع الحكومي في تنفيذ تلك السياسة والتفاعل من خلالها مع آليات السوق بقوة لتحقيق أكبر فائدة مرجوة منها.

¹ حازم الشنار، السياسة الصناعية المقترحة لمواجهة التحديات القائمة، مؤتمر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله، يومي 14 و15/6/2005.

الكامل يعتبر شرطاً أساسياً للتصنيع في فلسطين. والهدف من اقتراح إستراتيجية مستقبلية للتصنيع في فلسطين يكمن في حشد الإمكانيات والطاقات التي يمكن توفرها بعد انتهاء الانقسام لمواجهة وتجاوز القيود والمعوقات الموجودة للبدء في رسم خطوط التحرك الممكنة في ظل مراعاة الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي تؤثر على مستقبل اقتصادنا من جانب، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها في ظل استمرار الحصار الصهيوني وعدم الاستقرار من جانب آخر.

وبالتالي يجب أن تكون الاستراتيجية منبثقة عن السياسة الاقتصادية وفق الأهداف الوطنية العامة والأولويات الواقعية ومرونة تامة للاستجابة لمتطلبات الظروف الراهنة والأوضاع المستقبلية المستجدة، وذلك من خلال تضافر جهود كل من مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة للاستفادة من الاتفاقيات والجهود الدولية الصديقة في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في بلادنا.

الاستراتيجية المقترحة : تقوم هذه الإستراتيجية على دعم الصناعات الموجهة لإحلال مكان الواردات بشكل رئيسي ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبات الناجمة عن تطبيق هذه الاستراتيجية. حيث أن بساطة التكنولوجيا المطلوبة وعدم الحاجة إلى العمالة الماهرة والارتفاع النسبي للأرباح وقصر فترة استرداد الاستثمارات تجعل المرحلة الأولى من سياسة إحلال الواردات أكثر ملاءمة للظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني.

ولكن ولنجاح هذه الاستراتيجية في تلبية الأهداف المنشودة من الزيادة المطلوبة في الدخل القومي والتخفيف من البطالة وتحقيق الترابطات الهيكلية بين الفروع الاقتصادية المختلفة واستقرار دخل الاقتصاد الوطني من العملات الصعبة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية يتطلب إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي

والاقتصادي الفلسطيني كمدخل رئيسي يوفر الشروط الرئيسية لتفعيل الاستراتيجية المطلوبة التي نلخصها في ما يلي:

1. التركيز على إحلال السلع الاستهلاكية ذات الوزن الأكبر في هيكل الطلب المحلي، أي لا بد من توافر السوق بشكل يسمح بإقامة مشروعات إحلالية ذات حجم معقول للاستفادة من الوفورات الاقتصادية لتقليل حجم التكاليف وللوصول إلى المستهلك بأسعار معقولة، وهذا يتم عن طريق دراسة قوائم الواردات ودراسة الاحتياجات الحقيقية للمواطنين .
2. العمل على استكمال تأطير فروع الصناعة وتنظيمها في اتحادات تخصصية ومأسستها بقانون على أن تسعى لخدمة أوسع قطاع من الصناعيين الرياديين، خاصة الصناعات التكنولوجية.
3. التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق الترابطات الأمامية والخلفية مع الوحدات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، أي البدء بالمشروعات التي تضمن استخدام نسبة معقولة من الخامات والمواد الأولية والمكونات الصناعية المحلية .
4. عدم المبالغة في فرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة خوفاً من تراجع كفاءة الصناعات الفلسطينية المحلية وخوفاً من ارتفاع الأسعار ولا بد من اتباع سياسة حمائية ملائمة ومتوازنة تهدف إلى تحقيق إحلال تدريجي مكان المستوردات المماثلة في الوقت الذي تضمن فيه وجود درجة معقولة من المنافسة .
5. توجيه جزء معين من إنتاج هذه السلع إلى الخارج بهدف ضمان توفير السيولة النقدية الأجنبية اللازمة لتغطية نفقات الآلات والمعدات المستوردة ولزيادة كفاءة تصنيع هذه السلع.

6. "التوسع العمودي وتشجيع الصادرات، بالنسبة لبعض الصناعات وخاصة الحجر والرخام، الصناعة الدوائية، صناعة البرمجيات.. إلخ"⁽¹⁾.
7. دعم وحماية صناعات الملابس والأحذية والأغذية، وذلك بتنظيم السوق وفرض رقابة على المواصفات للسلع المستوردة و تقديم إعفاءات من الضرائب على المواد الخام والماكينات والمنتجات المحلية.
8. دعم حكومي على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية لبعض فروع الصناعة: وبشكل خاص الفروع التي لديها قابلية إما للتصدير أو للإحلال.
9. تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخارجية في الصناعة الفلسطينية، مع تأمين فرص عادلة للمنافسة في السوق الفلسطيني وتقليص الفرص أمام الاحتكار.
10. الالتزام بإعطاء الأولوية في العطاءات الحكومية بالمنتج الوطني مع اتباع الشفافية الكاملة في طريقة إرسائها، وضرورة تلبية الصناعة الوطنية للمواصفات المطلوبة.
11. تنظيم التجارة الداخلية باعتماد وتطبيق لوائح للمواصفات على الواردات والسلع المحلية والسعي لفتح أسواق خارجية جديدة من خلال دراسة تلك الأسواق وتطوير الميزة التنافسية للمنتج الوطني بناء عليها وللتناسب مع احتياجات تلك الأسواق، والعمل على الولوج للأسواق الخارجية من خلال تنظيم المعارض وتبادل الزيارات مثلاً، فلا بد من نقل المنافسة إلى السوق الخارجي.
12. تشجيع السوق المالية واستثمار الودائع البنكية مع توفير بيئة مادية وقانونية ملائمة لضمان القروض وإيجاد حلول لمشكلة تقلب أسعار العملة، إلى جانب التدخل لتأمين الإقراض الصناعي وتقديم ضمانات للقروض وتخفيض معدلات الفائدة وتخفيف شروط الإقراض، وتقديم إعفاءات ضريبية للصناعات الناشئة.

¹ حازم الشنار، 2005، مرجع سابق ذكره.

13. ضرورة دراسة إمكانية إقامة مؤسسة موحدة متخصصة بالائتمان الصناعي، مع الأخذ بالاعتبار وجود حاجة لإقامة صندوق طوارئ وطني يربط مهام الإغاثة بالتنمية بهدف تعظيم الفائدة وإدامة الأثر.

14. السياسة التشغيلية: العمل على زيادة استيعاب الأيدي العاملة من خلال تشجيع إنشاء مشاريع إنتاجية كثيفة العمل ليس فقط في البنية التحتية وإنما في الصناعة أيضاً بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الوقت لا بد من السعي لرفع كفاءة استخدام القوة العاملة المقيمة في المشاريع القائمة.

15. بالنسبة للسياسة التعليمية والبحثية في الجامعات الفلسطينية، يجب البدء بتأهيل نظام التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد عموماً والصناعة خصوصاً وربط مخرجات المؤسسات التعليمية باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال التركيز على التعليم والتدريب الصناعي المتخصصين؛ وتطبيق مخرجات التطور التكنولوجي والالكتروني فيهما.

16. تطوير البيئة القانونية وتوفير الاستقرار الأمني: من خلال إعداد وإقرار رزمة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتنمية الصناعية ومن بينها قوانين تسجيل رؤوس الأموال المنقولة كضمان للائتمان وحق الملكية الصناعية ومنع الاحتكار والمنافسة، والمباشرة بتطبيق تلك القوانين والأنظمة واضطلاع القضاء والضابطة العدلية بدوريهما في إعلاء كلمة القانون ومحاربة الفساد الإداري والمالي ومنع الاحتكار وتحقيق الشفافية وتوفير الأمن للمواطنين وعلى ممتلكاتهم وأموالهم.

17. العمل على إعادة هيكلة الصناعة بحيث تتولى الصدارة القطاعات المؤهلة للتصدير وخصوصاً التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. مع استمرار التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات الحرفية والمهنية المتخصصة.

18. خلق الحوافز التشجيعية لعمليتي التصدير والتنافسية من خلال:

- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدول العربية والأجنبية لتوسيع النفاذ إلى الأسواق واستغلال هوامش اتفاق باريس.
- التخطيط الفعال لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، إلى مستوى يمكنه من تصنيع وإنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي مثل منتجات المعادن، الأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة وصناعة بدائل للعديد من المنتجات المستوردة من السوق الإسرائيلية.
- العمل على استيعاب وتشجيع مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الخبرات الفلسطينية المتخصصة.
- تقديم حوافز للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة المتجهة للتصدير.
- تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين.
- تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة.
- فرض جمارك على السلع النهائية ذات المنافس المحلي.
- محاربة إغراق السوق بمنتجات أجنبية، لا سيما ذات البديل المحلي.

19. دعم المشاريع الصغيرة من خلال:

- توفير تعليم مهني مجاني وتدريب عملي من خلال إنشاء معهد مهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة.
- إنشاء هيئة تقدم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة خارج القدرة التمويلية لأصحاب المشاريع.

جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017 . (القيمة بالآلاف دولار)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعليمات العاملين	الانتاج	الاستثمارات الوسيطة	إجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
الصناعة	15	61	45	108.3	1992	761.9	830.1	0.0
تخطيط افرس للتعبئة واستغلال المحاجر								
صناعة منتجات الخبثية	787	5,439	4,158	11,972.6	215,438.7	138,578.8	76,859.9	14,280.1
صناعة الخبثات	170	290	115	442.9	7,778.5	4,484.7	3,293.8	438.0
صناعة الخبثات	63	245	163	619.7	5,871.9	3,493.1	2,378.8	96.9
صناعة الخبثات	485	2,113	1,374	4,515.7	40,746.3	22,841.1	17,905.2	150.6
صناعة الخبثات ذات الصلة	15	87	61	228.2	1,259.3	826.6	432.7	0.0
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث والطين عدا صناعة الأثاث،	190	547	273	880.8	12,038.4	6,314.8	5,723.6	59.7
صناعة الأصناف المنجدة من القطن ومواد القطن								
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	9	80	69	250.9	11,469.7	6,203.8	5,265.9	0.0
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	362	1,030	610	2,154.5	21,920.3	12,105.6	9,814.7	174.4
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	78	432	345	1,581.8	14,947.8	8,761.3	6,186.5	15.5
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث + صناعة المنتجات	55	475	383	1,490.6	16,906.9	11,214.3	5,692.6	2.4
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	574	3,059	2,167	8,170.5	121,446.5	77,418.6	44,027.9	503.2
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	3	12	8	7.3	31.8	19.9	11.9	0.0
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	1,008	3,479	1,775	6,831.7	75,531.0	44,941.5	30,589.5	120.7
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	13	102	78	223.5	2,401.1	1,775.1	626.0	47.3
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	32	127	79	317.0	2,984.7	1,573.7	1,411.0	0.8
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	20	240	193	928.5	6,310.5	4,056.8	2,253.7	0.3
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	3	21	16	49.8	1,558.6	1,068.4	490.2	0.0
صناعة الخبثات ومنتجات الخبث	7	20	8	27.5	187.7	89.6	98.1	0.0

بيّان جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والمعامل وأهم المؤثرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017									
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المعامل	المعامل بأمر	مؤثرات المعامل	الانتاج	الاستثمارات المربطة	المجالس الاقتصادية	التكوين الإداري	التأثير الإجمالي
صناعة الآلات	713	3,318	2,144	8,044.9	89,895.6	50,657.2	39,238.4	2,724.0	39,238.4
صناعات تحويلية أخرى	45	223	141	462.9	3,066.9	1,928.0	1,138.9	61.2	1,138.9
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	219	486	141	440.6	5,784.3	1,831.7	3,952.6	5.7	3,952.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	31	1,299	1,232	13,874.7	247,794.4	182,531.1	65,263.3	291.0	65,263.3
جميع الخدمات ومعالجة وتوزيع المياه	120	392	240	739.6	10,337.7	4,621.7	5,716.0	6.6	5,716.0
النقل جميع التيارات ومعالجتها واستخراج المواد	15	84	57	191.8	1,333.7	799.0	534.7	0.0	534.7
تشديد العملي	91	2,461	2,329	12,286.5	141,922.6	79,240.5	62,682.1	1.0	62,682.1
البنية التحتية	17	262	230	1,333.5	30,512.8	18,053.6	12,459.2	0.0	12,459.2
أنشطة التشييد المتخصصة	69	579	484	2,288.2	21,719.4	11,275.3	10,444.1	31.7	10,444.1
تجارة الجملة والمفرقة (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والسيارات الترفيهية	3,397	8,277	4,025	11,245.5	107,195.8	22,539.1	84,656.7	808.2	84,656.7
تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والسيارات الترفيهية	947	6,542	5,187	23,224.3	228,911.6	56,825.5	172,086.1	1,278.6	172,086.1
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والسيارات الترفيهية	21,085	47,024	19,208	66,003.7	420,832.7	111,075.6	309,757.1	14,624.6	309,757.1
التقارير والتلف عبر خطوط الألياف	318	1,685	1,371	5,361.7	38,260.8	21,401.8	16,859.0	593.8	16,859.0
التحريات وأنشطة الدعم اللوجستي	54	369	291	783.6	6,280.5	2,628.3	3,652.2	594.2	3,652.2
أنشطة البريد والتلف والبريد	8	96	90	435.5	1,733.6	379.8	1,353.8	14.0	1,353.8
أنشطة الإقامة	44	664	634	3,548.7	16,239.1	3,545.8	12,693.3	150.7	12,693.3
أنشطة خدمات الإقامة والمطاعم	2,051	6,955	4,253	13,461.8	117,632.9	67,606.6	50,026.3	1,162.2	50,026.3
أنشطة الترفيه	8	210	204	1,109.7	1,765.5	325.1	1,440.4	0.0	1,440.4
أنشطة إنتاج وتصنيع الأغذية والمشروبات والتبغ	22	166	150	596.7	1,552.1	379.6	1,172.5	9.0	1,172.5
التجهيزات الموقعية والموسمية	21	307	283	1,331.0	3,004.6	655.4	2,349.2	96.0	2,349.2
أنشطة الترفيه والضيافة	110	531	416	2,246.1	9,305.1	3,844.0	5,461.1	143.7	5,461.1

يتم جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤثرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	مؤثرات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	الجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
أنشطة البرمجة الحاسوبية والخدمة الاستشارية وما يتصل بها من أنشطة	56	359	296	1,325.0	3,131.7	472.3	2,659.4	256.6
أنشطة خدمات المعلومات	18	326	312	2,229.7	3,752.9	768.5	2,984.4	0.0
الأنشطة المالية	112	236	99	401.7	2,378.4	769.5	1,608.9	60.0
الأنشطة الترفيهية والمجترية	619	1,390	485	1,491.4	9,370.7	3,805.9	5,564.8	167.3
النقل الميكانيكي الرئيسية وطبقة الاستشارية في مجال الإدارة	9	42	35	111.6	381.6	98.9	282.7	0.0
الأنشطة المعمارية والمهندسية والافتراضات الفنية والتحليل	151	857	683	3,252.8	6,728.8	1,555.0	5,173.8	61.6
البحث والتطوير في المجال الطبي	29	225	168	1,016.8	1,873.4	452.6	1,420.8	8.9
الإعلان وخدمات السوق	92	482	375	1,983.9	3,617.7	1,029.2	2,588.5	83.9
الأنشطة المهنية والطبية والتقنية الأخرى	239	634	310	892.6	3,810.6	1,580.2	2,230.4	238.6
الأنشطة البيطرية	21	37	5	18.5	113.0	62.7	50.3	0.3
الأنشطة الزراعية	396	994	411	966.4	5,575.2	2,016.1	3,559.1	531.4
وكالات السفر ومنظم الرحلات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها	94	264	132	344.0	2,115.9	833.5	1,282.4	2.5
أنشطة التحليل وأمن	3	148	145	582.3	1,422.3	138.5	1,283.8	42.2
النقل خدمات سيارات وتجميل المواقع	16	193	177	569.8	2,201.5	248.7	1,952.8	0.0
الأنشطة الإدارية للمكاتب والأنشطة المساعدة لها وغير ذلك من الأنشطة المساعدة للأعمال	170	301	121	258.3	2,134.9	1,010.2	1,124.7	28.9
التعليم	1,555	13,643	11,567	57,562.4	90,276.0	13,206.8	77,069.2	4,750.5
الأنشطة في مجال صحة الإنسان	1,321	4,824	3,665	15,875.5	41,203.8	10,832.6	30,371.2	974.3
أنشطة الترفيه مع العامة	5	323	314	1,403.2	4,030.4	1,979.0	2,051.4	2.9

بياني جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والمهنيين وأهم المؤثرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017							
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المهنيين	المهنيين بأجر	مؤثرات المهنيين	القطاع	الاستثمارات الوسيطة	إجمالي القيمة المضافة
التكوين الرئيسي للثابت الإجمالي	عدد المؤسسات	عدد المهنيين	المهنيين بأجر	مؤثرات المهنيين	القطاع	الاستثمارات الوسيطة	إجمالي القيمة المضافة
733.3	124	3,006	2,710	9,363.8	22,114.2	3,217.7	18,896.5
19.3	33	235	166	437.2	1,377.5	339.9	1,037.6
50.3	7	37	20	63.5	240.2	63.9	176.3
5,471.2	863	3,244	2,045	5,514.1	31,359.0	10,286.0	21,073.0
1,360.6	541	6,906	5,354	23,261.0	41,831.2	8,304.4	33,526.8
216.4	1,493	1,974	503	1,283.4	10,847.2	5,173.1	5,674.1
300.7	3,436	5,540	2,031	4,387.4	27,478.1	10,978.0	16,500.1
18,931.1	5,019	23,559	15,797	64,332.8	916,233.2	587,123.2	329,110.0
32.7	177	3,302	3,043	15,908.2	194,154.8	108,569.4	85,585.4
16,711.4	25,429	61,843	28,420	100,473.5	756,940.1	190,440.2	566,499.9
1,202.0	380	2,150	1,752	6,580.8	46,274.9	24,409.9	21,865.0
505.3	235	1,899	1,661	8,838.2	22,511.9	6,444.9	16,067.0
16,418.0	13,424	53,154	36,408	148,052.1	446,353.7	149,134.8	297,218.9
53,800.5	44,664	145,907	87,081	344,185.6	2,382,468.6	1,066,122.4	1,316,346.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مكتب سلطة المسح الاقتصادية، 2017، ص 117 - 122 .

ثالثاً: القطاع التجاري

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته 11-13% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية .

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 والتي أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى.

- التجارة السلعية والخدمية عام 2017:

إن استعراضنا لعملية التجارة السلعية والخدمية يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية

والتنمية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل إنهاؤه شرطاً أولياً لأي خطوات تنمية أو تطور اقتصادي .

- التجارة السلعية عام 2017:

يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات السلعية بلغت 6,772.7 مليون دولار عام 2017، حيث انخفضت بنسبة 2% مقارنة مع العام 2016 (منها 5,859.1 مليون دولار واردة الضفة الغربية مقابل 913.6 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة بنسبة 13.6% مقارنة مع العام 2016 لتصل إلى 2360.8 مليون دولار (منها 2324 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 36.8 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017. أما العجز في الميزان التجاري السلعي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات السلعية) فقد انخفض بنسبة 8.6% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 4411.6 مليون دولار عام 2017 ويعتبر العجز في الميزان التجاري تاريخياً وبحاجة إلى زيادة في الصادرات وتخفيض الواردات. أما حجم التبادل التجاري السلعي (وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات) ارتفع أيضاً بنسبة 1.7% مقارنة مع عام 2016 ووصل إلى 9133.8 مليون دولار، وتشكل حصة قطاع غزة نسبة 10.4% فقط من إجمالي التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية.

- التجارة الخدمية لعام 2017:

كذلك يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات الخدمية بلغت 721.8 مليون دولار عام 2017، حيث ارتفعت بنسبة 11.4% مقارنة مع العام 2016 (منها 581.5 مليون دولار واردة الضفة الغربية مقابل 140.3 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات الخدمية الفلسطينية المرصودة بنسبة 4% مقارنة مع

العام 2016 لتصل إلى 317 مليون دولار (منها 224.4 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 92.4 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017 . أما العجز في الميزان التجاري الخدمي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات الخدمية) فقد انخفض بنسبة 18.1% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 404.8 مليون دولار عام 2017.

- التجارة السلعية والخدمية المرصودة* حسب الدولة لعام 2017:

بلغت قيمة الصادرات السلعية المقصودة من "إسرائيل" 878.6 مليون دولار عام 2017، حيث تُعدُّ "إسرائيل" هي المقصد الأول للصادرات السلعية، حيث تشكل نسبة الصادرات لإسرائيل 82.5% من إجمالي الصادرات السلعية المقصودة البالغة 1,064.9 مليون دولار، ثم الأردن بنسبة 7%، والإمارات بنسبة 2.5%، والسعودية بنسبة 1.4%، والولايات المتحدة الأميركية بنسبة 1.3%. فيما بلغت قيمة الواردات السلعية من "إسرائيل" 3,235 مليون دولار، تشكل نسبة 55.3% من إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة 5,853.9 مليون دولار عام 2017، ويتبين بانخفاض الاستيراد من دولة الاحتلال مقارنة بالسنوات الماضية وارتفاعه من دول العالم، كما بلغت نسبة الواردات من تركيا 9.9%، ثم الصين بنسبة 7.3%، وألمانيا بنسبة 3.7%، والأردن بنسبة 2.6%⁽¹⁾.

- الواردات والصادرات الخدمية المرصودة مع دولة العدو الإسرائيلي:

بلغ إجمالي الواردات الخدمية من "إسرائيل" 161.8 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 18.1% مقارنة بالعام 2016 ، فيما بلغ إجمالي الصادرات الخدمية 200 مليون دولار، أي ارتفعت بنسبة 23.9% مقارنة بالعام 2016، في حين سجّل صافي

* ملاحظة: التجارة المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية المرصودة 2017، ص 39.

الميزان الخدمي فائضاً مقداره 38.2 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 56.8 % مقارنة بالعام 2016⁽¹⁾.

وقد شكّلت كل من خدمات الأعمال الأخرى وخدمات النقل من "إسرائيل" ما نسبته 50.7% و 35.6% على التوالي من إجمالي قيمة الواردات الخدمية لعام 2017. أما بخصوص الصادرات الخدمية من "إسرائيل" فقد شكّلت خدمات التشييد 44.2% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 ، فيما شكّلت خدمات السلع للتجهيز 31.3% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 .

جدول رقم (59): إجمالي قيمة الواردات والصادرات (السلعية والخدمية) في فلسطين حسب المنطقة 2016، 2017 (بالمليون دولار)

2017			2016			
قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية	
-924.5	-3,891.9	-4,816.4	848	-4,322.6	-5,170.6	صافي الصادرات من السلع والخدمات
129.4	2,548.7	2,678.1	112.6	2,270.5	2,383.1	إجمالي الصادرات
36.8	2,324.3	2,361.1	44.8	2,033.3	2,078.1	الصادرات السلعية
92.4	224.4	317	67.8	237.2	305	الصادرات الخدمية
1053.9	6,440.6	7,494.5	960.6	6,593.1	7,553.7	إجمالي الواردات
913.6	5,859.1	6,772.7	850 4.	6,055.6	6,906	الواردات السلعية
140.3	581.5	721.8	110.2	537.5	647.7	الواردات الخدمية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع

الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

¹ المرجع السابق، ص 40.

وبسبب استمرار العجز التجاري المرتفع، "من المتوقع أن يظل عجز ميزان الحساب الجاري شاملاً التحويلات الرسمية أعلى من 10% حتى عام 2020 مع انخفاض الصادرات -في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة- إلى نحو 18% من إجمالي الناتج المحلي. وستستمر الأراضي الفلسطينية في الاعتماد على الواردات في تلبية معظم احتياجاتها الأساسية، لذلك ستبقى تشكل حصة الواردات في الاقتصاد حوالي 55% بحلول عام 2020. وبالإضافة إلى التحويلات الرسمية، سيستمر تمويل عجز ميزان الحساب الجاري من خلال الاعتماد على تحويلات رأس المال الخاصة غير الرسمية وربما المزيد من عملية السحب من النقد الأجنبي والمدخرات"⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، تؤكد على أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات السلعية، التي ارتفعت من 5,485.6 مليون دولار عام 2011 إلى 6,772.7 مليون دولار عام 2017، وبلغت الصادرات السلعية 2,361 مليون دولار، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 4,411.7 مليون دولار عام 2017، والسبب في تراكم هذا العجز يعود إلى عدم انتهاج سياسية تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات وتراجع أداء القطاعات الإنتاجية .

وقد عانى القطاع التجاري من تشوهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي بلغت نسبتها حوالي 35% عام 2017 مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت أكثر من نسبة 60% من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية -طوال الستة عشر عاماً الماضية- التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشة

¹ البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة،

وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وأن هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية . أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عدداً كبيراً من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعاً من الخارج خصيصاً لتسويقها في السوق الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري يتأثر وفق الظروف والمتغيرات السياسية، فعلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 واستلامها السلطة اشتد الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في 14/حزيران/2007، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم. ونتيجة لشدة الحصار ازدهرت تجارة الأنفاق ما بين قطاع غزة ومصر وأصبحت كافة واردات قطاع غزة من مختلف البضائع تورد عبر الأنفاق التي كان يزيد عددها عن 1400 نفق على طول الحدود الفلسطينية المصرية، وتجاوزت واردات قطاع غزة عبر الأنفاق المليار دولار سنوياً في فترات الحصار الشديدة، وأصبحت الأنفاق تمثل أداة لكسر الحصار الإسرائيلي ووسيلة ناجحة في دعم صمود وثبات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك لم تصبح الأنفاق بديلاً شرعياً وقانونياً لإدخال البضائع والمواد الأساسية حيث أن تجارة الأنفاق تعتبر غير شرعية وعشوائية لأنها لا تخضع

للاتفاقيات والقوانين التجارية ولا يوجد عليها رقابة كما أنها لا تلبي كافة احتياجات قطاع غزة من مختلف أنواع البضائع، كما أدت العشوائية في تجارة الأنفاق وعدم وجود قوانين وتشريعات وضوابط تحكمها للعديد من حالات النصب والاحتيال على التجار والمواطنين⁽¹⁾. وفي عام 2013 بدأت مصر بإجراءات صارمة اتجاه تجارة الأنفاق وتم إغلاق غالبية الأنفاق التجارية من أجل ضبط الحدود، مما أثر سلباً على اقتصاد قطاع غزة.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبيئية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000، مما أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، وأدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل أمام تطور هذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعد العربي والأجنبي، إضافة لعرقلة عملية إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي بهدف تغطية السوق المحلي بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج.

وفي هذا الجانب، ما زال الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تقرضها "إسرائيل" على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وقد استمرت "إسرائيل" خلال عامي 2016/2017 باتباع سياساتها وإجراءاتها العقابية بحق قطاع غزة، والتي تمثلت بتشديد الخناق على تنقل التجار ورجال الأعمال عبر معبر بيت حانون، كما أضافت العديد من السلع والبضائع إلى قوائم المنوعات. وفي هذا السياق إن قيام "إسرائيل" بإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة بتاريخ

¹ ماهر تيسير الطباع - تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 حتى عام 2017 - المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) - أيلول 2017.

2007/6/21 يعني إنهاء الاستيراد المباشر وإلغاء الوكالات والعلامات التجارية الخاصة بمستوردي قطاع غزة والعودة للمستورد الإسرائيلي⁽¹⁾.

ذلك إن عدم القدرة على التنبؤ بعمل المعابر التجارية، أدى إلى عدم قدرة المنشآت على استيراد وتصدير المنتجات بطريقة مخططة ومربحة، كما تسببت هذه الأوضاع في إغلاق المشاريع وهجرة رؤوس الأموال والعقول إلى الخارج. وتحيط بقطاع غزة ستة معابر وهي مغلقة معظم أيام السنة بسبب سياسة الحصار التي يتبعها الاحتلال، وهي⁽²⁾:

1. **معبر رفح:** يعدُّ معبر رفح المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج قطاع غزة، وخارج عن السيطرة الإسرائيلية، ويربط القطاع مع جمهورية مصر العربية ومنذ العام 2007 مغلق بشكل كامل بسبب الانقسام الفلسطيني، وكان يفتح خلال فترات متفاوتة وبشكل استثنائي -بمعدل يقل عن 30 يوماً طوال العام- لدخول أو خروج الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر مصر، فقط للحالات الإنسانية والطلبة، إلا أنه منذ منتصف العام 2018 أصبح يعمل يومياً بطاقة تشغيلية ضعيفة، مما سهل حركة الأفراد نسبياً.

2. **معبر المنطار (كارني):** معبر تجاري يقع إلى الشرق من مدينة غزة على خط التماس الفاصل بين قطاع غزة و"إسرائيل"، وهو مخصص للحركة التجارية من وإلى القطاع وكذلك لتصدير الخضراوات إلى الضفة الغربية (مغلق بشكل كامل منذ 2007).

3. **معبر بيت حانون (إيريز):** يقع شمال قطاع غزة، وهو مخصص لعبور العمال والتجار ورجال الأعمال والشخصيات المهمة، الحالات الإنسانية، الدبلوماسيين الأجانب، العاملين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام.

¹ ماهر تيسير الطباع، 2017، مرجع سابق ذكره.

² ماهر تيسير الطباع، 2007، المرجع السابق.

4. **معبر صوفا:** يقع في الجنوب الشرقي من خانينوس، وهو معبر يصل القطاع و"إسرائيل"، ويستخدم لدخول العمال ومواد البناء إلى قطاع غزة (مغلق بشكل كامل منذ 2008).

5. **معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم):** يقع معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، وكان مخصصاً لاستيراد البضائع من مصر عبر "إسرائيل"، واعتمده الاحتلال كمعبر تجاري يستخدم لدخول وخروج البضائع ويعمل 5 أيام في الأسبوع، ودخول البضائع يتطلب إذنًا وتنسيقاً من إسرائيل.

6. **معبر نازل عوز:** معبر مهجور ومغلق، وتم تحويله لموقع عسكري، وكان مخصصاً لدخول مشتقات البترول والغاز لقطاع غزة. (مغلق بشكل كامل منذ 2010)

- إمكانية إحلال المنتج الفلسطيني:

إن تطبيق سياسة إحلال الواردات - التي تم الإشارة إليها مسبقاً - تهدف وفق تعريفها، إحلال السلع المصنعة محلياً، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية - في المرحلة الأولى - السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ويأتي ذلك في سياق الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور القطاعات الإنتاجية (خاصة قطاعات الزراعة والصناعة)، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثلثة، الأمر الذي يسهم في حال تحقيقه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضيق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات والصادرات وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وزيادة العوائد الضريبية للحكومة، والأهم من ذلك الحد من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي والعربي والدولي، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن المخطط الصهيوني / الأمريكي / العربي الرسمي، الذي لا يهدف فحسب إلى تهमيش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضاً يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، وتصفية مشروعي الوطن من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، لحساب دويلة ممسوخة في غزة أو حكم ذاتي وتقاسم وظيفي في الضفة، الأمر الذي يعني مزيداً من التفكك والتبعية للاقتصاد الفلسطيني، ومزيداً من عوامل الضعف والتفكيك للقطاع الصناعي والزراعي الفلسطيني لحساب قطاع الخدمات والأنشطة الطفيلية والاستهلاكية التي تضمن بقاء ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لشروط الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم عجز القطاعات الإنتاجية عن توفير الحد الأدنى من سياسة إحلال الواردات.

بناءً على ما تقدم، يتضح دون أي لبس، أن هدف التطور الاقتصادي عموماً، وتطوير القطاعات الإنتاجية والصناعة خصوصاً، سيظل هدفاً مستحيلًا إذا بقيت أوضاع الانقسام الحالية دون تغيير توحدي وطني وديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، الكفيل وحده تطبيق برامج وخطط وطنية وتنموية تأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد النقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وتطبيق استراتيجية التصنيع الوطني التي تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفتقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معاً.

في ضوء هذه الخلفية، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث استمرار الانقسام ومن ثم غياب الهدف الوطني والخطة التنموية، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية الطفيلية والكومبرادورية والبيروقراطية في كل من رام الله وغزة، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وعلى الرغم من تعقيدات المرحلة الراهنة وصورتها القائمة، إلا أن هناك إمكانية لتحقيق هدف إحلال الواردات بالمعنى النسبي في إطار إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة - الإحلائية، لكن هذا الهدف يتطلب أولاً إنهاء الانقسام، وبذل الكثير من الجهد والتخطيط - في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص - لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في استراتيجية إحلال الواردات التي تركز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع أصحابها التكيف والسير في هذا التوجه رغم إمكانات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الاستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء... الخ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من

"إسرائيل" والخارج إلى 85% ، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات - في حال تطبيقها بصورة جدية - ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلت تعتمد على السوق الإسرائيلي في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محلياً تتجاوز 70-85%، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعايير والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط "بروتوكول باريس" وتطبيق مبدأ "الاتحاد الجمركي" وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريف الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثلثة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثلثة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا) ، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق استراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي باتت واضحة من خلالها أن العدو الإسرائيلي ما زال يفرض على السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريف الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع - التي تحول دون تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظراً لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا، وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية الانقسامية المتردية، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي

الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أيّ توجه لتطبيق سياسة إحلال الواردات - رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها - لا بد أن يتوفر مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال، خاصة وأننا ندرك المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطيني المحدود في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة الغير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوارنا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، إلى جانب مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلي، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية بما في ذلك الشركات الإسرائيلية - في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنمية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو استراتيجية وطنية-ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار ظروف الوضع الراهن - المؤقت - وتعقيداته، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

1- العمل على مراجعة بروتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

2- وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقاً من مفاهيم وآليات اقتصاد النقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانيات الفلسطينية المتاحة.

3- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني" الصادر عن م.ت.ف في تموز/يوليو 1993 بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

4- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، بما يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربي للعاطلين عن العمل.

5- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانيات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقاً لبعدها النسبي وليس المطلق. رغم إدراكنا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاعلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية على إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود

مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل والطابع الاحتكاري الضار لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة) ، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية... الخ، كل هذه العوامل -خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية- تُحمّلنا - في إطار القوى الوطنية الديمقراطية - أعباءً ومهامٍ تنموية وطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص، يجب أن نستوعبها عبر إدراكنا الواعي لعملية التطور الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية بصورة موحدة ومتكاملة من جهة، وبعملية التغيير الوطني الديمقراطي الهادف إلى إلغاء العلاقة التبعية لاقتصادنا مع الاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازنة مهماتنا وأهدافنا في عملية التغيير الديمقراطي الداخلي، بما يفرض على القوى الوطنية الديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف التطويرية التنموية بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية عموماً ولقطاعي الصناعة والزراعة والقطاع الخاص خصوصاً، انطلاقاً من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية-التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية، والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموماً والقطاع الخاص

خصوصاً ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أي قيود أو ضوابط.

- أثر الانقسام والحصار على أداء القطاع التجاري الفلسطيني:

طالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 مليون دولار. كذلك تأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي، حيث انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، كما بلغت قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار بنحو 16 مليون دولار شهرياً، جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الاستيراد والتصدير⁽¹⁾. ويمكن إبراز أهم تأثيرات الانقسام التي طالت القطاع التجاري بالنقاط التالية⁽²⁾:

1. عدم وصول كامل أموال وتعهدات المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، وفشل كافة المبادرات التوحيدية الرامية لتشكيل هيئة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بالإشراف على عملية إعادة إعمار قطاع غزة.
2. انتشار ظاهرة تجارة الأنفاق بشكل كبير، الأمر الذي أثر على إيرادات السلطة من جهة ومن ثم على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني، إضافة إلى الأخطار المترتبة على العاملين في تلك الأنفاق من جهة ثانية.
3. تراجع صادرات غزة الزراعية والصناعية إلى مناطق الضفة الغربية.
4. التضارب في فرض الضرائب ووجود ازدواج ضريبي في قطاع غزة، تسبب في ازدياد الأعباء القطاع الخاص وعلى الأسر الفلسطينية بالقطاع .

¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، ، الأحد 2018/3/18، الموقع الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/25219>

² ماهر تيسير الطباع، كلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 - 2017 ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) ، أيلول 2017.

5. لم يتم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والتنموية في قطاع غزة ومنها مشكلة إنشاء محطات لتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.
6. تراجع أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وتراجع دورها في التمويل والإقراض، في ظل انعدام الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت البنوك سياسة تحفظية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وخلق أزمة في السيولة النقدية لدى البنوك.
7. تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، والتي أدت لتكبد الاقتصاد في قطاع غزة خسائر كبيرة واريابك الحياة الاقتصادية، وقد أنفقت الأسر خلال عقد الانقسام في قطاع غزة حوالي 1.5 مليار دولار لتوفير بدائل للكهرباء، وهذا المبلغ يكفي لإنشاء ستة محطات توليد طاقة شمسية تنتج ما يزيد عن 1000 ميغاواط، وهي ضعف احتياج قطاع غزة للطاقة، إلا أن كافة الجهات الفلسطينية المسؤولة فشلت في إدارة ملف الطاقة على مدار سنوات الانقسام الفلسطيني.
8. زيادة الفجوة والازدواجية واختلاف القوانين والتشريعات والقرارات والإجراءات والضرائب والجمارك واللوائح والأنظمة والرسوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أثرت سلباً على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في إضعافه. حيث صدر خلال فترة الانقسام حوالي 208 قانون وتشريع جديد، 150 قانون بقرار صادر من الرئيس، و 58 قانون صادر من المجلس التشريعي بغزة، ومعظم هذه التشريعات الصادرة لا ضرورة ملحة لها وهي تخدم أجندات وسياسات حزبية أدت إلى تعزيز الانقسام. ومن الأمثلة الصارخة على سياسة حركة حماس وإجراءاتها الضارة بمجمل العملية الاقتصادية التي تتعارض مع القوانين والإجراءات الاقتصادية المعتمدة في السلطة الفلسطينية، نورد ما يلي⁽¹⁾ :
 - اختلاف رسوم التراخيص للمركبات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن رسوم ترخيص المركبة الملاكي الديزل في الضفة الغربية يعامل كترخيص

¹ المرجع السابق.

المركبة البنزين وهو في حدود 660 شيكل، أما في قطاع غزة فيبلغ ترخيص المركبة الديزل الملاكي 2100 شيكل.

- أما بالنسبة للجمارك الخاصة بالمركبات، تقوم حركة حماس بتحصيل قيمة الجمارك على المركبات الواردة إلى قطاع غزة بنسبة 50% لصالح خزينة السلطة الفلسطينية، وتقوم وزارة المالية بقطاع غزة بتحصيل 25%، ليصبح الجمرک الخاص بالمركبات بقطاع غزة 75% ، مقابل 50% بالضفة الغربية.
- تم إجبار شركات غزة التي لها فروع بالضفة الغربية على فتح مشغل مرخص جديد وأصبحت تلك الشركات تمتلك مشغلاً مرخصاً خاصاً بغزة وآخر خاص بالضفة الغربية، مما ساهم بإضافة أعباء ضريبية جديدة على الشركات، وأصبحوا يدفعون ضريبة القيمة المضافة مرتين، الأولى عندما تقوم شركاتهم في الضفة الغربية ببيع البضاعة المستوردة لشركاتهم في غزة، والثانية عندما يبيعون البضاعة نفسها في قطاع غزة .

9. تأثر قطاع الاستثمار في قطاع غزة بشكل سلبي، في ظل ضعف البيئة الاستثمارية، حيث تُعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل هذه الخسائر في⁽¹⁾:

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.
- إلغاء بعض مشاريع البنية التحتية الممولة من شركات استثمارية.

¹ المرجع السابق.

وفي هذا السياق نشير إلى الضرر البالغ الناجم عن استمرار الانقسام، وهو الضرر الذي أصاب أهم استثمار في قطاع غزة، ألا وهو الاستثمار في حقول الغاز المكتشفة قبالة شواطئ مدينة غزة وحرمة الاقتصاد الفلسطيني من استغلال تلك الحقول، حيث أن الاستثمار المتعطّل في حقول الغاز بغزة على مدار 17 عاماً كان من المفترض أن يحقق نهضة حقيقية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تحقيق عوائد مالية ضخمة، كان من الممكن أن تساهم في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية رهنًا من جهة، وتسهم أيضاً في منع تفاقم عوامل الركود والكساد الاقتصادي المنتشر في قطاع غزة السائدة في قطاع غزة منذ عام 2014 حتى الآن من جهة ثانية، ناهيك من أن تلك العوائد المالية كان من الممكن أيضاً التخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر إضافة للتححرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة والضفة الغربية، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة على مدار 12 عاماً، وذلك من خلال تشغيل محطة توليد الكهرباء على الغاز الفلسطيني، مما سيؤدي إلى انخفاض ثمن الكهرباء وبنعكس بشكل إيجابي على كافة المواطنين وعلى كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة المرتفعة في قطاع غزة من خلال توفير العديد من فرص العمل المستدامة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وفتح المجال أمام العديد من الاستثمارات في قطاعات مختلفة.

أخيراً، إننا لا نبالغ في القول، حينما نؤكد على أن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل العديد من جوانب التطور الاقتصادي بكل تفرعاته الزراعية والصناعية والخدماتية والتجارية، خاصة واننا نعتقد أن تفعيل التجارة البينية بين الضفة والقطاع سيكون أحد الأساسيات في ذلك التطور الاقتصادي المنشود.

رابعاً: القطاع الإنشائي

لا شك أن هذا القطاع مرتبط في تطوره بعدد من العوامل، من أهمها إنهاء الانقسام والحصار واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يوفر كافة السبل الكفيلة والعوامل التي تضمن القدرة على التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الإنشائية المتنوعة في الضفة والقطاع ضمن رؤية استراتيجية واحدة، تستطيع ضمن آليات وبرامج محددة دراسة المشاريع الإنشائية المطلوبة لبناء المستشفيات والمدارس والطرق وكافة مشاريع البنية التحتية المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار الموازنات المحددة من السلطة الفلسطينية، من ناحية، ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع بصورة موضوعية تخدم مصالح واحتياجات أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة لوحدة اقتصادية واجتماعية واحدة، لكن الانقسام الذي مضى عليه 12 عاماً، شكّل عقبة في وجه كافة المخططات الخاصة بتطبيق احتياجات أبناء شعبنا من المشاريع الإنشائية والبنية التحتية، وبالتالي فتح الانقسام الأبواب مشرعة امام القوى الخارجية، التي شجعت الانقسام بطرق ووسائل مباشرة وغير مباشرة، ومثالنا على ذلك دور قطر المدعوم أمريكياً في اقامة العديد من المشاريع الإنشائية في قطاع غزة التي عززت الانقسام بوعي أو بدون وعي.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنشاءات :

ارتفعت عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات (القطاع المنظم) في الأراضي الفلسطينية من 536 منشأة عام 2014 إلى 594 منشأة عام 2016^(*) يعمل فيها 11,316 عامل (يشكل العاملون بدون أجر نسبة 5.8% منهم)، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الإنشاءات 684.6 مليون دولار، وبلغ حجم

* لا تشمل المنشآت العاملة في مجال الإنشاءات في القطاع غير المنظم أو خارج المنشآت.

الاستهلاك الوسيط 381.5 مليون دولار، كما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 303.1 مليون دولار⁽¹⁾. وقد انخفض التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من 3,423.8 ألف دولار عام 2014 إلى 1,714.5 ألف دولار عام 2016. وتتوزع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في مجالات تشييد المباني بمقدار 286 منشأة، وفي الهندسة المدنية بمقدار 89 منشأة، إضافة لأنشطة التشييد المتخصصة بمقدار 237 منشأة.

كذلك ارتفع عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية عام 2016 نسبة 15.4% مقارنة بالعام 2015، وسجل عدد الوحدات السكنية الجديدة ارتفاعاً بنسبة 18.2% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015.

وقد بيّنت دراسة بحثية في غزة إلى أن القطاع يحتاج لـ 228 ألف وحدة سكنية حتى نهاية عام 2020، وأن غزة تحتاج كل عام 13 ألف وحدة سكنية مع زيادة طبيعية 6% للإسكان، وخلصت الدراسة إلى أن التوسع الرأسي يعدّ الاستراتيجية الأكثر حظاً في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة⁽²⁾.

وفي هذا الجانب، اعتبر نائب رئيس اتحاد المقاولين علاء الأعرج أن عام 2017 الأسوأ بالنسبة لقطاع المقاولات في قطاع غزة؛ خاصة فيما يتعلق بالازدواج الضريبي وعدم صرف مستحقات المقاولين من الإرجاع الضريبي أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية، حيث بلغت استحقاقات المقاولين المفترض إعادتها منذ العام 2007 ما لا يقل عن 100 مليون شيكل⁽³⁾، إضافة لعدم التزام الدول المانحة بدفع ما تعهدت

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² جهاد سمعان، دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2018.

³ صحيفة الأيام الإلكترونية، الأوضاع الاقتصادية في غزة خلال العام 2017 هي الأسوأ، 2017/12/18. http://www.al-ayyam.com/ar_page.php?id=12680859y308807769Y12680859

به في مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار الذي عقد عقب الحرب الأخيرة على غزة، حيث لم يتم الالتزام إلا بنحو 27% من هذه التعهدات، ما أدى لمزيد من الخسائر في قطاع المقاولات. وفي هذا السياق، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بغزة على ضرورة الإسراع بإلغاء آلية إعادة الإعمار المعمول بها (GRM)، في ظل وجود 11 ألف شخص يحتاجون توفير مواد البناء بشكل عاجل لإعمار مساكنهم التي دمرت خلال الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، حيث يحتاج هؤلاء الأشخاص حوالي 250 ألف طن من الأسمنت لإعادة بناء منازلهم، كما أن هناك 1192 مشروعاً مسجلاً في برنامج ال (GRM) إلا أن 295 مشروعاً منها يعمل حالياً فقط⁽¹⁾.

عملية إعمار قطاع غزة:

في ظل بطء عملية إعادة الإعمار نتيجة لعدم إيفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها، ومواصلة القيود المفروضة على استيراد المواد الخام، إلى جانب ظروف الحصار والإغلاق، فإن الاقتصاد في قطاع غزة لا يزال غير قادر حتى على العودة إلى مستويات ما قبل عدوان 2001، ناهيك عن النمو اللازم لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل⁽²⁾. وللوقوف على طبيعة وحجم خسائر قطاع الإنشاءات والمنشآت الصناعية التي تكبدها قطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني عام 2014، ونستعرض الإحصائيات الصادرة عن العديد من المصادر والجهات الرسمية وغير الرسمية الموثقة:

¹ جمعية رجال الأعمال، الحايك يوضح بالأرقام فشل برنامج ال GRM في عملية اعمار غزة، الإثنين 2018/3/5، الموقع الإلكتروني:

<http://www.pba-gaza.ps/Post/1147>

² سلطة النقد الفلسطينية، 2017، مرجع سابق ذكره، ص5.

أولاً: الوحدات السكنية المهدمة والمتضررة حسب المحافظة:

نوع الضرر	تدمير كامل	ضرر كبير	ضرر جزئي	مجموع الوحدات السكنية
الوصف	منازل مدمرة تدميرًا كاملاً لا يمكن إصلاحها، وهي بحاجة إلى هدم وإعادة بناء.	أضرار جسيمة في أجزاء من المنزل، ولا تصلح هذه المنازل للسكن حتى يتم إعادة تأهيلها	أضرار صغيرة في جزء من المنزل، ويمكن السكن في المنزل لكنه يبقى بحاجة إلى ترميم.	
شمال غزة	2,300	2,300	8,000	12,600
غزة	2,900	2,900	15,000	20,000
وسط غزة	1,500	1,500	6,000	9,000
خان يونس	2,000	2,000	7,000	11,000
رفح	1,300	1,300	4,000	6,600
المجموع	10,000	10,000	40,000	60,000

المصدر: الخطة الوطنية لإعمار غزة المقدمة إلى المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، الدول المانحة في القاهرة، تشرين الأول 2014، ص 36.

1- البيوت والمنشآت الصناعية:

البيوت	تدمير كلي	تدمير جزئي غير صالح للسكن	تدمير جزئي	المجموع
8238	7374	29388	45,000 وحدة سكنية	
المنشآت الصناعية	150 منشأة صناعية بين كبيرة وصغيرة	-	410 بين كبيرة وصغيرة	560

2- المدارس والجامعات :

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	مراكز إيواء (غير صالحة للدراسة)	المجموع
المدارس	22	119	25	141
الجامعات	-	2	-	2
كليات متوسطة	-	4	-	4

3- الأماكن المقدسة والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
المساجد	63	160	223
الكنائس	2	-	2
المقابر	-	10	10
جمعيات خيرية	22	-	22
مؤسسات مالية	19	-	19

ثانياً: قطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء :

التصنيف	تدمير كلي وجزئي
المياه	أكثر من 150 بئر مياه تدمير كلياً و جزئي
الكهرباء	22 بين كلي وجزئي منهم محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة
محطات مياه وصرف صحي	9 بين كلي وجزئي

ثالثاً: قطاع الزراعة

1- بلغت خسائر القطاع الزراعي 251 مليون دولار موضحة كالتالي:

التصنيف	القيمة بالمليون الدولار
الإنتاج النباتي	131 مليون دولار
التربة والري	36 مليون دولار
الإنتاج الحيواني	55 مليون دولار

2- الثروة السمكية

مركب صيد	ماتور	مولد كهرباء	غرف
50 مركب تدمير كلي	100 ماتور تستخدم في سحب السفن والشباك	70 مولد كهربائي	30 غرفة صيد تدمير كلي

رابعاً: القطاع الصحي:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
مستشفى	1	12	13
مراكز رعاية	-	12	12
سيارات اسعاف	16	-	14

في ضوء ما تقدم، يحتاج قطاع غزة لحوالي 6 مليار دولار للإغاثة والإعمار، إلا أن مؤتمر الدول المانحة هو الجهة الوحيدة التي بادرت وقررت تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع. رغم أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، فهي أموال مشروطة بتدفع شعبنا ثمناً سياسياً مقابلها في محاولة من هذه الدول - بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - الوصول إلى تسوية مذلة تحت عناوين: التهذئة الدائمة ووقف أعمال العنف ومواصلة عملية التسوية السياسية للصراع وفق الشروط الإسرائيلية / الأمريكية، مقابل أموال الإعمار، بحيث يمكن وصف عملية الإعمار بأنها عملية ابتزاز، تسعى واهمة فرض استسلام شعبنا الفلسطيني لشروطها ارتباطاً بالموقف السياسي الهابط للسلطة الفلسطينية، وبموافقة مبدئية من حركة حماس على شروط الدول المانحة والأمم المتحدة من جهة ثانية، واستغلال ظروف معاناة شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً من جهة ثالثة.

وفي هذا السياق يبين الجدول رقم (60) تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني برام الله احتياجات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش بحوالي 4 مليار دولار للإعمار إضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014-2017) بإجمالي 8,504 مليار دولار، في حين أن مؤتمر إعادة الإعمار بالقاهرة الذي انعقد في 2014/10/12 وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي - حسب الخطة - 701

مليون دولار بالإضافة إلى 1,235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقراض والسكن والمأوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقباً دولياً بما يزيد عن مائة مليون دولار، إضافة إلى 183 مليون دولار لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للإعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1,216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الانقراض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

أما بالنسبة للموقف الرسمي العربي، خاصة دول الخليج القادرة على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول (ويعادل 6 مليار دولار)، مقارنة بمبلغ 88 مليار دولار لإعمار العراق!! لكن دول النظام العربي عموماً، والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الإمبريالي، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، نلاحظ تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات اتجاه دعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مصالح هذه الشريحة أو معظمها من رجال الأعمال الذين يتذرعون شكلياً بالهوية الوطنية أو بهوية الإسلام السياسي، حالت دون تقديم أي مبادرة منهم لدعم عملية الإعمار في قطاع غزة، ما يؤكد على أن مصالحهم الأنانية الانتهازية أهم من شكل مظهرهم الوطني أو الديني، وهي مصالح مرتبطة برأس المال المالي المعولم من ناحية وبالقوى الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية الرجعية من ناحية ثانية، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد" الذي قام بتقديم أكثر من نصف أمواله لدعم الحركة الصهيونية بداية القرن الماضي، لكن يبدو أن

معاناة شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال لم يحرك مشاعر رجال الأعمال الفلسطينيين قيد أنمله⁽¹⁾؟!؟

أخيراً... إن الاشراف الوطني على عملية الإعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الإعمار يكون مقرها الرئيسي في غزة، بمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، يضمن تنفيذ عملية الإعمار بشكل أفضل، بشرط تعزيز الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتطبيق خطوات المصالحة بصورة جادة وسريعة بعيداً عن الصراع الفئوي والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، عبر شعار وطني ديمقراطي توحيدي لكل أبناء شعبنا يؤكد على الضرورة العاجلة لتكريس نظام سياسي ديمقراطي كمخرج وحيد لأوضاعنا المنقسمة والمأزومة الراهنة، يضمن مواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة كاملة السيادة، وبدون ذلك ستنزاد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام "داعش" وغيرها من الحركات الأصولية المتطرفة.

¹ نشرت الفضائيات -قبل أيام- خبراً مفاده ان الباكستانية "ملالا يوسف" الحائزة على جائزة نوبل تبرعت بملغ (50) ألف دولار لإعمار غزة في حين لم نسمع عن فلسطيني أو عربي بادر إلى تقديم أي تبرع !!.

جدول رقم (60): ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي كما ورد في "الخطة

(الوطنية للانعاش (بالمليون دولار)

القطاع	القطاع الفرعي	الإغاثة	الإنعاش الميكر	إعادة الإعمار	الإجمالي
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	230	8	80	317
	الصحة والدعم النفسي الإجتماعي	14	159	45	218
	التربية والتعليم العالي	1	45	75	121
	المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية	0	4	41	45
	المجموع الفرعي	245	215	241	701
البنية التحتية والبيئة	إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار	0	20	14	34
	الطاقة	0	32	153	185
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	40	80	116	236
	السكن والمأوى	130	143	910	1182
	المباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى	0	51	97	149
	المعابر الحدودية	0	5	50	55
	الطرق	0	0	70	70
	البيئة	0	1	0	1
	المجموع الفرعي	169	332	1410	1911
	الزراعة	0	194	257	451
الاقتصادي	الصناعة والتصنيع	0	75	284	359
	التجارة والخدمات	0	130	77	207
	التشغيل	0	62	7	69
	تشجيع الاستثمار	0	20	130	150
	المجموع الفرعي	0	481	754	1235
	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي	0	113	0	113
الحكومة	القدرات التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي	0	31	0	31
	سيادة القانون وحقوق الإنسان	0	1	6	7
	التنسيق والتنسيق	0	12	20	32
	المجموع الفرعي	0	157	26	183
	المجموع	414	1184	2432	4030
المبلغ المطلوب لدعم ميزانية السلطة (2014-2017)					4504
المجموع الإجمالي					8534
المصدر: وزار الاقتصاد الوطني، كراس الخطة الوطنية للانعاش وإعادة الاعمار في غزة، رام الله، تشرين أول 2014 ، ص 69					

حجم المبالغ المصروفة من تعهدات المانحين لإعادة الإعمار:

بلغ حجم التعهدات التي أقرها مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة حوالي 5,082 مليون دولار، منها 3,507 مليون دولار لدعم إعادة الإعمار بنسبة 69% فقط والباقي لدعم الحكومة وفقاً للبيان الختامي للمؤتمر. إلا أن إجمالي ما صُرف من الأموال التي تعهد بها المانحون بلغ 1,796 مليون دولار نهاية ديسمبر 2016، وهذا يعني أن المبالغ المدفوعة تقل بمقدار 1.4 مليار دولار عن المبالغ الواجب صرفها بحلول ذلك الوقت.

بالرغم من إصلاح نحو 56% من المنازل التي تضررت جزئياً حتى منتصف مارس 2017، فإن 30% من المنازل التي تعرضت لتدمير كامل قد تم ترميمها حتى الآن، حيث توجد فجوة تمويل مقدارها 316 مليون دولار لبدء ترميم ما يزيد على 4000 منزل مُدمر تدميراً كلياً وقرابة 59 ألف وحدة سكنية تهدمت جزئياً .

خامساً: القطاع الخدمي

يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على النسبة الأعلى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني طوال الفترة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية حتى تاريخ الانقسام الفلسطيني، حيث كانت تلك النسبة في مرحلة ما قبل الانقسام متقاربة بين مساهمة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الناتج المحلي، وقد تراوحت في قطاع غزة 60% مقابل حوالي 55% في الضفة الغربية، أما فيما بعد الانقسام منذ منتصف 2007 حتى عام 2018، حيث نلاحظ الارتفاع الهائل لقطاع الخدمات في قطاع غزة حيث وصلت مساهمته إلى 75% في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للجدول رقم (4)، في حين أنها لم تتجاوز نسبة 56% في الضفة الغربية. وبالتالي يشكل هذا القطاع أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. وتبلغ مساهمة قطاع الخدمات 63% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية لعام 2017 البالغ عددهم 948700 عامل، بواقع 54.8% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية البالغ عددهم 669600 عامل، مقابل نسبة 82.7% من إجمالي العاملين في قطاع غزة البالغ عددهم 279100 عامل حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الجدول رقم (14).

وفي كل الأحوال فإن أنشطة الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني احتلت المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

لقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع الذي انتشر على أشكال مختلفة، من أهمها: مقاهي سياحية وكافيتريات ومطاعم ومطابخ ومشاريع زراعية وغيرها، حيث جاءت بمجملها على حساب المشاريع الاقتصادية المثمرة والمنتجة والأكثر استدام خاصة أن أصحاب رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع كان هدفها الرئيسي البحث عن الربح السريع أكثر من بحثها عن ما يبني اقتصاداً وطنياً قادراً على الصمود وتحمل عبء

وكلفة ذلك، وهنا يمكن الحديث بوضوح عن الدور الذي لعبته حركة حماس ورؤوس الأموال الكبيرة التي وظفتها في هذا القطاع، مما يبرز الدور القاصر بالتعامل مع المسألة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والوطنية لحساب المصالح الحزبية والشخصية البحتة.

ومن الجدير ذكره بأن قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية يغطي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى.

وتكمن أهمية قطاع الخدمات في تنشيط الحركة التجارية والسياحية والمعرفية والنقل والمواصلات والاتصالات، بما يعزز الفرص الاستثمارية، لكن في إطار الترابط مع قطاعي الإنتاج الرئيسيين: الزراعة والصناعة، إلى جانب قطاع الإنشاءات.

يبين جدول رقم (61) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الخدمات في فلسطين بلغت 40,230 منشأة عام 2016، يعمل فيها 153,540 عامل، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الخدمات 2,231.4 مليون دولار وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 581 مليون دولار، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 1,650.4 مليون دولار.

جدول رقم (61): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات لعام 2016 (بالمليون دولار)

المؤشرات	2016
عدد المؤسسات	40,230
عدد العاملين	153,540
تعويضات العاملين	660.4
الإنتاج	2231.4
الاستهلاك الوسيط	581
القيمة المضافة	1,650.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، ديسمبر 2017، ص 225.

وبالنظر إلى جدول رقم (62) نلاحظ بأن أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية تستحوذ على أكبر عدد منشآت في قطاع الخدمات مقارنة بالأنشطة الأخرى، ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية. فيما تستوعب أنشطة التعليم أكبر عدد من العاملين في قطاع الخدمات، ثم أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية والترفيهية.

جدول رقم (62): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط

الاقتصادي، 2016 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
المجموع	40,230	153,540
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	7,532	25,193
الأنشطة العقارية	358	1,190
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4,440	14,563
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1,965	6,180
التعليم	3,131	31,588
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	6,977	26,167
الفنون والترفيه والترويج	1,992	7,560
أنشطة الخدمات الأخرى	13,835	41,099

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، ديسمبر 2017، ص 225

في ظل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية الثلاثة السابقة، فإن ذلك يعزز هيمنة قطاع الخدمات على تكوين الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات بكل مكوناته حوالي 82.7% عام 2017، وهو مستوى غير مسبوق. وللتأكد من كبر هذه النسبة من الممكن أن نستأنس بنظيرتها في المحافظات الشمالية حيث تصل في المتوسط إلى 63%. لذلك زاد عدد المنشآت الخدمية بنسبة 46.2% خلال الفترة 2007-2015. ومعظم هذه المنشآت صغيرة جداً تُشغل أقل من أربعة عمال.

إن تركيز النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات أمر غير صحي غالباً، وذلك يعود إلى أن هذا القطاع أكثر دينامية بما لا يقاس من قطاعي الزراعة والصناعة، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة تزيد عن 80% من الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة عامي 2017/2018.

لقد أدى هذا التشوه الهيكلي إلى تفاقم حالة تراجع التنمية، وهو بالقطع يزيد من التآكل المنظم للقاعدة الإنتاجية في القطاع، ويحد من قدرة الشعب على الإنتاج وتوفير الطعام لنفسه، ويساهم في تحويله إلى فقراء مستهلكين للسلع الخدمائية من ناحية والسلع التي يتم استيراد معظمها من "إسرائيل".

وفي سياق استعراضنا لقطاع الخدمات نعتقد أنَّ من المفيد التطرق إلى كل من القطاع المصرفي وقطاع الطاقة والكهرباء وقطاع اقتصاد المعلومات .

1. القطاع المصرفي

يُشكل القطاع المصرفي رافعة أساسية من روافع اقتصادنا الوطني، ويحظى بمؤشرات اقتصادية واحدة، تجلت بوتيرة النمو المتصاعدة، والملاءة المالية المتنامية، التي كفلت له الثقة، ليس فقط من قبل المواطنين فحسب، بل والبنوك العالمية، وقدم للسوق الفلسطينية، منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاته، متماشيا مع كافة القوانين والأعراف الدولية.

يوضح الجدول (63) أن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 15 مصرف منها 7 مصارف محلية وعدد فروعها المنتشرة 209 فرع و8 مصارف وافدة وعدد فروعها المنتشرة 128 فرع.

تقدم المصارف في قطاع غزة مختلف الخدمات المصرفية، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في قطاع غزة من قبل المصارف المرخصة حوالي 907 مليون دولار حتى نهاية 2017، مقابل 5,964.4 مليون دولار في الضفة الغربية وتشكل التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة 13% فقط من إجمالي التسهيلات في فلسطين⁽¹⁾. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، تعتبر أنشطة التجارة العامة هي الأكثر طلباً، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات. أما التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية فهي الأقل وخاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وذلك بسبب ارتفاع المخاطر في هذين القطاعين.

¹ وائل الداية، 2018، مرجع سابق ذكره.

بلغ حجم الودائع في المصارف المرخصة في قطاع غزة حوالي 1101.3 مليون دولار عام 2017 وتشكل نسبة 10.3% من إجمالي الودائع في فلسطين، بينما بلغ حجم الودائع في الضفة الغربية 9503.3 مليون دولار ونسبة 89.7% من إجمالي الودائع عام 2017. فيما بلغت نسبة التسهيلات إلى الودائع 82% في قطاع غزة، ونسبة 62.5% في الضفة الغربية.

بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج حوالي 6,455 مليون دولار، وقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك نسبة 73.6% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁾.

جدول رقم (63): عدد المصارف وفروعها العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب

جنسيتها، 2012-2017

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المصارف						
المصارف المحلية	7	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة ومنها:	10	10	10	9	8	8
المصارف الأردنية	8	8	8	7	7	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	17	17	17	16	15	15
عدد الفروع والمكاتب						
المصارف المحلية	121	125	142	155	187	209
المصارف الوافدة، ومنها:	111	112	116	119	122	128
المصارف الأردنية	104	105	109	112	116	121
المصارف المصرية	6	6	6	6	6	7
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	232	237	258	274	309	337

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، رام الله- فلسطين، تموز 2018، ص111.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي للربع الرابع 2017، رام الله-

بلغت إجمالي ودائع العملاء حوالي 11,982.5 مليون دولار خلال العام 2017 مقارنة مع 10,604.7 مليون دولار خلال العام 2016، علماً بأن نسبة الودائع في الضفة الغربية تشكل حوالي 90.6% من إجمالي قيمة الودائع، بينما لا تشكل ودائع قطاع غزة سوى 9.4% من إجمالي قيمة الودائع، فيما تتوزع الودائع حسب نوع الوديعة بنسبة 46% حسابات جارية، وبنسبة 25% ودائع توفير، وبنسبة 29% ودائع لأجل⁽¹⁾.

الشيكات المرتجعة :

إن ظاهرة الشيكات المعادة - أي تلك المرتبطة بعدم كفاية الرصيد خلال الأعوام الستة الأخيرة- تستحق التوقف عندها، حيث وصل معدل نسبة الشيكات المعادة من التقاص إلى 7.7% خلال الأعوام الستة الأخيرة.

سجلت ظاهرة الشيكات المرتجعة في قطاع غزة خلال العام 2017، ارتفاعاً ملحوظاً من حيث العدد والقيمة، "إذ بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة في القطاع 112 مليون دولار، مقابل 62 مليون دولار إجمالي الشيكات المرتجعة خلال العام 2016 وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية"⁽²⁾.

وقد شكلت الشيكات المرتجعة كابوساً لدى التجار الفلسطينيين خلال عام 2017، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعصف بالفلسطينيين وإستمرار الانقسام والحصار، حيث تعرض العديد من التجار ورجال الأعمال للحبس بسبب الديون المتراكمة عليهم، وسجل نحو 100 ألف أمر حبس بحق أفراد وتجار بسبب الذمم المالية⁽³⁾، وارتفع عدد الموقوفين في سجون قطاع غزة عام 2017 بنسبة 20% مقارنة بالعام 2016، حيث بلغ عدد هؤلاء الموقوفين على خلفية قضايا مالية نحو 600 تاجر. مما أثر سلباً على الاقتصاد نتيجة لعدم توفر السيولة لدى التجار ووقوع

¹ سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language>

² رامي معين محسن - نحو سياسات لمعالجة الاشكاليات الاقتصادية في قطاع غزة - سما الاخبارية - 13 أغسطس 2018.

³ مركز الميزان لحقوق الانسان، 2018، مرجع سابق ذكره، ص7.

آخرين في ظروف الركود والكساد والافلاس، ذلك أن حجم الشيكات المرتجعة التي تزيد عن مئة ألف شيك في قطاع غزة تؤدي إلى مراكمة وتعزيز عوامل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتقلل من سرعة دوران النقود وتعرقل حركة التجارة والقوة الشرائية.. إلخ. وقد تضاعفت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم توفر رصيد في الحسابات البنكية في القطاع لـ 112 مليون دولار في عام 2017، بعد أن كانت قيمتها في عام 2016 تبلغ 62 مليون دولار. أما عدد الشيكات المرتجعة في غزة خلال النصف الأول من عام 2018 بلغت نحو 17 ألف شيك بقيمة نحو 48 مليون دولار، الأمر الذي يؤكد على حالة الانهيار الاقتصادي في غزة⁽¹⁾.

2. قطاع الطاقة والكهرباء

تقوم اتفاقية المحطة^(*) المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 على أساس أن تعطي 140 ميغاوات، ولكن المحطة لا تعطي في أحسن حالاتها -وحيثما يكون الوقود متوفراً- أكثر من 85 ميغا .

¹ ماهر الطباع، قطاع غزة يعاني من حالة انهيار اقتصادي، بوابة الهدف، 19 أغسطس 2018 .

• المحطة بدأت العمل منذ عام 2003 ، علماً بأن الشركة تأسست وبدأت في العمل منذ 1988/8/1 بموجب اتفاقية المحطة المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 ومدتها عشرون عاماً وبعد العشرين عاماً لا تؤل المحطة للسلطة وإنما لأصحابها. تاريخ الأزمة وتطوراتها: تعود بداية أزمة الكهرباء الحالية في قطاع غزة إلى منتصف عام 2006، حين قصفت إسرائيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2006 مما أدى إلى توقفها عن العمل بشكل كامل، ومنذ ذلك الوقت أصبح القطاع يعاني بشكل مستمر من عجز كبير في الطاقة الكهربائية. وبلغت قيمة الأضرار الناجمة عن القصف الإسرائيلي للمحطة حوالي ستة ملايين دولار، وظلت المحطة في حالة توقف جراء ذلك القصف إلى أن تم إصلاحها وإعادة العمل عام 2009. بعد إصلاح المحطة جزئياً عام 2009 قام الاتحاد الأوروبي بتمويل تكاليف الوقود اللازم لتشغيل المحطة، حيث ظل يدفع حوالي خمسين مليون شيكل شهرياً وهو ما يعادل ثمن 8800 متر مكعب تكفي لإنتاج حوالي 60 إلى 65 ميغاواتا. بيد أنه أصبح -اعتباراً من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009- يحول المبلغ ذاته إلى وزارة المالية الفلسطينية في رام الله، على أن تقوم الوزارة بتولي مهمة دفع ثمن الوقود، وإثر ذلك تقلصت الكمية إلى نحو 4500 متر مكعب شهرياً تكفي لإنتاج 30 ميغاواتا (مولد واحد فقط في المحطة)، مما تسبب في زيادة ساعات فصل الكهرباء خلال عام 2010. وفي عام 2011 بدأت محطة توليد الكهرباء في غزة باستخدام الوقود المصري، وأصبحت تعمل بثلاثة مولدات لتنتج طاقة في حدود 80 ميغاواتا. وفي بداية عام 2012 بدأت أزمة شح الوقود المصري بالظهور بعد تقليل الكميات الموردة إلى القطاع، وهو ما أدى إلى اعتماد المحطة على مخزونها إلى أن نفذت كمية الوقود وتوقفت المحطة عن العمل بتاريخ 14 فبراير/شباط 2012. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت المحطة للقصف الإسرائيلي خلال الحروب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في أعوام 2008 و2011 و2014، وهو ما ألحق أضراراً مادية كبيرة في مرافقها وأثر على عملية توليد الكهرباء. (موقع الجزيرة - أزمة الكهرباء بغزة.. وجه مظلم آخر للحصار - بدون تاريخ).

وحسب الاتفاقية مع المحطة فإن السلطة هي التي ستوفر الوقود وتقوم بعمل الصيانة وتدفع كل ما يترتب على المحطة في الظروف القهرية (أعطال أو تدمير)، كما ستدفع السلطة مبلغ 3.6 مليون دولار شهرياً بدل استثمار رأس المال، ومن خلال مفاوضات أجراها د.سلام فياض مع مالكي المحطة أصبح المبلغ 3 مليون دولار ومن ثم 2.5 مليون دولار شهرياً أي خلال 7 سنوات $12 \times 84 = 84$ شهر / $84 \times$ معدل 3 مليون دولار، يكون المبلغ الذي استلمه أصحاب المحطة هو 252 مليون دولار أي ضعف تكلفة المحطة.

في هذا السياق، كان الاتحاد الأوروبي في ظل السعر المتدني للسولار قبل عام 2009 يورد للمحطة 12 مليون لتر ما يشغل ثلاث وحدات مع وحدة ستيم (بخار)، وحينما ارتفع سعر السولار بدأ الاتحاد الأوروبي يزود المحطة بـ 9 مليون لتر ما يشغل وحدتين.

وقد توقف الاتحاد الأوروبي عن التوريد بالسولار في منتصف شهر 2009/11 وبدأت السلطة تزود المحطة بالوقود بحدود 7.2 مليون لتر شهرياً بدلاً من 9 مليون - وطلبوا من الشركة أن تزيد نشاطها وجبايتها وتساهم في ثمن الوقود، ولكن الشركة بقيت على موقفها بإرسال مبلغ 15 مليون شيكل شهرياً أي 4 مليون دولار ، مما أكد لسلطة رام الله أن الشركة في غزة فشلت في القيام بدورها في الجباية، في مقابل استمرار حكومة السلطة بدفع مبلغ 37 - 40 مليون شيكل شهرياً قيمة الفاتورة الإسرائيلية (ثمن 120 - 125 ميجا شهرياً) ، وتدفع 10 مليون شيكل لأصحاب المحطة بدل استثمار رأس المال ، وتدفع 4 مليون شيكل للفاتورة المصرية.

أما بالنسبة للطاقة المنتجة من المحطة فهناك عدد من الخيارات :

- في ظل توفير الوقود الصناعي لتشغيل عدد (2) توربين، فإن الطاقة المنتجة تصل إلى (65) ميجاوات، وهذا يتطلب توفير سولار صناعي بكمية (315) ألف لتر يومياً (بمعدل 2.2 مليون لتر أسبوعياً) وبالتالي تقل نسبة العجز لتصل إلى 28% من أصل الطاقة المولدة من الستة توربينات والبالغة (144) ميجاوات.

- أما في حال تشغيل ثلاثة توربينات، فهذا يحتاج إلى حوالي (457) ألف لتر سولار صناعي يومياً، ما يعادل (3.2) مليون لتر أسبوعياً، وبطاقة انتاجية تصل إلى (80) ميجاوات يومياً، أي ان نسبة العجز تنقلص إلى 22% من الطاقة الإجمالية المولدة من الستة توربينات .

- في حال تشغيل محطة توليد كهرباء غزة بالكامل (ستة توربينات) ما يعادل (144 ميجاوات) فإن ذلك يُغطي حوالي 55% من احتياجات القطاع . وهذا يعني عدم انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة شرط استمرار توفير كمية (120) ميجاوات من الشركة القطرية الإسرائيلية و (25) ميجاوات من مصر، وهذا يتطلب توفير (915) ألف لتر سولار صناعي يومياً، بمعدل (3.7) مليون لتر أسبوعياً .
أما بالنسبة لفك العلاقة مع شركة الكهرباء الإسرائيلية، وهو قرار مرتبط بموقف وطني واضح واستراتيجي، فإن هذا يضعنا امام خيارين :

الأول: انتهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم توفير الامكانيات اللوجستية والفنية والمالية لاستيراد ستة توربينات إضافية (بكلفة 180 مليون دولار) بما يضمن توفير 288 ميجاوات بنسبة 64% من أصل 450 المطلوبة لتغطية احتياجات قطاع غزة لعام 2018 ، علماً بأن توقعات عدد من الدراسات الدولية تؤكد على أن قطاع غزة سيكون بحاجة في عام 2020 إلى 550 ميجاوات.

الثاني: عقد اتفاق مع جمهورية مصر العربية (بعد انتهاء الانقسام) لزيادة كمية الطاقة الكهربائية المقدمة من مصر لتصل إلى (200) ميجاوات، بحيث تغطي النقص في احتياجات القطاع بشرط استمرار التشغيل الكامل للتوربينات الستة (المحطة الحالية) من جهة، وإقامة محطة جديدة من جهة ثانية، مع العلم بأن تكاليف الخط المصري المقترح لا تزيد - حسب معلومات شركة الكهرباء- عن 80 مليون دولار بما يعادل 44% من تكاليف انشاء وتركيب ستة توربينات جديدة.

لقد بات معروفاً لكافة المعنيين في المنظمات الدولية والعربية، حجم المعاناة الشديدة التي يعيشها سكان قطاع غزة بسبب العجز عن تأمين التيار الكهربائي لبيوتهم ومصانعهم وورشهم ومزارعهم، وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، يصل انقطاع الكهرباء في غزة من 19 إلى 21 ساعة يومياً، وتستهلك العائلات في غزة جزءاً كبيراً من دخلهم على شراء بدائل للكهرباء سواء بالدفع لخطوط إمدادات كهرباء محدودة الكمية أو من خلال شراء وقود للمولدات الكهربائية وصيانتها⁽¹⁾.

إن معاناة سكان قطاع غزة من الظلام والعتمة والمتصلة، هي معاناة غير مسبقة تضاف إلى معاناتهم من الحصار والعذوان الصهيوني من ناحية ومعاناتهم من استمرار الانقسام، حيث أن الوضع المزري في العجز شبه الكلي عن تأمين التيار الكهربائي لسكان القطاع ما بين ساعتين إلى أربع ساعات في اليوم فقط، يجسد بصورة مؤلمة حجم تلك المعاناة، علماً بأن كمية الكهرباء القليلة المتاحة طوال عامي 2017 - 2018 حددت وفرضت طريقة عيش السكان، مثل أن يستيقظوا في منتصف الليل إذا توفرت الكهرباء لتشغيل الغسالة أو تشغيل مضخة المياه... إلخ.

يواجه الفلسطينيون في غزة انقطاعاً منتظماً للتيار الكهربائي بسبب العجز في تلبية الطلب على الكهرباء. ويؤثر هذا الانقطاع على الشركات الخاصة والمنازل والخدمات الصحية ومحطات معالجة المياه العادمة والمدارس، لذلك أصبحت كثير من هذه المنشآت تعتمد على مولدات الطاقة الكهربائية الاحتياطية.

ويتلقى قطاع غزة معظم احتياجاته من الطاقة الكهربائية، أي 120 ميغاواط، من "إسرائيل"، بالإضافة إلى 100 ميغاواط تنتجها محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة، إضافة إلى استيراد 22 ميغاواط من مصر. وفي الظروف المثالية، يحصل القطاع على 242 ميغاواط، في حين تقدر ذروة الطلب على الكهرباء بـ 400 ميغاواط، ترتفع إلى 450 ميغاواط في حالة العجز المتكرر لشركة الكهرباء بسبب

¹ وكالة الغوث (الانوروا)، الوضع الطارئ في قطاع غزة، الإصدار رقم 213 - 12/ 24 / 2017.

عدم القدرة على تشغيل مولدات المحطة بكل طاقتها، ما يعني أن العجز الفعلي كما هو الحال في عام 2017/2018 لإمداد التيار الكهربائي يصل إلى 70%⁽¹⁾.

جدول رقم (64): كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والمصدر (ميغاواط/ساعة)، 2016

المجموع	المصدر				المنطقة
	مشتراة من الشركة الفلسطينية للكهرباء	الأردن	مصر	شركة الكهرباء الإسرائيلية	
5,812,224	338,916	42,467	115,921	5,314,920	الإجمالي
4,449,188	-	42,467	-	4,406,721	الضفة الغربية
1,363,036	338,916	-	115,921	908,199	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني.

وتتوقع شركة توزيع الكهرباء في غزة ارتفاع الطلب على الكهرباء ليصل إلى 550 ميغاواط بحلول عام 2020، أي أكثر من ضعف ما يقدم حالياً. ومع ذلك، هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، وأخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة .

وفي هذا الجانب، أنجزت سلطة الطاقة خطة لتحسين إمدادات الكهرباء في قطاع غزة، في ظل تمكن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها دون عوائق، وتستهدف الخطة خفض العجز إلى نحو 50% في المدى القصير، بزيادة الإمدادات 200-230 ميغاواط. وتستهدف خطة سلطة الطاقة زيادة الإمدادات من "إسرائيل" من 70 ميغاواط حالياً إلى 120 ميغاواط، ومن معدل 50 ميغاواط حالياً من محطة التوليد الفلسطينية الوحيدة في القطاع إلى 80 ميغاواط، وزيادة الكهرباء الواردة من مصر من 23 ميغاواط حالياً إلى 30 ميغاواط قابلة للزيادة. كذلك يتطلب ذلك إعادة

¹ وكالة الغوث (الأونروا) - مكتب غزة الاقليمي، غزة عام 2020 ، استجابة الانروا العملياتية 2013، ص12.

تأهيل الشبكات، والعمل مع المصادر المختلفة لزيادة الإمدادات، وتصويب أوضاع المشتركين، ووضع تعليمات جديدة خاصة بهذا القطاع أسوة بالصفة الغربية، وإعادة هيكلية شركة التوزيع هناك لتتناسب مصاريفها التشغيلية مع مستوى الخدمات التي تقدمها⁽¹⁾. كما كشفت شركة توزيع الكهرباء عن نيتها تطبيق رسوم الاشتراك الثابت على العدادات مسبقاً الدفع، إضافة إلى تفعيل دفع رسوم الاشتراك لذات العدادات، وبالبلغه 300 شيكل تدفع لمرة واحدة⁽²⁾.

- الغاز :

تؤكد العديد من المصادر البحثية أن ساحل قطاع غزة لديه إمكانيات هائلة من مخزون الغاز عبر عدد متنوع من الحقول سواء الموجودة في المياه الإقليمية للقطاع التي تمتد إلى نحو 22 ميل، أو المياه الاقتصادية التي تمتد بعد المياه الإقليمية إلى حوالي 45 ميل، إضافة إلى حقوقنا في المياه الدولية، أي أن المساحة البحرية المسموح لنا باستغلالها (لحقول الغاز، أو للصيد والثروة السمكية) هي في حدود عشرة أضعاف مساحة قطاع غزة أي حوالي 4000 كم².

إن ما تقدم من أرقام احصائية حول حصتنا على ساحل بحر غزة لا تتناقض أبداً مع نصوص قانون البحار الدولي من جهة، وهي معلومات وأرقام معروفة ومثبتة لدى المعنيين من الباحثين أو المسؤولين في الدول العربية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى إقرار الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بهذه الحقوق. إلا أن العدو الصهيوني، كان وما يزال، حريصاً بصورة عنصرية على حرمان شعبنا ليس من حقوقه السياسية المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية فحسب، بل أيضاً حرمان شعبنا من حقوقه ومقدراته من الموارد الطبيعية في البر والبحر، وبات من المعروف دوره العدواني في عرقلة كافة أوجه التطور الاقتصادي إلى جانب محاولاته في استغلال موارد شعبنا

¹ فينيق نيوز، خطة عاجلة لزيادة إمدادات الكهرباء 50% في غزة حال تمكين الحكومة، الانترنت، 11 أكتوبر 2017، رام الله.

² دنيا الوطن، كهرباء غزة: تفعيل رسوم الاشتراك والثابت على العدادات مسبقاً الدفع أول مارس المقبل، 2018/2/26.

ومقدراته الاقتصادية، ومن بين أهمها حرماننا من استغلال حقول الغاز ومن تخطي خط الـ 12 ميل للوصول إلى بئر الغاز الواقع على بعد 19 ميل بحري على ساحل غزة والذي افتتحه الرئيس الراحل ياسر عرفات في 2000/9/27.

وقد عقدت الشركة المتحدة للمقاولات (CCC) شراكة مع شركة مجموعة الغاز الانجليزية (BG) في نوفمبر 1999 بتوقيع اتفاق مع السلطة الفلسطينية يعطي الشركة حق الامتياز للتنقيب عن النفط والغاز في بحر غزة وشواطئها لمدة 25 عام⁽¹⁾. وتبلغ حصة الشركة الانجليزية من الأسهم ما نسبته 60%، فيما تحصل الشركة المتحدة (CCC) على 30%، وقد حفرت الشركة الانجليزية (BG Group) عام 2000 بئرين لاستخراج الغاز من تلك المنطقة، قدر احتياطهما بحوالي 1.4 تريليون قدم مكعب، وبقيمة 4 مليار دولار.

إلا أن "إسرائيل" ووفقا لسياسة "الأمر الواقع" وضعت يدها على تلك الحقول مستفيدة من الأحداث التي أعقبت موت الرئيس ياسر عرفات وانتخاب حركة حماس وانقسام السلطة، بينما قامت الشركة الانكليزية من جانبها بتجاهل "حكومة" حماس المنتخبة فيما يختص بحقوق التنقيب والتنمية لحقول الغاز.

وفي مايو/أيار 2007، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اقتراح قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، يقضي بشراء الغاز من السلطة الفلسطينية بعقد تصل قيمته إلى 4 مليار دولار، بجدوى ربحية قد تصل إلى 2 مليار دولار، يذهب منها مليار واحد فقط للجانب الفلسطيني.

ولأن "إسرائيل" لا نية لها أساسا في تقاسم عائدات الغاز، فقد أوعزت الحكومة الإسرائيلية لفريقها المفاوض بتجاهل كل من "حكومة" حماس والسلطة الفلسطينية والتوصل إلى اتفاق مع الشركة الانجليزية مباشرة. إلا أن الصفقة تعثرت، والمفاوضات عقلت، بعد معارضة رئيس الموساد مئير داغان، بحجة أن عائدات هذا

¹ ميشيل شوسدوفسكي - معهد البحث العالمي (جلوبال ريسيرش إنستيتيوت) - الانترنت.

الاتفاق قد تذهب لتمويل الإرهاب، مما أدى إلى انسحاب الشركة الإنجليزية من المفاوضات مع إسرائيل، ثم أغلقت مكتبها هناك في يناير/كانون الثاني 2008 . وفي حزيران 2008، أبلغت السلطات الإسرائيلية الشركة البريطانية برغبة "إسرائيل" في استئناف المحادثات المتعلقة بشراء غاز غزة الطبيعي. وقد بدأت المفاوضات بين شركة الغاز الإنكليزية والمسؤولين الإسرائيليين في أكتوبر 2008، أي قبل نحو شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل عمليات القصف الجوي على غزة، ووافق مجلس إدارة شركة الكهرباء الإسرائيلية برئاسة فريدمان موتي، على استئناف المحادثات مع الشركة الإنجليزية. وهكذا فإن الاحتلال الإسرائيلي العسكري لغزة قد أعد العدة لنقل السيادة على حقول الغاز إلى إسرائيل، وبانتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن موضوع الغاز مهم جداً لأنه ثروة وطنية كبيرة، وقدرتنا على استخراجها وتسويقه ستؤدي إلى نتائج اقتصادية ومالية مهمة أيضاً، ليس بمعنى جلب المال المباشر أو لأنه يجلب دخلاً للحكومة فقط، بل بمعنى مقدار التوفير الذي سيتحقق أيضاً⁽¹⁾. فمثلاً محطة كهرباء غزة، إذا تحولت طريقة تشغيلها من السولار المستورد من "إسرائيل" إلى غاز، ستوفر أكثر من مليار دولار في الأعوام العشرة المقبلة.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى، أكد في إطار رؤيته للمرحلة المقبلة على إحداث تغيير إيجابي في مجمل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، وذلك عبر تعاونه مع القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية المهمة بالتنمية في تنفيذ جملة من المشاريع الكفيلة بالنهوض بالوضع الاقتصادي، وبين أن العنوان الرئيس في المرحلة المقبلة يتمثل بحل مشكلة الطاقة كأولوية وذلك بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص⁽²⁾.

¹ محمد مصطفى، نمو الاقتصاد الفلسطيني سيبقى ضعيفاً ما لم يترابط جناحا الوطن، الانترنت.

² حامد جاد، فرصة للبدء بمشروع حقول "مارين" للغاز في غزة العام المقبل، صحيفة الأيام، العدد 7874، الأحد 2017/10/29، ص 25.

- حقل غزة "مارين" :

تعتبر السلطة الفلسطينية حقل غاز مارين منذ فترة طويلة على أنه فرصة ذهبية في ظل شح الموارد والسيولة المالية، وتهدف من خلاله للانضمام إلى المستفيدين من طفرة الغاز في البحر المتوسط، وهو ما يوفر لها مصدراً رئيسياً للدخل لتقليص اعتمادها على المساعدات الأجنبية.

وخلال استعراض د. محمد مصطفى توجهات صندوق الاستثمار الفلسطيني الرامية للنهوض بقطاع الطاقة لحقل الغاز المعروف "بمشروع غزة مارين"، اعتبر أن الصندوق تمكن من ملء الفراغ بعد مغادرة شركة بريتش جاز ومن ثم انضم الصندوق للتجمع الاستثماري الذي لديه رخصة من الحكومة لتطوير هذا المشروع الذي تم البدء فيه منذ العام 1999 واستثمر فيه نحو 150 مليون دولار. ويضم التجمع الجديد في مشروع حقل غزة مارين طرفين أساسيين هما صندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين العالمية "CCC".

وقد تواصل صندوق الاستثمار مع الأطراف الدولية للتدخل لدى الجانب الإسرائيلي من أجل إعطاء الضوء الأخضر ليتم تطوير هذا المشروع، الأمر الذي يدعو للتفاؤل، حيث حال تمت الموافقة السياسية من الطرف الإسرائيلي سيكون هناك فرصة للتطوير والبدء في هذا المشروع خلال العام 2018. وبالتالي إمكانية توفر الغاز يمكن تحقيقها خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات⁽¹⁾

وفي 5 مارس آذار 2018 (رويترز) صادقت حكومة السلطة الفلسطينية على خروج شركة رويال داتش شل البريطانية الهولندية من ائتلاف الشركات المطورة لحقل غاز غزة البحري⁽²⁾، وقد تمت المصادقة بعد انتهاء النقاشات التجارية والقانونية ذات الصلة بين الأطراف المعنية في شركة تطوير الحقل. "ويعمل حالياً الائتلاف القائم من

¹ حامد جاد، 2017، مرجع سابق ذكره.

² صحيفة الأيام، العدد 8002، الثلاثاء 2018/3/6، ص 25.

الشركات الوطنية على استقطاب شركة عالمية تمتلك الكفاءة والخبرات اللازمة لتكون جزءاً من الائتلاف المطور للحقل“.

3. اقتصاد المعلومات في فلسطين:

إن استمرار المعلومات، والمعرفة بالانتشار في كل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باتت تحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الذي أصبح يقاس تطور الدول بمدى تعزيز المعرفة والتقنية وتطبيقها في الأنشطة الاقتصادية للقدرة على مواكبة التطورات المعرفية العالمية وتعزيز القدرة التنافسية .

وبالتالي فإن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم - مع دخوله القرن الحادي والعشرين- أحدث ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل⁽¹⁾. ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات، يختلف في نوعيته وبنائه وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية، ويتضمن هذا القطاع أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بإنتاج المعرفة والتقنية.

وفي ظل مواكبة فلسطين التطورات المعرفية -ضمن الإمكانيات- شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية مع بداية عام 2018 بإطلاق خدمات الجيل الثالث، وتمكين شركة الوطنية موبايل من تقديم خدماتها في قطاع غزة. وقد أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 بأن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد بلغ 1,008 منشأة من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة البالغ عددها 158,573 منشأة في فلسطين،

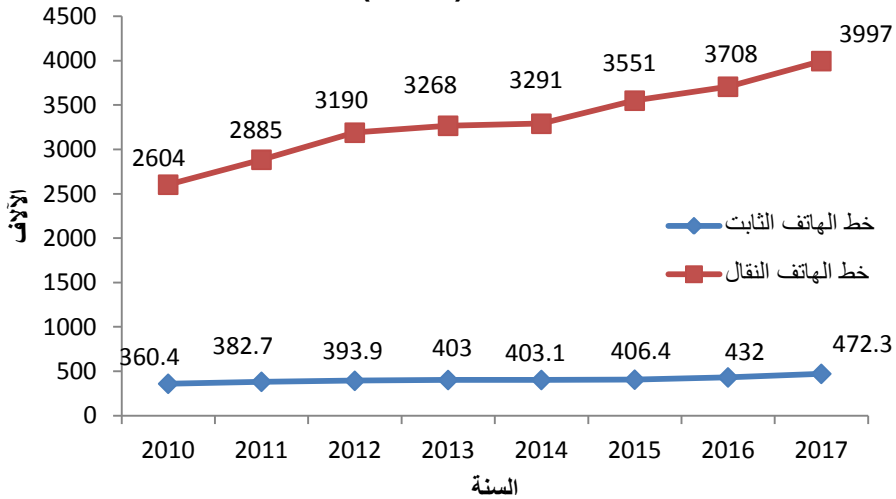
¹ يسرى العزايوى سيف الخوانكى، رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي، 22/مايو/2016.

وشغل هذا القطاع 9200 عامل من إجمالي العاملين البالغ عددهم 444,034 عامل عام 2017. وشكل الإنتاج لهذا القطاع ما نسبته 6.8% من إجمالي إنتاج القطاعات الاقتصادية عام 2016 مقارنة مع 7.3% في العام 2015. وتجاوزت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النصف مليار دولار، وقد ساهم بنسبة 4.09% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2016 مقارنة مع نسبة 4.07% عام 2015⁽¹⁾.

وتشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وجود نمو مطرد في البنى التحتية لشبكة الاتصالات الثابتة، ترافق مع زيادة استخدام الأسر والمؤسسات لهذه الشبكة والخدمات المرتبطة بها وخاصة خدمة الانترنت، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية (منزلي، تجاري، حكومي) في فلسطين في نهاية العام 2017 ما مجموعه 472,292 خطاً، مقارنة مع 360,402 خطاً في نهاية عام 2010، أي بزيادة نسبتها 31%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف الثابت لكل 100 من السكان 10.5 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2017 مقارنة مع 9.4 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2010. كما أشارت البيانات إلى أن الاشتراكات في الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين قد ازدادت بحلول نهاية عام 2017 لتصل إلى 3,997,206 مشترك، مقارنة مع 2,603,582 مشترك في نهاية العام 2010 أي بزيادة نسبتها 53.5%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان 83.6 هاتف نقال في نهاية عام 2017 مقارنة مع 64.3 هاتف نقال في نهاية عام 2010.

¹ الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار

اجمالي عدد خطوط الهواتف الثابتة والنقالة في فلسطين (بالآلاف) ٢٠١٧- ٢٠١٠

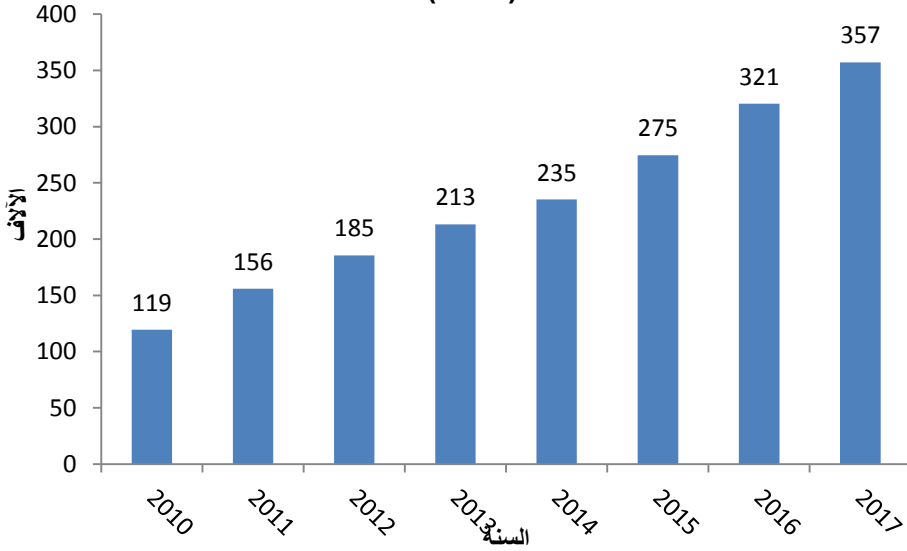


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفقاً لبيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يوجد 18 شركة لخدمات الاتصال اللاسلكي بالإنترنت (FI WI)، و5 شركات لخدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VOIP)، و9 شركات لخدمات النطاق العريض Broad Band، و31 شركة نفاذ للنطاق العريض BSA، و32 شركة لتقديم خدمات القيمة المضافة. أما بخصوص عدد الشركات المسجلة لاستيراد أجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية فقد بلغ 69 شركة في العام 2017.

كذلك ارتفع إجمالي عدد مشتركين الإنترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين إلى 357,071 مشترك نهاية عام 2017 مقارنة مع 119,488 مشترك نهاية عام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 198.8%، وبلغ متوسط سرعة الإنترنت 8.58 Mbps نهاية عام 2017 مقارنة مع 0.5 Mbps نهاية عام 2010.

عدد مشتركى الانترنت فائق السرعة في فلسطين ٢٠١٧-٢٠١٠
(بالآلاف)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 أن الأسر الفلسطينية تمتلك 1.7 مليون جهاز نقال ذكي، حيث أن نسبة 96.6% من الأسر في فلسطين لديها هاتف نقال بواقع 97.2% في الضفة الغربية و95.7% في قطاع غزة، وأن نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً نقالاً ذكياً في فلسطين بلغت 84.2% بواقع 89.8% في الضفة الغربية و75.5% في قطاع غزة.

أما بالنسبة للأسر التي تمتلك جهاز حاسوب (حاسوب مكتبي أو لاب توب أو تابلت وأياد) فقد أظهرت النتائج أن نسبة 43.1% من الأسر في فلسطين لديها جهاز حاسوب بواقع 48.9% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الأسر التي يستخدم أفرادها الحاسوب 61.4%، بواقع 62% في الضفة الغربية، مقابل 60.4% في قطاع غزة. كما أظهرت البيانات أن نسبة 51.7% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت في العام 2017، بواقع 60.6% في الضفة الغربية، و38% في قطاع غزة.

جدول رقم (65): المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة

المؤشر	2004	2006	2009	2011	2014
نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب	26.4%	32.8%	49.2%	50.9%	63.1%
نسبة الأسر التي لديها خدمة إنترنت	9.2%	15.9%	28.5%	30.4%	48.3%
نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون	93.4%	95.3%	95.7%	96.7%	97.1%
نسبة الأسر التي لديها DVD	-	10.4%	21%	20.4%	20.7%
نسبة الأسر التي لديها خط هاتف ثابت	40.8%	50.8%	47.5%	44%	39.8%
نسبة الأسر التي لديها هاتف نقال (محمول)	72.8%	81%	92.4%	95%	97.8%
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب	35.7%	50.9%	57.1%	53.7%	60.2%
عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 من السكان	-	5.7	9.3	10.4	18.4
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت	11.9%	18.4%	32.3%	39.4%	53.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT_Main

جدول رقم (66) : نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيت حسب المنطقة، 2017

أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كمبيوتر مكتبي	15.6%	19.9%	9%
لاب توب	27.9%	31.6%	22.2%
تابلت وآيباد	17.7%	19.8%	14.3%
هاتف ذكي	84.2%	89.8%	75.5%
انترنت في البيت	51.7%	60.6%	38%
جهاز تلفزيون عادي	40.3%	30.4%	55.9%
جهاز تلفزيون LCD, LED	60.1%	75.3%	36.4%
لاقط فضائي	90.3%	94.3%	84.1%
خط هاتف ثابت	33.7%	40.1%	23.7%
خط هاتف نقال	96.6%	97.2%	95.7%

• البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT

- صناعة البرمجيات:

تعتبر صناعة البرمجيات من الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في ظل تطور اقتصاد المعلومات وتعزيزه في كافة المجالات الاقتصادية، حيث أن حزمة من برامج الكمبيوتر تعادل آلاف الدولارات، في حين لا تتعدى قيمة وسيط التخزين الذي يحمل هذه البرامج عدة دولارات، وتحتاج هذه الصناعة إلى الإبداع والابتكار أكثر من الحاجة لرأس المال، حيث يكفي قيام مجموعة من المتخصصين في علوم البرمجة بتكوين شركة تضم مجموعة أجهزة كمبيوتر يتم من خلالها تصميم برامج إبداعية وابتكارية خاصة بالمهارات الإدارية والإنتاجية والتقنية لتكون جاذبة للتسويق الخارجي بملايين الدولارات وتحتل هذه الصناعة المرتبة الثالثة في الولايات المتحدة الأمريكية بين الصناعات الكبيرة السيارات والالكترونيات من حيث القيمة المضافة، وتمتلك الكثير من الدول من ضمنها فلسطين العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة في ظل التطور المعرفي والتقني العالمي، إلا أن قرصنة برامج الكمبيوتر يُعد أحد أهم معوقات هذه الصناعة ويسبب آثاراً اقتصادية مدمرة تهدد مختلف الصناعات الابداعية التي تنعكس على ضعف التجارة الالكترونية⁽¹⁾.

كذلك تساهم الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر - الصناعات الثقافية - بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، خاصة في عصر مجتمع المعلومات الذي اكتسبت فيه حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة كسلعة يمكن أن تباع وتشتري محلياً ودولياً. وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وساهم في خلق سلع جديدة واستغلال إبداعات الرياديين والمفكرين وتطوير مهاراتهم.

- المعرفة والابداع في فلسطين:

تُعد المعرفة من أهم المقومات الأساسية لتحفيز عملية الإبداع، ولأن المعرفة المتمثلة في رأس المال البشري تعتبر عنصر الإنتاج الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني، فإن تطوير العنصر البشري وتزويده بالمعرفة اللازمة ومن ثم استغلاله

¹ شعبان أبو العز المحلاوي، اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 343.

بالطريقة المناسبة يعد عاملاً مهماً في توفير البنية التحتية اللازمة للإبداع وبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

ومن التعريفات الدولية للإبداع، تلك الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تعرف الإبداع على أنه التغيير الذي يعمل على تسريع وتحسين طريقة فهم وإدراك وتطوير وإنتاج السلع والخدمات الجديدة أو طرق الإنتاج المستخدمة. وهو أيضاً التغيير الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين حياة الناس وبناء مجتمعات أفضل⁽¹⁾. كما تُعرف الريادة على أنها عملية التعريف المستمرة للفرص الاقتصادية والبناء عليها في تطوير وإنتاج وبيع السلع والخدمات الجديدة، وفي تقرير آخر عن تعريف الريادة، تم تعريفها على أنها القدرة على جمع أو استغلال المصادر من أجل اصطياد فرص الأعمال. أما في التقرير الصادر عن المنظمة عام 2001 عن ريادة الشباب فتم تعريف الريادة على أنها القدرة على إيجاد فرصة عمل حرة⁽²⁾.

يعتبر القطاع الخاص المسؤول بشكل أساسي عن تطوير الأفكار والمنتجات الابتكارية، باعتباره القطاع الرئيس عن توفير السلع والخدمات للسوق المحلي والخارجي، وقد أظهرت دراسة حول الابتكار ومعوقاته في قطاع الخدمات في فلسطين خلال العام 2015 أن أداء الأنشطة الابتكارية ضعيفاً، حيث أشارت إلى أن نسبة 5.3% من المنشآت قامت بتقديم منتجات ابتكارية، و3.8% قامت بتقديم منتجات ابتكارية جديدة في الإنتاج، بينما نسبة 14.4% قامت بتقديم ابتكارات جديدة في طرق التسويق والدعاية، فيما أشارت غالبية المنشآت إلى أن المعوقات الخارجية تحدُّ بشكل كبير من قدراتهم على الابتكار، وبشكل رئيس عدم وجود قاعدة تكنولوجية ومعرفية في فلسطين باعتبارها المنصة الأساسية للإبداع. كذلك أوضحت نسبة كبيرة من المنشآت بعدم وجود تمويل من خارج المنشأة لعملية الابتكار والتي يعتبرها مكلفة لهم⁽³⁾.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، رام الله - فلسطين، أغسطس 2016، ص10.

² المرجع السابق، ص19.

³ رايح مرار، ورقة خلفية حول رعاية الإبداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية : الواقع والمعوقات، جلسة طاولة مستديرة "5"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، أيار 2017 رام الله، ص6.

وفي دراسة حديثة عن دور الشراكة ما بين القطاع الصناعي والحكومة والجامعات شملت 350 منشأة صناعية، اتضح أن الأداء الابتكاري كان ضعيفاً في معظم الأنشطة الصناعية، حيث لم تقدم غالبية المنشآت الصناعية خلال الفترة 2014 - 2016 أي جديد على المنتجات سواء من حيث الإنتاج والتنظيم، أو التسويق، وبالنسبة لمعوقات الابتكار أشار نسبة 53% من عينة الدراسة لوجود نقص في التمويل الخارجي والخاص بالبحث والتطوير والابتكار، ونسبة 54% أوضحوا بضعف الإطار القانوني الخاص بحماية الملكية الفكرية والابتكارات، ونسبة 53% بضعف دور الحكومة في دعم وتشجيع الابتكار، ونسبة 50% بعدم وجود بنية تحتية أو قاعدة تكنولوجية ومعرفية خاصة بالبلد، ونسبة 52% إلى ضعف التشجيع والمحفزات الخاصة بالابتكار⁽¹⁾. وأشار 2% فقط إلى أن الحكومة قدمت لهم دعماً مالياً لتشجيع البحث والتطوير وإنتاج المعرفة، وأن 3% قدمت لهم الحكومة حوافز ضريبية من أجل تشجيعهم على الابتكار وتطوير سلع جديدة، فيما أكد 3% الحصول أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الحكومة خاصة بالبحث والتطوير وتدريب الموظفين، بينما أشار 10% إلى أن الحكومة ساهمت في تسهيل تصدير المنتجات الابتكارية وفتح أسواق جديدة عن طريق الاتفاقيات التجارية المبرمة مع كثير من الدول.

وبالنسبة للعوامل الداخلية أشار 53% إلى نقص القدرات المالية لديهم الخاصة بالبحث والتطوير وابتكار منتجات جديدة نتيجة لارتفاع تكلفتها، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ضعف الابتكار لدى عدد كبير من المنشآت هو انخفاض الشراكة والتواصل مع الجامعات التي تعتبر المصدر الأساسي للعلم والتكنولوجيا وتوليد الأفكار الجديدة ومصدراً أساسياً لأنشطة البحث والتطوير ذات التكلفة المنخفضة،

¹ المرجع السابق، ص 6.

حيث نسبة 18% من المنشآت أشارت لوجود نوع من الشراكة مع الجامعات في يخص المعرفة اللازمة لتطوير منتجات جديدة أو تحسين نوعية المنتجات الحالية⁽¹⁾.

ومن أهم العوامل التي تمنع الشباب في فلسطين من بدء المشاريع الريادية هو الخوف من الفشل، حيث يتبين من مسح السكان البالغين أن 41% من الشباب في الفئة العمرية (18-34) يرون بأن الخوف من الفشل يمنعهم من البدء بمشاريع ريادية، ويرجع هذا لارتفاع درجة المخاطرة البدء بمشروع ريادي ضمن حالة عدم الاستقرار وسلوك سلطات الاحتلال وإجراءاته المحبطة للاستثمار، إضافة للنظرة الاجتماعية السلبية اتجاه الفشل وعدم وجود شبكات أمان لإسناد المشاريع الريادية⁽²⁾.

يُعدّ العنصر البشري أهم الركائز الأساسية في عملية الإبداع، إلا أن الإبداع ليس عملية فردية أو جهداً فردياً يمكن فصله عن البيئة المحيطة، بل يعتبر نتاج عملية تفاعلية وتشاركية بين عناصر مختلفة بعضها داخلي خاص بالمؤسسة التي تقوم بالإبداع، وبعضها خارجي متعلق بالبيئة الخارجية التي تحيط بعملية الإبداع.

وعند الحديث عن معوقات الإبداع، فإنه من الضروري التطرق إلى كل العناصر المختلفة التي تشكل منظومة الإبداع في أي بلد ما، ابتداء من النظام التعليمي الذي يشكل الرافد الأساسي للمعرفة التي يحتاجها الفرد من أجل تطوير قدراته على التفكير والإبداع، إلى البيئة المؤسسية والمتعلقة بالأنظمة والقوانين المحفزة للابتكار، ووجود إطار حكومي داعم ومشجع لعملية الابتكار سواء من ناحية مادية أو فنية، كذلك البنية التحتية اللازمة لتطوير منظومة الإبداع خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً البيئة الداخلية الخاصة بمنشآت الأعمال نفسها والتي من شأنها توفير الدعم المادي والتكنولوجي، وتوفير المناخ المناسب داخل المؤسسة الذي يحفز الموظفين على الإبداع والبحث والتطوير.

¹ المرجع السابق، ص 6.

² سمير عبد الله وآخرون، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماب"، رام الله، 2014، ص 19.

وقد أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة عن مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، والتي بحثت معيقات الابتكار في فلسطين من وجهة نظر المؤسسات التي تشكل وتنظم عمل منظومة الابتكار في فلسطين، فإنها تنوعت ما بين مؤسسات حكومية وشبه حكومية، واتحادات صناعات أو شركات أنظمة المعلومات، وحاضنات تكنولوجية، ومؤسسات ريادية. وأظهرت نتائج الدراسة مجموعة من المعوقات أبرزها⁽¹⁾:

- عدم وجود نظام متكامل خاص بالابتكار، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات العاملة في مجال الابتكار والريادة، إلا أن هذه المؤسسات لا تدير وفق نظام واحد أو إطار موحد تتكامل عناصره فيما بينها. وقلة الوعي بأهمية الابتكار لدى القطاعات المختلفة، حيث إن موضوع الابتكار من المواضيع الحديثة في المجتمع الفلسطيني على الرغم من أن الأنشطة الابتكارية لم تغب يوماً عن واقعنا ومؤسساتنا ولو بمسميات ومفاهيم أخرى.
- ضعف الدعم الحكومي لمنظومة الابتكار وفي إنشاء نظام إبداعي ذي فعالية وكفاءة قادر على الارتقاء بموضوع الابتكار في فلسطين.
- عدم وجود دعم حكومي مادي متواصل لعمليات الابتكار، سواء فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير خاصة في الجامعات، رعاية الأفكار الابتكارية، والشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع إبداعية مشتركة، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني الخاص بتشجيع وحماية الابتكار؛ وذلك يتمثل بشكل رئيسي بالقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع.
- ما زال هناك ضعف في البيئة القانونية المحفزة للبحث العلمي والابتكار.
- ما زالت الجامعات تعتمد على طرق تقليدية في التعليم ولم تتحول إلى جامعات ريادية ومحفزة على الابتكار، على الرغم من الجهود التي تبذلها في الفترة الأخيرة في سبيل ذلك.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، مرجع سابق، ذكره، 57.

- تحكم الاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني؛ والذي من شأنه أن يحد من تصدير السلع الابتكارية، وبالتالي انخفاض الحافز لدى المستثمر الفلسطيني للقيام بالأنشطة الابتكارية. بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي جعل من المناخ الاستثماري في فلسطين مناخاً يحمل قدراً كبيراً من المخاطرة، والذي من شأنه أن يضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر مهمة جداً في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى السوق المحلي.
- **الأنشطة الإبداعية:** تشمل الأنشطة الإبداعية أنشطة البحث والتطوير من أجل الوصول إلى الإبداع أو أنشطة تتعلق بتنفيذ الإبداع مثل الحصول على معدات وآلات وبرمجيات وتطوير الأعمال الهندسية والأبحاث والتجارب التطبيقية على أن يكون الهدف منها تحديداً هو تطوير أو ابتكار المنتج أو العملية الإنتاجية. حيث يتأثر البحث والتطوير بشكل أو بآخر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، والتي أثرت بشكل سلبي على كافة الأنشطة الاقتصادية وبخاصة القطاع الصناعي وقدرته على تطوير سلع جديدة وابتكارية، ومنافسة المنتجات المستوردة سواء من "إسرائيل" أو الدول العربية والأجنبية. وانعكس ذلك على حجم الطلب على المعرفة والبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص الذي بالأساس كان الطلب عليه منخفضاً جداً في فلسطين، ولذلك بقيت عملية البحث والتطوير على الرغم من التحسن في بعض مؤشراتها خلال السنوات الأخيرة محدودة بشكل كبير، مشتتة، تقتصر إلى حد كبير على الجامعات، وغير مغذية لعملية التطوير والإنتاج والابتكار في القطاعات الإنتاجية المختلفة".

بلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية في العام 2013 ما يقارب 61.4 مليون دولار فقط، أي أقل من 0.01% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، وتعتبر هذه النسبة الأقل على مستوى الدول العربية، مما يدل على ضعف الإمكانيات المادية وضعف الاهتمام والإدراك من قبل الجهات المختلفة بأهمية

البحث والتطوير كرافعة أساسية للاقتصاد. وتشكل حصة القطاع العام من إجمالي الإنفاق بحوالي 65.1%، تلتها الجامعات بنسبة 23% ومن ثم القطاع غير الحكومي بنسبة 20.9%. أما عن مصادر التمويل الخاص بالبحث والتطوير، فشكل الدعم الخارجي النسبة الأكبر بواقع 26.9%، والجهات الحكومية بنسبة 22.3%، والمؤسسات غير الحكومية بنسبة 21.8%، و 18.7% تمويل ذاتي، و 4.1% فقط من المؤسسات الأكاديمية.

وفيما يتعلق بمخرجات قطاع البحث والتطوير، فقد بلغت عدد الأبحاث في مجال البحث والتطوير 4,205 بحثاً، شكلت الدراسات والاستشارات 26.7% منها، والبحوث الأساسية 34.4%، فيما شكلت البحوث التطبيقية 30.6%، والبحوث التجريبية 8.3%.

وفي هذا السياق يتطلب وضع خطة ناجحة للتطوير الصناعي تحتاج إلى اعتماد وتنفيذ خطة للإبداع والابتكار، في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي. هذا بدوره يتطلب توفير البنية الأساسية للبحث والتطوير مخصصة لأهم الفروع الصناعية الإنتاجية والتصديرية وتعزيز دور المجلس الأعلى للإبداع والتميز في تطوير وترسيخ مفاهيم الإبداع في المجتمع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من خلال توجيه مهارات الخريجين العاطلين عن العمل اتجاه الفرص الاستثمارية الناجحة.

سادساً: القطاع الاقتصادي غير المنظم

الاقتصاد غير المنظم هو الاقتصاد المقابل للاقتصاد المنظور أو المعلوم، ويوجد العديد من التسميات له والتي من بينها مسميات الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المنظم، أو الاقتصاد المغمور، أو اقتصاد الظل، أو أو الاقتصاد الثاني، أو الاقتصاد غير المسجل أو المرخص رسمياً.

مفهوم القطاع غير الرسمي (المنظم):

تميز استخدام مصطلح "القطاع غير الرسمي" بقدر كبير من عدم الدقة في البداية، وما زال حتى الآن يثير إشكاليات في التمييز بينه وبين مصطلح "القطاع الرسمي". وقد ارتبط مفهوم القطاع غير الرسمي منذ نشأته بالحضر، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر، وفي بعض الأحوال يعبر المصطلح عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية و/ أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن، على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي⁽¹⁾.

توسع قطاع العمل غير المنظم:

"يشهد توسعا متواصلا ليرى البعض فيه ميزات إيجابية، كونه يسهم في التخفيف من البطالة، في حين ينتقد آخرون فكرة عدم وجود غطاء حمائي المتمثل بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لمن يعمل تحت مظلة هذا القطاع⁽²⁾. كذلك توسع القطاع غير المنظم ليشمل مختلف الأعمال الزراعية المنزلية، والصيانة، والخدمات المختلفة مثل النقل والوساطات التجارية والعقارية، والتجارة غير المنظمة، مثل البيع على الأرصفة والباعة المتجولين، والتعليم الخصوصي، وكذلك أفراد العائلة من العاملين بدون أجر، والبرمجة وتصميم المواقع الالكترونية، وصيانة أجهزة الحاسوب

¹ صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، الموقع الالكتروني للدكتور <http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056>

² رانيا الصرايرة، العمل غير المنظم: انتهاك حقوق وحرمان من مميزات الحماية، 28 حزيران / يونيو 2016، الانترنت.

والتصوير وأجهزة الستلايت وغيرها التي لا تتم من خلال وحدات اقتصادية (مؤسسات) مسجلة لدى الجهات الحكومية الرسمية. ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية

وفي هذا السياق فإن المنشآت غير المنظمة هي تلك التي تفتقر للسجلات الضريبية، أما إنتاجها فيبيع جزء منه على الأقل في السوق. أما العمالة غير المنظمة فتعرف على أنها جميع العاملين في المنشآت في القطاع غير المنظم. وهم الذين لا يتمتعون بجميع المزايا العمالية التي فرضها القانون الفلسطيني مثل الإجازات المرضية والسنوية مدفوعة الأجر⁽¹⁾.

ويعمل القطاع غير المنظم بشكل مواز مع الاقتصاد المنظم وتستفيد منه بعض القطاعات المنظمة والمستهلكون لخفض التكلفة والأسعار، وتستفيد منه العمالة التي خرجت من القطاع المنظم أو تنخفض أجورها أو لا تستطيع العمل فيه للحصول على دخول تمكنها من مواجهة تكاليف الحياة وتأمين لقمة عيش لأسرها .

وتحاول اقتصادات متعددة التحكم بالاقتصاد غير المنظم من خلال وضع العقوبات والتنمية والتعليم والتوعية، بينما يرى كثير من المختصين أفضلية استغلال وتدعيم أدواره الإيجابية في مجالي النمو وتوظيف العمالة ومحاربة الفقر. ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي، وآخر غير رسمي .

ويشمل الاقتصاد غير الرسمي قسمين مختلفين، هما⁽²⁾:

1- قطاع المشروعات الصغيرة: وهو الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرسمي، وهو أيضا القطاع الذي يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويمثل نحو 25% من الاقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن

¹ بلال الفلاح، القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2014، ص vi + v.

² المرجع السابق.

القطاع المنتج من الاقتصاد غير الرسمي يتمتع بقدرة كبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل، كما يلبي احتياجات فئات الدخل المنخفضة.

2- قطاع العمل العشوائي: ويمثل استراتيجيات البقاء للفقراء، ويمثل حوالي 75% من الاقتصاد غير الرسمي، ويجب العناية به في إطار استراتيجيات محاربة الفقر، عن طريق التحويلات المباشرة.

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التي تبدو واضحة في مجالات عديدة، مثل: صناعات الملابس، والأخشاب، وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي.

في الوقت الذي تنتشط حركة العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم للدفاع عن حقوقها، فتمة غياب عربي ملحوظ عن هذه المنظمات؛ وذلك لأسباب عديدة، منها: ضعف حركة المجتمع المدني وطغيان الدولة وعرقلتها أحياناً لهذه الحركة، علاوة على تدني الثقافة لدى شريحة العاملين في القطاع غير الرسمي ذاتها وانغلاقها على همومها المحلية دون الانفتاح على الحركات العالمية.

وتراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 30% - 40% للعديد من البلدان النامية، وبازدياد حجم القطاع غير المنظم، ظهر العديد من الدراسات التي تناولت تأثيره الاقتصادي، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية، غالباً، إلى حجم البطالة الواسع، وتزايد نسبة الفقر والفقر المدقع التي فرضت ظروفاً قاهرة على آلاف أرباب الأسر الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً، اللجوء إلى هذا النمط من الاقتصاد غير المنظم المنتشر عبر آلاف المهن الفردية كالباعة المتجولين للعديد من السلع والملابس والخضار وغير ذلك، إلى جانب العاملين في قطاع النقل

والمواصلات والإنشاءات غير المنظمة، وكل ذلك ارتبط بالمشاكل التنموية والاحتياجات التي تلبي الحد الأدنى من متطلبات الأسر الفقيرة.

انتشر الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد الفلسطيني بصورة كبيرة نتيجة للظروف السياسية التي مر بها الاقتصاد عموماً، ونتيجة مباشرة للانقسام الذي جرى منذ 12 عاماً وأدى إلى المزيد من أوضاع ومظاهر الركود وتزايد انتشار البطالة والفقر، الامر الذي دفع اتساع مساحة الاقتصاد غير المنظم في قطاع غزة خصوصاً، حيث لجأت الأسر الفلسطينية لفتح المشاريع الاسرية المدرة للدخل والمشاريع الصغيرة إما بدعم من الأهل أو من خلال الاقتراض لتلك المشاريع الصغيرة التي تحتاج لرأسمال صغير من أجل توفير مصدر دخل ثابت، رغم انتشار كثير من المشاريع المتشابهة كالماركات أو محلات الحلويات أو الأدوات المنزلية وغيرها.

كذلك لا بد من الإشارة إلى القرار الخاطيء للسلطة الفلسطينية الذي طالب موظفي القطاع بعدم الالتحاق بوظائفهم في غالبية مؤسسات السلطة في القطاع، بذريعة حصار حركة حماس، مما دفع نسبة عالية منهم للبحث عن أعمال إضافية أخرى في إطار الاقتصاد غير المنظم، ثم تفاقم الأمر بقرار السلطة الفلسطينية إحالة الآلاف من الموظفين للتقاعد المبكر، وترافق مع ذلك القرار تخفيض رواتب جميع موظفي السلطة في قطاع غزة بنسبة 50%، الأمر الذي فاقم بدرجات خطيرة من أوضاع ومظاهر العوز والفقر المدقع في أوساط الموظفين وعائلاتهم، ومن ثم اضطرارهم إلى دخول سوق العمل غير المنظم عموماً ودخول بعضهم إلى المشاركة الإكراهية في إطار الإطار الخفي أو الأسود المرتبط بالعديد من الاعمال غير المشروعة.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، لا يجب أن يغيب عن تحليلنا للأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وما نتج عنها من مظاهر البطالة والفقر وغير ذلك، يعود السبب الرئيسي إلى الحصار والعدوان الصهيوني المتصل طوال العقود الماضية عموماً، وسنوات الانقسام بشكل خاص.

وفي هذا السياق أشير إلى أن القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية يحتل موقعاً متميزاً من حيث حجم الأنشطة التي تمارس في إطاره، واستيعابه لعدد كبير من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى المرونة العالية التي يتميز بها، والتي تؤهله للتكيف والاستجابة مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ عليه

بلغ عدد المنشآت غير المنظمة في الاقتصاد الفلسطيني 62,493 منشأة عام 2008. وتشكل نسبة 49.7% من إجمالي عدد المنشآت، وتتوزع هذه النسبة بنسبة 45% في الضفة الغربية و 66% في قطاع غزة. وأن الغالبية العظمى من مالكي هذه المنشآت يعملون لحسابهم الخاص بنسبة 86%، وتمتلك الإناث نسبة 13.6% من المنشآت غير المنظمة مقابل 9.4% مملوكة للإناث في القطاع المنظم. كذلك بالنسبة للتعليم فإن غالبية مالكي المنشآت غير المنظمة أقل تعليماً، إذ بلغت نسبة الحاصلين على تعليم عالي 10% مقابل 21% في القطاع المنظم⁽¹⁾. أما بخصوص حجم المنشآت، تعتبر المنشآت غير المنظمة أصغر حجماً، حيث 60% منها تشغل عاملاً واحداً، مقابل 42% في المنشآت المنظمة. أما تلك التي تشغل خمسة عمال فأكثر فتشكل حوالي 7% من مجمل المنشآت غير المنظمة، مقابل 17% في المنشآت المنظمة.

وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي، توجد اختلافات واضحة بين القطاع المنظم وغير المنظم. إذ يضم القطاع الزراعي حوالي 23% من إجمالي المنشآت غير المنظمة، مقابل 2% من المنشآت المنظمة. وبذلك تشكل المنشآت الزراعية غير المنظمة ما نسبته 95% من إجمالي المنشآت الزراعية. كذلك تعتبر غالبية المنشآت العاملة في قطاع البناء هي منشآت غير منظمة، حيث تشكل المنشآت غير المنظمة ما نسبته 77% من إجمالي المنشآت في قطاع البناء. فيما بلغت نسبة المنشآت غير المنظمة في قطاع المواصلات، التخزين، والاتصالات نحو 5% فقط. أما بالنسبة لباقي النشاطات الاقتصادية (صناعة، وتجارة وفنادق ومطاعم،

¹ بلال الفلاح، 2014، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦ + ٧٧.

وخدمات أخرى) فتقارب فيها نسب توزيع المنشآت من حيث كونها منظمة أو غير منظمة إلى حد كبير⁽¹⁾.

أما بالنسبة لخصائص العاملين في المنشآت غير المنظمة، "بلغ عدد العاملين في القطاع غير المنظم 152,262 عامل ويمثلون حوالي 36.35% من مجموع العاملين في القطاع الخاص. كذلك تبين أن ثلثي العاملين في القطاع غير المنظم أي بنسبة 66.5% هم أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، بينما شكلت هذه الشريحة 6% فقط من العاملين في القطاع المنظم. ومن حيث النوع الاجتماعي، بينت الدراسة أن نسبة الإناث العاملات في القطاع غير المنظم بلغت 40% مقابل 19% من النساء يعملن في القطاع المنظم"⁽²⁾.

وبخصوص مستوى التحصيل العلمي، تشكل نسبة العاملين الذين حصلوا على تعليم عالي في القطاع غير المنظم 17.5% من إجمالي العاملين فيه، مقابل 29% من إجمالي العاملين في القطاع المنظم. أما نسبة العاملين في القطاع غير المنظم من الحاصلين على تعليم أقل من المستوى الثانوي فقد بلغت 70% من إجمالي العاملين فيه، مقابل 55% في القطاع المنظم. أما بالنسبة لأجور العاملين، فقد أظهرت النتائج أن معدل الأجر اليومي للعاملين في المنشآت غير المنظمة أقل بنسبة 27% عن معدل أجور العاملين في المنشآت المنظمة.

كذلك فإن غالبية مالكي المنشآت غير المنظمة 57% يعتمدون في تمويلهم على المدخرات الشخصية، إضافة إلى ذلك فإن 23% يعتمدون على قروض شخصية بدون فوائد، والتي يكون مصدرها عادة الأهل أو الأصدقاء. أما من يقترضون من البنوك، فلم تتجاوز نسبتهم 1% من أصحاب المنشآت. هذا وقد أفاد معظم هؤلاء أن الحصول على تمويل يعد أحد التحديات التي تواجههم.

¹ المرجع السابق.

² المرجع السابق.

مشاكل القطاع غير المنظم:

تمثل مشكلة هذا القطاع، أن العاملين فيه يفتقرون إلى الحدود الدنيا من الحقوق العمالية الأساسية، ويصنفون ضمن الفئات "الأشد فقراً بين العاملين بأجر". ويلاحظ الاتساع الدائم لهذا النوع من الأعمال بسبب انتشار واتساع رقعة الفقر، وتزايد معدلات النمو السكاني، البالغة (3.5%)، إلى جانب ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين، والتطورات التقنية المتسارعة التي تمكن العاملين من العمل من منازلهم.

ويتعرض غالبية العاملين في القطاع غير المنظم لانتهاكات شديدة في شروط العمل، ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويحوّله إلى استقرار هش، ويمكن أن ينفجر في أي لحظة. ومن جانب آخر، تعد القطاعات غير المنظمة من فئة المتهربة ضريبياً، ولا ينعكس توسعها على الإيرادات العامة للبلاد.

وكلما كبر حجم هذا القطاع ازدادت آثاره السلبية والتمثلة في حرمان الخزينة العامة من موارد أصيلة من ضرائب ورسوم تسجيل، وغياب ضبط جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للمجتمع لأنها ببساطة خارج قوانين وإجراءات السوق الرسمية، ثم حجم الأضرار التي تلحق بصغار العاملين الذين عادة يحرمون من حقهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيره من تأمينات وحقوق عمالية ومن الحماية القانونية بشكل عام، وعلينا أن نتصور حجم هذا الضرر حينما يقفز هذا القطاع ويقارب نصف الاقتصاد الكلي .

وتذهب أضرار اتساع القطاع غير المنظم أبعد من الحقوق العامة، إلى حقوق المجتمع والأفراد ومتلقي الخدمات، من الشكوى من أداء بعض المهن ورداءة بعض الخدمات المهنية التي تقدم، وعدم وجود ضابط أخلاقي ولا قانوني لها مثل بعض أعمال الإنشاءات الصغيرة، الأعمال المدنية، أعمال الصيانة في المنازل وغيرها من صناعات وأشغال صغيرة في الأغلب ما يجعل من الصعب الرقابة عليها، في الوقت الذي تعد معظم المهن في هذا القطاع مفتوحة ولا يوجد معايير تضبط من يمتنها .

مقترحات لتطوير المنشآت العاملة في القطاع غير المنظم:

1. دعوة الجهات البحثية ذات الصلة لوضع تعريف ومعايير موحدة للقطاع غير المنظم، بما ينسجم مع التعاريف والمعايير الدولية.
2. دعوة الجهاز المركزي للإحصاء إلى تضمين استمارات التعداد العام للسكان لأسئلة يمكن استخدامها في توفير قاعدة بيانات أساسية عن هذا القطاع.
3. دعوة كافة الجهات المهتمة بتوفير الإحصاءات مثل: وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية ووزارة الزراعة، ووزارة العمل إلى البدء بتوفير البيانات وزيادة الاهتمام بهذا القطاع.
4. تطوير سياسات "التعاقد من الباطن" مع القطاع الرسمي؛ إذ أنه من أهم الأدوات المتاحة لتطوير المكون الإنتاجي للقطاع غير المنظم تشجيع عمليات "التعاقد من الباطن"، بين وحدات القطاع المنظم (الخاص والعام) وبين وحدات القطاع غير المنظم، خاصة المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الإصلاح والصيانة الصغيرة. ويمكن أن تلعب غرف التجارة والصناعة دوراً ملموساً في ذلك.
5. الاهتمام بتطوير الصناعات اليدوية والحرفية، وخاصة التي لها طاقة تصديرية في المستقبل، مثل: مشغولات المعادن الحرفية، والمنتجات الجلدية، والملبوسات التراثية والمطرزات.
6. تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط، خصوصاً لأصحاب الأنشطة العاملة خارج المنشآت (المتجولين). والاستمرار في إقامة أسواق شعبية لتجميع الباعة المتجولين في أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها.
7. ومن أجل تقليص حجم القطاع غير المنظم، يجب تحفيز المنشآت غير المنظمة للانضمام إلى القطاع المنظم عن طريق تذليل التحديات أو المصاعب التي تواجه تلك المنشآت.

ظاهرة الإقتصاد الخفي:

الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل هو اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية أو اللاعلنية)، متعدد الغايات لكنه ذو نزعة اقتصادية، توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء - دائنية ومديونية - ربح وخسارة - تعاملات نقدية ومقايضة - بيع بالآجل وفوري.. إلخ)، وتوجد فيه كل أنواع الفساد والجريمة. وبأغلبه يعتمد على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) ويتضمن أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الالكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (مخدرات وأسلحة)، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع، يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر - الوضع الاجتماعي - الحالة التعليمية.. إلخ) يتواجد في كل الأنظمة (اشتراكية) أم (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ (أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الأسود، أسماء عديدة لمفهوم واحد ازداد الاهتمام به كثيراً في السنوات الأخيرة، من أمثلته موظف في جهة ما يقود سيارة أجرة بعد العمل الأصلي علي سبيل العمل الإضافي، وسباك يقوم بإصلاح ماسورة مياه تالفة لعميل ويحصل علي أتعابه نقداً لكنه لا يقر بهذا الإيراد لجهة الضرائب، ومدرس يقوم بإعطاء دروس خصوصية ولا يقر بذلك لجهة تحصيل الضرائب كلها أمثلة للاقتصاد الغير رسمي أو اقتصاد الظل⁽¹⁾. ومن الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أيضاً وغير النظيفة في الوقت ذاته والتي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الخفي: تجارة المخدرات وتجارة السلع المسروقة والسلع المهربة ولعب القمار وتهريب البشر بين الدول والرشاوى والاختلاسات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعة واختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص، والمقايضات غير الرسمية وغير المشروعة بالسلع والخدمات والمصالح والمنافع التي تقود إلى الفساد الإداري والمالي .

¹ عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار، الحوار المتمدن، العدد 3391، 2011/6/9 .

ويشمل اقتصاد الظل أنشطة اقتصادية مشروعة ونظيفة ولا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة مثل كافة الأعمال المنزلية التي يقوم بها أفراد الأسرة الواحدة أو بمساعدة جيرانهم وأقربائهم في المناسبات المختلفة وهي التي لا يتم تسويقها بل يتم استهلاكها داخل المنزل مثل طهي الطعام وتنظيف الملابس وتنظيف المنزل والعناية بالحدائق المنزلية وأعمال الصيانة الخفيفة للمنزل أو لبعض الأجهزة والأدوات.

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي يندرج تحت سقفه نوعان يرفعان هذا الشعار:

- النوع الأول يتعامل بسلع أو يقدم خدمات مسموحاً بها مثل ورشة غير مسجلة، نجار لا يحمل رخصة من الجهة المختصة، مدرس يعطي دروساً خصوصية دون علم الجهات المسؤولة وهو يسمى الاقتصاد غير الرسمي⁽¹⁾.
- أما النوع الثاني فيقدم خدمات أو يتاجر في سلع غير مشروعة قانوناً مثل تجارة الأسلحة، الرشاوي، تجارة الأعضاء البشرية، التهريب الضريبي ويسمى الاقتصاد الأسود، أو المشين أو اقتصاد الجريمة.

وبغض النظر عن مسماه، هو يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي.

وهنا بالطبع يبرز دور عمليات غسيل الأموال التي تستهدف تعظيم الثروات بشكل غير مشروع عن طريق إخفاء طبيعة وهوية الأموال المحصلة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها ضمن الإطار المشروع.

¹ ما هو الاقتصاد الخفي؟ وكيف يتحرك؟ وما أسبابه وآثاره؟ - الانترنت.

أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي⁽¹⁾:

- يساهم التفاوت الكبير في الدخل وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والدنيا لمتطلبات المعيشة لأصحابها في تشجيعها على البحث عن وظائف إضافية لسد الحاجة أو اتخاذ النهج غير المشروع في تلقي رشاوي أو القيام بأنشطة مخالفة للقانون .
- غياب دور الحكومة فيما يتعلق بمعالجة حاسمة للفساد بكل أشكاله، وضعف تغطيتها لمراقبة حركة الأسعار ونقص السلع في الأسواق مما يشجع بعض الفئات على استغلال ذلك للقيام بدور تكميلي وتحقيق مكاسب طائلة خارج الإطار القانوني الرسمي للدولة.
- ضعف مخرجات التعليم يساهم في توسع هذا النوع من الاقتصاد، حيث إن تزايد أعداد الخريجين غير المؤهلين يعني عدم توافقهم مع متطلبات سوق العمل في وظائف جيدة، ومن ثم يكونون على استعداد للعمل في أنشطة أقل كفاءة لا تتبع أطراً تنظيمية خاضعة لمراقبة الحكومة.
- الأنظمة الضريبية غير العادلة هي التي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات.
- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل، إضافة لتعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.
- ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله .
- وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي.

¹ الاقتصاد الخفي - الانترنت.

دور التكنولوجيا في توسيع نطاقه:

ساهم التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الإنترنت، في توسيع نطاق الاقتصاد الموازي أو الخفي لا سيما مع تزايد السرقات التي تتم عبر الإنترنت.

وفي الوقت الذي توجد فيه قنوات شرعية معروفة عالمياً لتحويل الأموال، وعقد وإتمام الصفقات، تبقى هناك نوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال غير مشروعة مثل النصب الإلكتروني، ووجود شركات سمسرة وهمية للتجارة في العملات والعديد من الأصول والتي تستهدف جمع الأموال عن طريق الخداع.

خصائص اقتصاد الظل:

- أمكننا طرح عدد من السمات الرئيسية التي تصفه وتُعد بمثابة خصائص له وهي:
- وجود الاقتصاد غير الرسمي بمثابة دليل على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي طلب السكان المعنيين به.
- إن الاقتصاد الخفي ليس ظاهرة جديدة بل إنها توجد في كل العصور تقريباً، ولكنها أخذت تتعاظم في نهاية القرن التاسع عشر مع تجارة التبغ غير المشروعة وصناعة المشروبات الكحولية في أواسط القرن الماضي وتجارة المخدرات في القرن نفسه.
- إن طبيعة الاقتصاد غير الرسمي هلامية وصعوبة ضبط حدوده ووجود عدة عقبات أمام التعرف عليه وفي مقدمتها صعوبة الإعلام والاستعلام عنه وذلك بأنه عالم مغلق إلى حد كبير أمام مختلف وسائل الإعلام.
- إن نصيب الخيال في معالجته يكون في أغلب الأحيان أكبر من نصيب الواقع لأنه عالم عتيق وتنقصه الشفافية خاصة فيما يتعلق بموضوع الحسابات الذي يبقى في المنطقة المظلمة.

إن الاقتصاد الخفي هو أكثر إدراكاً للربح من الاقتصاد الرسمي لذلك يلجأ إليه كثير من القوى العاملة.

- العاملون في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية ، إذ أنه لا يوجد أي دور للشهادات والى مستويات التعليم أي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه إذ شمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية.

الآثار الاقتصادية لاقتصاد الظل:

- 1- اقتصاد الظل يؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبياً على ميزانيتها العامة.
- 2- كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي ، الظاهر ، كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي ، وكذلك سوء إعادة توزيعه.
- 3- كما يؤثر اقتصاد الظل كثيراً على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والاجتماعية التي من المفترض أن يعتمد التعامل بين كافة أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية أولاً.
- 4- اقتصاد الظل يعتبر مظهراً من مظاهر تخلف المجتمعات ، لأن من أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية و البشرية وسوء استغلالها . مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية ، بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية ، لا المصالح الخاصة والربح السريع.

وتقدر قيمة الاقتصاد الموازي بمصر بـ 2.6 تريليون جنيه وهو يساوي حوالي خمسة أضعاف جملة الدخل القومي المصري، وأن الضرائب المستحقة على هذا القطاع لو تم إدراجها في الدخل القومي ستقدر بـ 150 مليار جنيه، وهو قريب من العجز في الموازنة العامة المصرية. وفي الجزائر يتراوح الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي ما بين 20% إلى 30% من الناتج المحلي، أما السعودية وصل حجم الاقتصاد الخفي إلى 549 مليار ريال أي ما يقارب خمس إجمالي الناتج المحلي للمملكة حسب تقارير البنك الدولي لعام 2014⁽¹⁾.

لذلك على الدول وضع خطة استراتيجية طويلة المدى لمحاربة ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال تنمية الوعي الجماهيري بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وأهمية الحاجة إلى تحجيم هذا الاقتصاد، من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة من الناحية التشريعية والإجرائية كإدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغائها، والتشدد في تطبيق العقوبات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحيلولة دون زيادة معدلات الاقتصاد الخفي، وكذلك زيادة أعداد المراقبين والمفتشين في هذا المجال بما يسمح بتقليل كافة أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد لتفعيل أنشطة الاقتصاد الرسمي الذي يحقق التنمية والرخاء لكافة المجتمعات.

¹ مصطفى عبد الرحمن - أسرار عالم الاقتصاد الخفي - بوابة الشرق الإلكترونية - الانترنت - 2015/06/10.

الفصل الخامس

رؤية مستقبلية

بداية أشير إلى أن الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس .. بل هو امتداد لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي توحّد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في ارض وطنه فلسطين.

ان الهدف من إعداد هذه الدراسة توضيح الحقيقة الموضوعية، بالمعنيين الوطني والاقتصادي التي تؤكد على أن لا مستقبل سياسي واستقرار مجتمعي لقطاع غزة بدون ارتباطه الوثيق تاريخياً وراهناً ومستقبلاً بالصفة الغربية كضمانة وحيدة تعزز وتحقق وحدة وتطلعات شعبنا في الأراضي المحتلة عام 1967 من أجل إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوقه التاريخية في فلسطين.

ومن خلال استعراض الفصول السابقة يتضح أن الاقتصاد الفلسطيني عموماً واقتصاد قطاع غزة خصوصاً، يواجه حالة اللايقين في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية المستقبلية القادرة على تعزيز قدرات وإمكانيات الشعب الفلسطيني الاستثمارية والانتاجية، من أجل بناء اقتصاد قوي مستقل قادر على الحد من الاختلالات الهيكلية والتشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، والاعتماد شبه الكامل على السوق الإسرائيلية، وانخفاض الصادرات، وتراجع حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (وبالذات الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل وارتفاع مستويات الفقر والعوز، وبالتالي تراجع القدرة على تنشيط حركة الاقتصاد وزيادة إنتاجية أنشطته الاقتصادية.

إلى جانب أن قطاع غزة بات اليوم مكاناً غير قابل للعيش -حسب العديد من التقارير الدولية والمحلية- حيث أصبحت مؤشرات الحرمان والانهار الاقتصادي لدى أكثر من 80% من سكانه الفقراء واضحة بصورة غير مسبقة، وذلك من خلال عجزهم عن توفير الحد الأدنى من متطلبات احتياجات أسرهم وأطفالهم من الغذاء والدواء والملبس، إلى جانب عدم توفر الحد الأدنى من احتياجات سكان القطاع من الكهرباء^(*) ومن الماء الصالح للشرب، وتلوثها في الكثير من الأحيان بسبب عدم معالجة مياه الصرف الصحي العادمة التي تصب بمعدل 30 ألف متر مكعب يومياً في بحر غزة، إلى جانب تفاقم ظاهرة البطالة المتزايدة التي تصيب حوالي 275 ألف عاطل عن العمل، علاوة على الدور السلبي المتزايد للمنظمات الدولية التي يبلغ عددها حوالي 150 منظمة تنتهج نهج المساعدات الإنسانية والإغاثية، وهو نهج أصاب في الصميم كرامة الإنسان الفلسطيني في قطاع غزة من جهة، وأضر بدرجة كبيرة قدرة الناس والمجتمع على الصمود ، وساهم في إبعاد المؤسسات المحلية على القيام بدورها ضمن بعد وطني وتنموي ، حيث أن تلك المنظمات الدولية تقوم الآن بعملية إحلال تدريجي ، وأصبحت بالتالي متفردة في تمويل وتنفيذ البرامج الإغاثية من جهة ثانية.

إن هذا الوضع الغامر بعوامل الإحباط السياسي والاقتصادي الراهن، دفع فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإعداد تقرير بعنوان: غزة في عام 2020، توصل فيه إلى نتيجة مفعجة تلخص في أن "قطاع غزة لن يكون مكاناً ملائماً للعيش عام 2020".

يقول التقرير: "بحلول عام 2020 ، سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي 2.1 مليون نسمة.. ولا تكاد البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب

* في ظل استنفال أزمة الكهرباء اضطرت الأغلبية الساحقة من عائلات غزة إلى بدائل متنوعة للتيار الكهربائي فرضت على آلاف العائلات تكاليف اكرهية باهضة تقدر حسب دراسة الباحث حسن الرضيع بحوالي 1.5 مليار دولار خلال سنوات الأزمة الممتدة من 2006 إلى 2017.

مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020 ، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية⁽¹⁾.

وحول إمكانية تحقيق الأمن الغذائي ، يقول التقرير: "يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء، حيث تعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (44 %) أو من كونها عرضة له (16 %) ، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص، ويشار إلى أن حوالي 80 % من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات ، في حين يعيش 39 % من السكان تحت خط الفقر جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد"⁽²⁾.

ثم يتناول التقرير ظاهرة تضخم شريحة الشباب، ويشير إلى أن "قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية. يشكّل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51 % من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل 48 % بحلول عام 2020 ، حيث يحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين 0 إلى 14 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" (نسبة الشباب من (15-29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53 % (ومن المتوقع أن تنخفض إلى 50 % في عام 2020).

¹ غزة في عام 2020 - تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب 2012

² المرجع السابق - تقرير الأمم المتحدة.

إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة : أولها، أن نسبة الإعاقة في غزة عالية جداً ، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء)⁽¹⁾.

ويتوصل التقرير في الخلاصة إلى أنه في ظل غياب إجراءات علاجية فعّالة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، سترداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة حتى عام 2020 .

وبدون إجراء من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغيير على عدد الفقراء والمهمشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذي يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020 ، بل وعلى الأرجح سوف يزداد.

ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في عام 2020 ، يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة التي يبذلها الفلسطينيون، لمواجهة جميع الصعوبات⁽²⁾.

وها هو قطاع غزة على أبواب العام الثاني عشر للانقسام وآثاره الكارثية ليس فحسب على مشروعنا الوطني من أجل الحرية والاستقلال فحسب، بل أيضاً على الأوضاع الاقتصادية التي تراجعت طوال سنوات الانقسام، فقد انتهى العام 2018 بعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق تسارع في أدائه نتيجة عودة اقتصاد قطاع غزة إلى الانكماش إثر تقليص الإنفاق الحكومي وتراجع الاستهلاك الخاص، على أثر إجراءات الرئيس، المجحفة والضارة، ضد موظفي السلطة في قطاع غزة وما نتج عنها من تزايد نسب الفقر المدقع علاوة على تزايد مظاهر الاحباط واليأس في صفوفهم،

¹ المرجع السابق - تقرير الأمم المتحدة.

² المرجع السابق - تقرير الأمم المتحدة.

إلى جانب تزايد انكماش أنشطة الزراعة والتجارة والإنشاءات، وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، أعلى مما هي عليه في الأعوام الأخيرة 2015 / 2016 / 2017 / 2018.

ففي ظل استمرار الحصار الذي تفرضه دولة العدو، واستمرار الانقسام والفشل في التوصل إلى المصالحة الوطنية، فإن من المتوقع تفاقم أوضاع الركود الاقتصادي وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الكساد، التي قد تؤدي إلى انهيار معظم مكونات القطاعات الاقتصادية، إلى جانب مزيد من التراجع لأنشطة القطاع الخاص، ومن ثم تزايد أوضاع الفقر والبطالة التي قد تصل إلى أعلى من 55% وما يؤدي إليه ذلك من توليد مظاهر الانحطاط الاجتماعي، ومظاهر التسول واليأس والجريمة بأنواعها في مجتمع قطاع غزة عموماً وفي أوساط الشباب والمرأة والأطفال خصوصاً، إلى جانب تزايد مظاهر الركود عام 2019 في حال استمرار الانقسام، وبالتالي مزيداً من الكوارث والانهيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، فإن توقعات النمو الاقتصادي (للضفة والقطاع) لعام 2019، تشير إلى أن "الأوضاع ستكون أكثر سوءاً من حيث النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وذلك بالاستناد إلى سيناريو الأساس الذي يقوم على فرضيات استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في مناطق السلطة الفلسطينية كما هو عليه خلال 2018، مع تراجع دعم المانحين، ونقص إيرادات المقاصة، وبقاء حركة الأفراد وتداول السلع على المعابر كما هي، واستمرار النمو السكاني على حاله.

وعليه، فإن تنبؤات النمو لسنة 2019 تشير إلى نمو منخفض جداً للناتج المحلي الإجمالي، يبلغ 0.5%، وبالتالي يقل عن نمو 2018 مع انخفاض نصيب الفرد من هذا الناتج ليصل إلى -2%⁽¹⁾.

¹ أ.د. معين رجب - مرجع سبق ذكره.

إن هذا الانخفاض المتوقع في بنية الاقتصاد الفلسطيني ، سيعكس مزيداً من التراجعات الخطيرة على اقتصاد قطاع غزة، ففي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبقة في قطاع غزة، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتوكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في ظل حالة الكساد السائدة في القطاع، والتي انتشرت بعد العدوان الصهيوني 2014، وتفاقت خلال الأعوام 2015 / 2018 ، حيث وصلت نسبة البطالة في منتصف عام 2018 في قطاع غزة 45.8% في مقابل 17.9% في الضفة الغربية.

وفي هذا السياق -كما أشرت في مقدمة هذه الدراسة- فإنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الفلسطينية (17.9%) ينبغي توفير (42) ألف فرصة عمل في قطاع غزة تتطلب توفير 546 مليون دولار على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير (13) ألف دولار، إلى جانب تأمين الاستثمارات المطلوبة للضفة والقطاع معاً ببلغ 1.5 مليار دولار بمجموع إجمالي يصل إلى 2 مليار دولار أي ما يعادل أقل من 2% من إيرادات النفط العربي لعام 2017، لكن ارتهان النظام العربي عموماً وبلدان النفط خصوصاً للسياسات الأمريكية ، والتطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني يجعل من امكانية توفير متطلبات الدعم المالي من الدول العربية النفطية مسألة أقرب إلى الوهم من ناحية أو أنها تكون مشروطة باستسلام شعبنا الفلسطيني لمخططات العدو الصهيوني من ناحية ثانية، الأمر الذي يجعل من النضال لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية الفلسطينية هدفاً رئيسياً لا بد من تحقيقه بما يمكننا من بلورة الأسس والمقومات الاقتصادية والتنموية ضمن الحد الأدنى اللازم للخروج من المأزق الراهن.

وفي ظل المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة اليوم، أشير إلى مجموعة من المؤشرات:

1. انخفاض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 50% عما كان عليه عام 2007 ، إذ أنه بلغ في ذلك العام حوالي 1750 دولار للفرد في السنة، هبط في قطاع غزة إلى حوالي 1000 دولار فقط عام 2017، وهذا يعني انخفاضاً في الناتج المحلي بما يزيد عن 40% قياساً بعام 1999، علماً بأن الأسعار في أسواق الضفة والقطاع أعلى من الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي بلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي 35869 دولار⁽¹⁾ عام 2017، أي أكثر بـ 35 ضعف من الناتج الفردي لقطاع غزة، إلى جانب انخفاض المدخرات، مما يعني أن هناك تراجعاً حاداً في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان الدخل وانخفاض الإنفاق الأسري ، وتأثير ذلك على التراجع الحاد في القوة الشرائية في أسواق القطاع، الأمر الذي راكم عوامل الركود وصولاً إلى حالة الكساد السائدة اليوم في قطاع غزة.
2. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة ، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخياً ، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة .
3. الارتفاع المتوالي للأسعار أدى إلى تغير إكراهي مريع ومذل في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود.

¹ حسين أبو النمل - اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010 ، 2017 - 2017/8/30 - الانترنت.

وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله و لا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة .

4. اتساع حجم البطالة والفقر في قطاع غزة بصورة غير مسبقة، فالبطالة في قطاع غزة عام 2017 وصلت إلى 44.4% ، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 501,800 ألف منهم (75 ألف موظف) في القطاع العام يتوزعون إلى 35 ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و 40 ألف من "حكومة" حماس، إلى جانب (162,375) يعملون في القطاع الخاص منهم حوالي (20) ألف عامل في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما عاطلون عن العمل فيقدر عددهم بحوالي (222,700) عاطل عن العمل، وهؤلاء يعملون ما يقرب من 1,114 مليون نسمة (بمعدل إعالة 1-5) ما يعادل 55% من مجموع سكان القطاع البالغ 2 مليون نسمة) يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو في حالة من الفقر المدقع في ظروف لا يعرفها إلا من يكتوي بنارها .

5. أدت الاجراءات والقرارات المجحفة الصادرة عن الرئيس أبو مازن والسلطة في رام الله الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين بنسبة 50% إلى تزايد مظاهر وأوضاع الحرمان والمعاناة والفقر المدقع والاحباط في صفوف الموظفين.

وفي هذا الصدد، أشير إلى انخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة بالنسبة إلى العاملين في الضفة، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع غزة 60.9 شيكل مقابل 85.5 شيكل في الضفة الغربية، مع العلم أن متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص نحو (40) شيكل ، أما في القطاع الحكومي فقد بلغ (78) شيكل (انخفض إلى النصف منذ شهر نيسان 2017 بسبب تلك الإجراءات المجحفة)، بينما بلغ هذا المتوسط نحو (89) شيكل في الأونروا والمنظمات غير الحكومية ، وفي هذا الجانب فإن الدخل الأكثر

انخفاضاً نجده في قطاع الزراعة الذي لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومي للعامل (29) شكيل فقط ، وفي كل الأحوال فإن أعلى معدلات الفقر في القطاع تنتشر في مخيماته أولاً وفي شرق وشمال محافظة غزة ومدينتي رفح وخان يونس.

إن حديثنا عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت حد الترف المفرج لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات الاستهلاكية الباذخة والتفاخرية الرثة.

على أي حال في ظروفنا الفلسطينية الراهنة ، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة و انخفاض مستوى المعيشة ، بل يشمل أيضاً غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسره من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج و تأمين الاحتياجات الضرورية. والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم، مما سهل و يسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً، يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية، والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى حصار العدو الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه.

6. ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي(٥) للأسر في قطاع غزة في العام 2017:

* وفقاً لمعايير برنامج الغذاء العالمي، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم، وتتاسب أنواقهم، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.

يشهد الأمن الغذائي في قطاع غزة تهديداً خطيراً، إذ تشير التقديرات مع نهاية عام 2017 إلى أن "أكثر من ثلثي الأسر في القطاع تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي، كما تواجه صعوبات يومية في توفير الطعام لأفراد الأسرة، في ظل نقص حاد في الخدمات الأساسية، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، وانعدام أو انخفاض دخل الأسر وارتفاع تكاليف المعيشة. حيث رغم توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، وبالتالي تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى أن عقوبات السلطة الفلسطينية زادت من حدة التدهور غير المسبوق في الظروف الإنسانية.

7. فشل آلية إعادة إعمار قطاع غزة:

أدى الانقسام الداخلي، وعدم إيفاء الأطراف الدولية بتعهداتها المالية خلال مؤتمر المانحين بالقاهرة في تشرين الأول 2014، واستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على السلع ذات الاستعمال المزدوج كالإسمنت والحديد، واستمرار العمل وفق الآلية الدولية - آلية إعمار غزة GRM - إلى تعثر وفشل عملية إعادة الإعمار، حيث بعد أربع سنوات على عدوان 2014، فإن ما بُني لا يتعدى 53% من المنازل التي تضررت بشكل كلي، الأمر الذي فاقم أزمة السكن، في ظل احتياج القطاع إلى حوالي 102 ألف وحدة سكنية، كما تفاقم أزمة السكن أكثر عقب الإجراءات الحكومية التي أدت إلى تعسر المستأجرين من الموظفين على دفع الإيجار.

8. "بروز تحول هيكل في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل (التوظيف)" ⁽¹⁾ ويظهر ذلك في تعاظم دور قطاعات الخدمات، وانحسار حاد

¹ نصر عبد الكريم، وماجد صبيح، دراسة بحثية بعنوان : رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني، مقدمة لمركز فؤاد نصار، وبتنويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2010، ص75.

في دور القطاعات الإنتاجية السلعية في القيمة المضافة وفي التشغيل*، مما ينعكس في ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الإنتاج والتشغيل في المستقبل، وذلك على اعتبار أن قطاعات الخدمات أقل قدرة على خلق فرص العمل مقارنة بقطاعات الإنتاج السلعية، ذلك إن تعاضد دور قطاعات الخدمات في الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني يتطلب إتباع سياسات اقتصادية فاعلة، وتدخلات حكومية نشطة لإعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه زيادة الأهمية النسبية ودور القطاعات الإنتاجية السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل (الاستخدام).

9. تراجع في دور السلطة الفلسطينية الإنمائي لقطاع غزة على مدار سنوات الحصار والانقسام، كما شكلت قيود الاحتلال أشد عقبة أمام إحداث تنمية فلسطينية مستقلة، علاوة على استمرار الانقسام وآثاره الكارثية التي نتج عنه من انقسام في السياسات والبرامج والحكومة والإجراءات مما زاد من حدة الفجوة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وساهم في إعاقة عملية التنمية التي تنتبأ بها الدراسات المستقبلية، وبالتالي بدون تحقيق المصالحة وانهاء الانقسام وتوحيد كافة البرامج والسياسات لن تتحقق أي تنمية مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

10. انعكست سياسات الحصار والانقسام الفلسطيني إلى حالة انعدام السيولة النقدية، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وتكدس السلع والخدمات، وعدم قدرة حاملي الشيكات على استيفاء قيمتها في مواعيد استحقاقها في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر وبالتالي وصلنا لحالة من الكساد السلعي وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي، الأمر الذي أثر سلبياً على مسار التطور الاقتصادي والتنموي. وفي هذا السياق أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية

* كان قطاع الزراعة يمثل 28% من الاقتصاد الفلسطيني سنة 1975، وأصبح يمثل 12% عام 1995، بينما لا يمثل اليوم أكثر من 3% من الاقتصاد الفلسطيني. أما قطاع الصناعة، فكان يمثل 20% من الاقتصاد عام 1995، بينما لا يمثل اليوم أكثر من 12% من الاقتصاد.

في قطاع غزة إلى انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة كارتفاع عدد حالات الانتحار بين الشباب التي وصلت إلى 60 حالة انتحار في قطاع غزة عام 2016، كذلك ارتفاع نسب الطلاق، والتسول خاصة في أوساط النساء والأطفال، إضافة إلى معدلات الهجرة بين الكفاءات والخريجين من الشباب، حيث تشير بعض الاستطلاعات بأن نسبة 50% منهم لديهم الرغبة في الهجرة للخارج، علاوة على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمهدرات بأنواعها .

كل ما تقدم، وغيره الكثير من تفاصيل الحياة المجتمعية والمعيشية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب أن تتحمله القوى السياسية الفلسطينية بمختلف تلاوينها من أجل إنهاء حالة الانقسام والعودة إلى الاحتكام للديمقراطية والتعددية، حيث أن دور هذه القوى في استعادة الوحدة المجتمعية والسياسية للضفة والقطاع يجب أن يكون له الأولوية في سلم الأهداف الوطنية في هذه المرحلة وفق استراتيجية وطنية موحدة من ناحية ووفق قواعد الديمقراطية وسيادة القانون والنظام الأساسي من ناحية ثانية.

ففي ظل استمرار المأزق الفلسطيني الداخلي من حيث التجاذبات السياسية واستمرار حالة الانقسام في النظام السياسي بدون أفق واضحة لإمكانية المصالحة وإعادة اللحمة لأراضي السلطة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية، وأخذ زمام المبادرة في إدارة الصراع السياسي والاقتصادي باستقلالية فلسطينية، من خلال توحيد التوجهات والبرامج المستقبلية، لا يمكن الحديث عن توحيد النظام السياسي والاقتصادي، وإنما يبقى الحديث عن إدارة كيانيين سياسيين بتوجهات ومصالح مختلفة ومتناقضة بين طرفيها فتح وحماس، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين داخل كل كيان. ففي قطاع غزة ستبقى حركة حماس تدير قطاع غزة في ظل الحصار السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وحتى لو تم تخفيف الحصار وفق التوجهات الغربية والإسرائيلية، فسيكون نتائجه المستقبلية أخطر إذا

وافقت حركة حماس عليه لأنه ببساطة عبارة عن إعادة هيكلة الحصار بإجماع دولي، ولذلك فإن المطلوب من السلطة في رام الله وحركة حماس في غزة، بضغط من القوى الوطنية، الإصرار على رفع الحصار كاملاً لأن من أهم أهداف "إسرائيل" من إعلان رفع وتخفيف الحصار عن غزة هو الحد من الضغوط والمواقف الأوروبية والدولية عليها، وحرف الأنظار عن الحصار، لأن الحصار مستمر رغم البيانات والادعاءات بتخفيفه، والمطلوب من الفلسطينيين التثبيت بموقفهم المطالب برفع الحصار كاملاً مع الخارج ومع الضفة الغربية في آن واحد، وبدون ذلك سيبقى اقتصاد قطاع غزة مهمشاً ومعرضاً لعوامل الركود والكساد، وما سينتج عن ذلك من مزيد من الأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالفقر المدقع والبطالة المتزايدة والانحطاط الاجتماعي، إلى جانب تكريس الانقسام بكل أبعاده السياسية الخطيرة التي قد تؤدي إلى انفصاله نهائياً عن الضفة الغربية في إطار الحديث عن ما يسمى بـ"دولة غزة".

في ضوء ما تقدم ، ليس من المبالغة القول إن "الاقتصاد " الفلسطيني - خاصة في ظروف الانقسام والحصار - بات أكثر ضعفاً وانكماشاً مما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معاً، نتيجة للدور الإسرائيلي - الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة من أن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على أزمة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وقيادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني المزيد من تفكك وتراجع المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبريد

السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم.

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني إغفالنا لدور الانقسام والصراع على المصالح الطبقية والفئوية لحركتي فتح وحماس، ولدور الممارسات والسياسات الداخلية من قبل حكومة السلطة في رام الله، و"حكومة" حماس في غزة طوال الـ 12 عاماً الماضية، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط والانحطاط والتفكك السياسي والمجتمعي، إلى جانب التراجع في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد لخلق ومواصلة حالة جماهيرية شعبية ضاغطة لإنهاء الانقسام واستعادة مقومات الوحدة الوطنية، بما يمكننا من تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يركز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للاستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل، وذلك لتحقيق هدفين:

الأول: إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية وفق أسس اقتصاد النقشف.

الثاني: تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي.

على أن ندرك أن الإطار المطلوب ما بعد إنهاء الانقسام "يجب أن يقوم على أساس توفر شروط التطور الذاتية والموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وأن يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات الجماهير الشعبية الفقيرة، عبر دور مركزي للسلطة من جهة، وللقطاعين الخاص والعام من جهة ثانية.

وفي الحالة الفلسطينية الراهنة، فإن هذه المتطلبات لا تتوفر بسبب الانقسام، وحتى ولو تمكنت السلطة الفلسطينية من توفير بعضها، إلا أن افتقارها للسيادة هو أكثر ما يعيقها عن تحقيق تنمية اقتصادية نشطة ومستدامة، لأنها تفتقر إلى السيطرة على مواردها الذاتية وعلى حدودها المادية، وعلى أمنها الداخلي والخارجي، وعلى سكانها وعلى حركة الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن استمرار افتقار السلطة الفلسطينية لعوامل السيادة والسيطرة على مواردها، إلى جانب استمرار تراكم مظاهر وعوامل الركود والكساد الاقتصادي في قطاع غزة المرتبطة بالحصار واستمرار الانقسام، لا يعني سوى مزيد من التدهور الخطير ليس في مكونات الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة فحسب، بل أيضاً ستؤدي إلى مزيد من التفكك السياسي والاجتماعي (الشباب والمرأة والأطفال وتزايد البطالة وما يؤدي إليه من توليد وانتشار الجريمة بأنواعها في قطاع غزة) الأمر الذي يؤكد على أن قطاع غزة لا مستقبل له سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلا بالارتباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الضفة الغربية المحتلة في إطار نظام سياسي فلسطيني وطني وديمقراطي يلتزم بكل موانئ ومقررات م.ت.ف. ، إلى جانب التزامه بنصوص القانون الأساسي من جهة والالتزام بالمنطلقات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني كما تحدت في القانون من جهة ثانية.

فعلى الرغم من وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة: البطالة، والفقر وفجوة الموارد المحلية، واختلالات هيكلية جذرية وجوهرية في الاقتصاد وسوق العمل المجزأ والمفتت بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإرث الاحتلال الثقيل، إلا أن المشرع الفلسطيني قد سارع إلى إقرار منهج اقتصاد السوق الحر، وتحقيق التنمية الاقتصادية وفق ذلك المنهج دون تقدير أو دراسة لإمكانيات التطبيق للرؤية التنموية، فقد حدد القانون الأساسي منهج الاقتصاد الحر حسب المادة (21) التي نصت على أن:

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني - التقرير النهائي - القدس ورام الله -

النظام الاقتصادي في الضفة والقطاع يقوم على أساس مبادئ وآليات الاقتصاد الحر على الرغم من المعوقات الخارجية والداخلية التي تمنع هذه الآليات من الانتشار والتطور واستغلال الموارد والاستثمار وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للفقراء.

وفي كل الأحوال، فإن اقتصاد السوق -وفق آلياته الرأسمالية - يعجز عن تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد أو تنمية الموارد أو كليهما، ناهيك عن تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا فضلاً عن أن الأسواق في بلادنا (فلسطين والوطن العربي) كما هو الحال فيما يسمى بدول العالم الثالث أو الرابع الفقيرة والمتخلفة غالباً ما تكون الأسواق ذاتها متخلفة أو مجزأة ومبعثرة، أو حتى قد تكون غائبة في بعض المجالات -كما يقول د. ابراهيم العيسوي- ومن ثم لا يجوز الاعتماد عليها كآلية رئيسية لإدارة الموارد.

وهنا تكمن أهمية عدم الاستغناء عن التخطيط وتدخل الدولة في السعي لتحقيق التنمية، خاصة وأن اقتصاد السوق لا يلقى بالاً إلى الاعتبارات غير الاقتصادية وحتى في هذه الحدود فإنه لا يتعامل سوى مع مؤشرات الربحية الخاصة، الأمر الذي يفرض العمل على إيجاد البديل أو النموذج التنموي الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية للخروج ليس من أزمة الاقتصاد فحسب، بل أيضاً الخروج من أزمة المجتمع الفلسطيني بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والتنموية... إلخ، وفق قواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وذلك من خلال تطبيق العناصر الرئيسية التالية للنموذج أو البديل المقترح⁽¹⁾:

العنصر الأول: إن للدولة، ولسياساتها المتناسقة من خلال التخطيط، دوراً حاسماً وحاكماً في نجاح التنمية. والدولة المعنية هنا ليست دولة البيروقراط، ولا

¹ د. ابراهيم العيسوي - البديل لخروج المجتمعات العربية من أزمتها الراهنة مصر نموذج - الانترنت - 11 كانون أول 2010 .

الدولة التسلطية الشمولية، ولا الدولة التي يتحكم في مقاديرها الأغنياء، بل هي دولة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية.

العنصر الثاني: إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي كشرط لازم للتنمية السريعة والمطرودة، فضلاً عن ضرورته لاستقلالية التنمية وتقوية الاعتماد على القوى الذاتية والوقاية من التبعية، وفي هذا النموذج التنموي البديل يقع على الدولة واجب أساسي وهو ضبط الاستهلاك والاستيراد من أجل رفع معدل الادخار المحلي.

العنصر الثالث: المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل كمبادئ ومنطلقات وآليات أساسية للتطور الاقتصادي التنموي بين قطاع غزة والضفة الغربية، لكن الانقسام الكارثي -الذي مضى عليه حوالي 12 عاماً - أدى ليس إلى تدمير التجربة الديمقراطية فحسب، بل أيضاً عزز وكرس الكثير من مظاهر الاستبداد والفساد والاستغلال الطبقي وغياب العدالة الاجتماعية.

العنصر الرابع: التعاون فيما بين السلطة أو الدولة الفلسطينية مع الدول العربية في إطار الاتفاقات الاقتصادية الصادرة عن الجامعة العربية، أو في إطار الاتفاقات الثنائية مع بعض الدول العربية وبعض الدول النامية والمنظمات الدولية بهدف تذليل الكثير من مصاعب التنمية الفلسطينية، وإمكانية تقديم المساعدات والخبرات الممكنة.

وأخيراً فإن التأكيد على دور الدولة ودور التخطيط في إحداث التنمية الشاملة لا يعني إن النموذج البديل يناهض القطاع الخاص ولا يعني أيضاً أنه يستبعد آليات السوق كلياً. فثمة مجال للمزج بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص ودور القطاع التعاوني، كما أن ثمة مجالاً للجمع بين آليات التخطيط وآليات السوق، وأن تكون الآلية الرئيسية للتنسيق بين القرارات هي التخطيط والآلية المساعدة هي قوى السوق.

لذلك إن تحقيق بعض أهداف التنمية، تتطلب منا المطالبة بتعديل المادة (21) من القانون الأساسي بحيث تصبح كما يلي: يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد المختلط والتخطيط الذي يضمن تدخل الدولة وملكيته لوسائل الإنتاج الرئيسية بما يضمن تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي والربط بين مبدأ الاقتصاد الحر ومبدأ التوازن الاجتماعي، أسوة بالبلدان الرأسمالية التي تخلت عن الهيمنة المطلقة لمبادئ الاقتصاد الحر وربطت بينها وبين مبادئ العدالة الاجتماعية والضمانات الاجتماعية والصحية.

وفي هذا الجانب، أشير إلى نجاح المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي في نشر وتثبيت مفاهيم ملتبسة وغير علمية للتنمية، ولا تلبي متطلبات التطور الاقتصادي بالمعنى التنموي الحقيقي في مواجهة التخلف والتبعية، ومن تلك المفاهيم على سبيل المثال: الحوكمة و التنمية المستدامة و الانعاقية والسلام الاقتصادي ... إلخ، وهي مفاهيم منبثقة من الفكر الليبرالي الذي يستهدف تكريس عملية التطبيع والاعتراف بالعدو الصهيوني، وقد نجحت تلك المنظمات الدولية بالتعاون مع بعض منظمات NGO's بتعميم تلك المسميات أو الشعارات الفارغة من محتواها الوطني، ارتباطاً بمفاهيم التنمية الرثة أو اللا تنمية كما عبرت عنه الباحثة الأمريكية سارة روي التي أدرجت في عملها المرجعي عن قطاع غزة مفهومها للتنمية، بقولها : "إن مصطلح اللاتنمية يعني بصورة أساسية" التفكير المنهجي والمنظم لاقتصاد السكان الأصليين على يد قوة مهيمنة"، وذلك بهدف تجريد الفلسطينيين من مواردهم ومن أي وسيلة من شأنها أن تتيح لهم إنشاء قاعدة اقتصادية لدعم وجود مستقل في أرضهم .

وإحدى الفرضيات الأساسية في تحليل روي هي وجود كيائين وطنيين سياسيين متميزين، وليس فقط اقتصاديين، داخل المساحة الجغرافية نفسها من النهر والبحر، حيث يعمل الجانب الإسرائيلي على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم .

وتُعرّف روي مضمون اللاتنمية بأنه عملية تفكيك البناء، والتي بسببها تتوقف التنمية، ويتعثر تراكم الرساميل، ولا يحدث أي تحوّل بنيوي، ويُمنع التفاعل بين القطاعات المحلية (الزراعة والصناعة والطلب المحلي والإنتاج المحلي).

ففي نظر روي، "لم تكن اللاتنمية جزءاً من مخطط مدروس، وهي لم تحدث عَرَضاً، وإنما كانت نتيجة السياسات الرسمية التي هدفت إلى إحكام القبضة العسكرية والسياسية والاقتصادية على قطاع غزة والضفة الغربية، وحماية المصالح الوطنية الإسرائيلية" ⁽¹⁾.

فضلاً عما سبق، فإن التنمية كمفهوم تحرري ومقاوم تتعارض جوهرياً مع الانقسام وتفرد حماس بمثل ما تتعارض مع التحولات السلطوية القمعية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وهنا لابد من أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي: عن أي تنمية نتحدث؟

لا شك أن الحديث عن التنمية (كمشروع حضاري اقتصادي وثقافي واجتماعي) في الأراضي الفلسطينية هو حديث أقرب إلى الوهم في ظل العلاقات الرأسمالية الرثة والمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن في كل من الضفة وقطاع غزة من ناحية، وطالما بقي الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس قائماً من ناحية ثانية، الأمر الذي يعني بوضوح استحالة الوصول إلى أوضاع اقتصادية تنموية موحدة ومتكاملة وقابلة للنمو والتطور، بمثل ما يعني أيضاً استحالة تحقيق أي إجراءات إصلاحية جذرية في بنية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تسهم في تطوير قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المعلومات المتوافرة لتفسير خصوصية، إن لم يكن فشل التنمية الاقتصادية الفلسطينية -كما تقول د. ليلي فرسخ- "تختلف في تصوّرها للصهيونية، فالخطاب النيولبرالي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره .

والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان كانا يقدمان المشورة إلى السلطة الفلسطينية ويؤمنان لها الضمانة المادية يميل إلى التركيز على منطق السوق وما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه لأنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية .

وقد تعرض هذا الخطاب للتحدي من جانب خبراء الاقتصاد السياسي الذين يركزون على الاستعمار ويستخدمونه إطاراً تحليلياً لفهم الأوضاع و"الخيارات" الاقتصادية الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي الواقع، "فإن الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1993، يتجنب الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تعيش في ظل نظام استعماري، بل دخل النموذج الاستعماري غياهب النسيان في الخطاب الرسمي للسلطة .

وقد دفع اتفاق "أوسلو" بكثيرين إلى التغاضي عن الواقع الاستعماري للصهيونية بوجه تطبيق حل الدولتين، انطلاقاً من قناعتهم أن اتفاق أوسلو أعاد تأطير الصراع -من وجهة نظرهم- بأنه بين مجموعتين وطنيتين متساويتين، مع التعتيم على التفاوت في القوة بين الجانبين، وأصبح مصطلح التعاون، لا الاستعمار، المفهوم المهيمن في الخطاب السياسي والأكاديمي، "وأصبح إرساء اقتصاد حيوي قادر على موازنة دولة فلسطينية قابلة للحياة، هدف التنمية الفلسطينية ومغزاها في عيون كل من السلطة الفلسطينية والمؤسسات المالية الدولية التي تقدم لها الدعم والاستشارة، أي البنك الدولي ولجان الارتباط الخاصة"⁽²⁾.

لقد اكتفى النموذج النيوليبرالي في خطاب الوكالات الدولية والسلطة الفلسطينية بنقد سياسة الاحتلال، ولم يتطرق إلى البنية الصهيونية

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره.

² ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، كما أنه يعزل الاقتصاد الفلسطيني عن علاقته البنيوية بالاقتصاد الإسرائيلي.

ومن دون التقليل من أهمية دور الفرد في تقرير مصيره واختياراته، أو مقارنة "القدرة على الإنجاز" التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأجندة النيوليبرالية التي تتقيد بها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقتلع الصراع وأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون من السياق التاريخي، الأمر الذي يطرح مشكلة من وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا يمكن تقديم شرح وافٍ عن أسباب إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من دون اعتبار الاحتلال امتداداً للصهيونية⁽¹⁾.

وهكذا، -كما تستطرد ليلي فرسخ- "تستوعب الرؤية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية الاحتلال بدلاً من تحدّيه بطريقة فاعلة، والأخطر من ذلك، هو أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن النضال الفلسطيني.

فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفى كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية⁽²⁾.

نخلص من كل ما تقدم، إلى أن كل حديث عن الاستقلال السياسي والاقتصادي وفق أوهام أوسلو وبروتوكول باريس، ليس سوى تكريساً لمخططات وشروط دولة العدو الصهيوني، ما يعني أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي يستحيل بلورته

¹ ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره.

² ليلي فرسخ - مرجع سبق ذكره.

دون مقاومة الاستعمار الصهيوني بكل الأشكال الشعبية والكفاحية خاصة في الضفة الغربية.

وبالتالي فإن الحديث عن استعادة وحدة الاقتصاد للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار وحدة النظام السياسي الفلسطيني كهدف مركزي يسدل الستار على الانقسام الراهن ويدفنه إلى الأبد، بما يضمن تحقيق وتنفيذ حزمة من التغييرات الأساسية في النظام السياسي والأطر المؤسسية، بمثل ما يحقق أيضاً كافة الإمكانيات لتطبيق القوانين التي تضمن تأمين المصالح الاقتصادية المحلية والمغترية (المستثمرين) وتوفير الإيرادات (ضريبة الدخل والمقاصة والرسوم بأنواعها)، وبالتالي توفير فرص الاستقرار التي تتيح التطبيق الأمثل للقوانين من ناحية، ومتابعة القضايا الاقتصادية والتنمية من ناحية ثانية، بما يُمكن من ضمان الأسس الكفيلة بتحقيق مبدأ الشفافية والكفاءة والديمقراطية كقاعدة أولية لهذا النظام، بما يؤهله كنظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني من صياغة رؤية سياسية اقتصادية، بعيداً عن الوصفات والشروط الخارجية الضارة باقتصادنا ومستقبلنا السياسي.

وبالتالي فإن فكرة الإصلاح السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي الشامل هو الهدف المركزي الذي يجب أن تتضافر كافة جهود القوى والفعاليات الوطنية من أجل العمل على بلورته - ارتباطاً بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية - كإطار ناظم لمجتمعنا الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة، بما يؤكد على الالتزام بثوابتنا الوطنية وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال والدولة كاملة السيادة على أرضنا المحتلة.

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن الإصلاح الاقتصادي كواحد من أهم العوامل أو الركائز المطلوبة لعملية الإصلاح الشامل والتنمية المنشودة.

لكن الحديث عن الإصلاح وبالتالي التخطيط والتنمية في بلادنا قد يبدو مفارقة أو ثنائية متناقضة في ضوء واقعنا المنقسم الراهن الذي تكاد أن تكون فيه كافة السبل مغلقة في معظمها أمام التخطيط والتنمية - باعتبارهما أحد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي - وذلك بتأثير عاملين أساسيين ينفصل أحدهما عن الآخر:

العامل الأول: فبسبب الاحتلال الإسرائيلي وطبيعته العنصرية واستراتيجيته النقيضة لمبادئ الشرعية الدولية والسلام العادل، يتعرض شعبنا لأشكال من المعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار والعدوان والاضطهاد، تتجلى في العديد من الممارسات والمظاهر: غياب السيادة السياسية والاقتصادية/الضغوط الإسرائيلية على العمالة والاستيراد والتصدير وحرية الحركة والتنقل والتصاريح والإذلال والتحكم في المعابر/ وتجزئة الأرض إلى وحدات سكانية وجغرافية مغلقة، محاصرة بالمستوطنات، والجدار العازل، إلى جانب الحصار الاقتصادي المستند إلى الوحدة الجمركية والتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي كما حددها بروتوكول باريس، بحيث أصبح اقتصادنا رهينة للاقتصاد الإسرائيلي وآلياته وشروطه.

العامل الثاني: أوضاعنا الداخلية المتردية بسبب الانقسام التي أصبح تشخيصها واضحاً لكل الناس، غياب هيبة القانون والنظام/ غياب تطبيق النظام الدستوري/ التداخل بين السلطات/ الفوضى ومظاهر الفساد في الضفة والقطاع / والإثراء غير المشروع/ وتفاقم مظاهر الفقر والفقر المدقع والبطالة في قطاع غزة / تنامي قطاع الخدمات/ تراجع قطاعي الزراعة والصناعة/ تراجع نسبة النمو وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة المحددة المعالم، وهي أوضاع أسهمت في تراكم وتعميق عوامل الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا عموماً وفي قطاع غزة بشكل خاص.

لذلك فإن الحديث عن التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيظل دون أي معنى أو أي أفق مستقبلي طالما استمر الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس قائماً، ما يعني أن إنهاء هذا الانقسام الكارثي وتحقيق المصالحة وفق الوثائق التي تم الاتفاق عليها خاصة اتفاقيتي القاهرة 2011 و 2017 ، وعند ذلك

يمكن استعادة وحدتنا الوطنية بكل معانيها وإبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية بما يمكننا عندئذ من توفير المناخ المطلوب للتنمية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ويبقى السؤال.. عن أي تنمية نتحدث ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتراكمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه.

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية - لأخذ العبر والدروس -، حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدما في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق من ناحية، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظرا لفشلها في بناء ومأسسة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الاطر السياسية والمجتمعية المعبرة عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية ثانية، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح البرجوازية الكومبرادورية والعقارية والطفيلية بأنواعها في إطار البيروقراطية الحاكمة، واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها،

الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات "الثورة الوطنية الديمقراطية" فور غياب الزعيم أو القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغرباً انهيار تلك التجربة الوطنية والتنمية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماماً في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية "الجديدة" المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلناً بوضوح أن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجها وأيديولوجيته، ونقصد بذلك النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خياراً آخر سواه.

على ضوء ما تقدم، فإن التنمية التي نتطلع إلى تطبيقها في بلادنا لا علاقة لها بمعدلات النمو الحسابي في الناتج الإجمالي، بل بمدى إسهامها في تحقيق التقدم في عدد مهم من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات في مجال إشباع الحاجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بما يضمن تحسين مستوى معيشتهم.

ولذلك من المهم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسطه الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.

"اما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كاحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، ويمكن ان يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات كما هو الحال في بلادنا"⁽¹⁾.

إن التنمية وفق هذا المفهوم هي مشروع حضاري، اقتصادي اجتماعي وثقافي ، تحمل أهدافاً لا تقتصر على الأوضاع الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية ، ومن أهم هذه الأهداف⁽²⁾:

- 1- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.
- 2- رفع مستوى الحياة البشرية من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.
- 3- إن تحرير الانسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب المجتمع العصبوي أو

¹ د. ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية 2001 - ص20.

² د. ابراهيم العيسوي - المرجع السابق.

العشائري، ولحساب أجهزة السلطة ورموزها في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانحيار الداخلي بكل أبعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانيات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية- الداخلية والخارجية خاصة الإحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن سؤال التنمية، يظل يحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة وبين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تتسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهامي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة لعملية ربط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي وفق اتفاق أسلو عموماً وأسس وبنود برتوكول باريس خصوصاً.

على إننا في موازاة هذه الصورة القائمة، لا يجب أن نفقر عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي مقدمتها ضعف وتقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الاستراتيجية السياسية

الواضحة المستندة إلى كون الصراع هو صراع عربي - صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع امكانات وقدرات هذه القوى في فضح ومواجهة، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا - كعرب في صراعنا مع المشروع الإمبريالي الصهيوني - هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الإمبريالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير أفضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية وتوجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من استراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتناسب مع متطلبات هذه الاستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد و أن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن

ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء و تطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، وبما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً.

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الاستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة - كما أسلفنا - بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الاستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الاستراتيجية.

وفي سياق تناولنا للرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، فإننا نقترح المحورين التاليين كما طرحهما رائد الاقتصاد الفلسطيني المرحوم د.يوسف الصايغ:-

أولاً: الموجب الإنمائي: يدعو في هذا المحور إلى تحديد الأولويات الوطنية الاستراتيجية ذات الأهمية النسبية الكبرى للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة بما ينسجم والواقع الحالي المأزوم للاقتصاد داخل القطاع،

الأمر الذي ندعو فيه كافة المعنيين الفلسطينيين إلى إعادة قراءة البرنامج الإنمائي الفلسطيني الذي أعده مفكرنا د. الصايغ، لكي نتمكن من وضع أسس المستقبل الاقتصادي الفلسطيني بصورة صحيحة قابلة للتقدم.

ثانياً: المنظور الفلسطيني للإنماء: بمعنى أن يتم التركيز على قضية التنمية وفق مفهومها ورؤيتها الوطنية التي تراعي والأولويات الاستراتيجية من منظور فلسطيني وطني، ينطلق بالأساس من المصالح الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وما يستدعيه هذا التوجه من ضرورات العمل على إلغاء اتفاق/برتوكول باريس، ومتابعة وإيجاد كافة السبل والآليات التي تعزز ترابط الاقتصاد الفلسطيني بمكونات وآليات الاقتصاد العربي.

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية التي يستحيل تطبيقها في ظل استمرار الانقسام وفشل القوى السياسية عموماً، وحركتي حماس وفتح خصوصاً في تحقيق المصالحة واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ذلك إن الحديث عن التطور الاقتصادي والتنمية يتناقض كلياً مع استمرار الانقسام :-

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحقيقه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي - بعد المحاسبة القانونية- امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموماً وفي مؤسسات السلطة خصوصاً.

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني تجاوز أو إلغاء بروتوكول باريس، على الرغم أن عملية إلغاء البروتوكول في ظل أوضاع السلطة الحالية بما في ذلك المصالح الطبقية للعديد من رموزها وأجهزتها البيروقراطية المتحالفة مع البرجوازية الكمبرادورية، ليست قابلة للتحقق، علاوة على تذرع السلطة بأنه لا يمكن إلغاء اتفاق باريس بسبب كونه جزءاً لا يتجزأ من اتفاق أوسلو الذي لا تستطيع سلطة الحكم الذاتي إلغاؤه لأن معنى ذلك -من وجهة نظرها- قد يؤدي إلى إلغاء السلطة، وهي ذريعة يرددها بعض المسؤولين في السلطة على الرغم من توصيات وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دوراته المعقودة عامي 2017 / 2018.

لذلك فإن النضال من أجل إلغاء اتفاق أوسلو لا يضمن فحسب إلغاء بروتوكول باريس، بل يضمن أيضاً تحقيق المعنى الجوهرى للاستقلال والسيادة الكاملة على أرضنا وحدودنا ومواردنا الاقتصادية، وتحقيق المعنى الجوهرى للتنمية بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية ، وكما يقول عميد الاقتصاديين الفلسطينيين الراحل د. يوسف صايغ "ليس أمام الأراضي المحتلة خيار سوى السعي إلى تخلص أنفسها من التبعية، وبناء على ذلك، فإن ما يحرف ويعيق ويشوّه الاقتصاد ليس نتيجة لليد الخفية لقوى السوق، بل بسبب فرض اليد الظاهرة الثقيلة للقوة المحتلة".

رابعاً : التخطيط التأشير⁽¹⁾ والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي، في إطار سياسة تنمية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية والصيد، إلى جانب المبادرة إلى تنفيذ مشاريع إقامة محطات لتحلية مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة ، ومشاريع حكومية للطاقة الشمسية وتدوير النفايات.

خامساً: تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، ودعم وتشجيع الصناعات الصغيرة، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية - نسبياً - من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين - الزراعة والصناعة- من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي

¹ وهو وضع الاهداف واختيار أفضل السبل لتحقيقها في ضوء الموارد المتاحة، من خلال التعاون المشترك بين الدولة أو السلطة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، وفق قواعد الاقتصاد الحر، بحيث يتم الاتفاق على وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع لتحقيقها وإبراز الأنشطة التي تجذب النمو الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم، وكذلك الحوافز التي تقدم للأنشطة المرغوب فيها، والروادع التي سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعياً.

خطوات إعداد الخطة التأشيرية :

أولاً. تحديد النمو المرغوب فيه للسكان ، والاختيار بين افتراضات النمو المختلفة للناتج المحلي الإجمالي للفترة المشمولة بالتخطيط .

ثانياً. تحديد الحاجات الأساسية للمجتمع خلال فترة الخطة "الاستهلاك العائلي، والاستهلاك الحكومي الجماعي ، والاستثمارات".

ثالثاً. توصيف العلاقات فيما بين وحدات الإنتاج والخدمات اعتماداً على جدول المدخلات والمخرجات و/أو مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

رابعاً. الدراسات القطاعية التفصيلية لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها ونوع المشروعات الجديدة.

خامساً. التوازن العام، لمعرفة مدى تحقيق الإنتاج للأهداف المخططة، وكذلك تناسق القطاعات مع بعضها البعض.

أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضرورتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسؤولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

سادساً: تحقيق سبل وآليات التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تعزيز الآفاق الاقتصادية فيهما، ومن ثم تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 20%⁽¹⁾ من حجمه في عام 2017، والى أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من تطوير آليات واستخدام وسائل تضمن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بالحد الأدنى من المخاطر والتكاليف، والمطلوب إعطاء الأولوية للمشاريع والأنشطة التي تعزز التكامل والمصالح المشتركة بين الضفة والقطاع (من خلال الشركات والمشاريع المشتركة وتفعيل وتنشيط التجارة البينية والمشاريع الصناعية والخدماتية المشتركة وخاصة قطاع السياحة).

سابعاً: العمل على "إنشاء صندوق للإنقاذ الوطني بتمويل من الحكومة ورجال الأعمال والفلسطينيين بالخارج لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبدون فوائد وبفترات سماح عالية"⁽²⁾.

ثامناً: مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

تاسعاً : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة

¹ في حال توفر مقومات التكامل الاقتصادي بين الضفة وقطاع غزة ضمن نظام سياسي وطني وديمقراطي موحد ، فإن هذا يعني زيادة الناتج الإجمالي لقطاع غزة ليصل إلى نحو 6 مليار دولار بدلاً من 3.3 مليار دولار كما هو الحال في عام 2017 أي بنسبة 24.5% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني البالغ 13,686.4 ، كما أتوقع أيضاً زيادة الناتج المحلي للضفة الغربية في ظل توفر المقومات المشار إليها من 10.3 مليار دولار (75.5% من إجمالي الناتج عام 2017) إلى ما لا يقل عن 15 مليار دولار .

² حسن الرضيع - مرجع سبق ذكره - ص 82

بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي-الفردى- العائلى إلى طابعها الإنتاجى العام الكفىل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجىة فى بلادنا.

عاشراً: العمل بكل جدىه، وعبر كافة السبل والضغط السياسىة الممكنة، من اجل تفعيل وتوسىع مجال التبادل التجارى الفلسطينى العربى، ووقف احتكار السوق الإسرائىلى لهذه العملىة. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربى، فى مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينىة، الماهرة وغير الماهرة، وفقاً لقوانين وأنظمة التشغيل فى تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقاً فى هوىة الفلسطينى أو يتخذ أى بعد سياسى يتناقض مع حقه فى العودة أو الإقامة الدائمة فى وطنه، علماً بأن السوق العربى فى دول الخلىج والسعودىة يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبى سنوياً.

حادى عشر: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطينى فى الشتات، رغم وعىنا بارتباطه برأس المال العالمى المعولم .

إن هذه الرؤىة، أو الخطوط العامة الأولىة المقترحة، لا بد لها لكى تملك مقومات التغير الإيجابى المطلوب، أن تتبنى منهاجاً علمياً، وفلسفة ذات مضمون ديمقراطى، وطنى وقومى، تقوم على الإيمان العمىق، بوجوب تمتع شعبنا الفلسطينى بحقوقه وحرىاته الأساسىة وممارسته لها، كمقدمة تؤدى إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم تناقضاتها المحكومة بثنائىة غير منطقىة أو منسجمة، تتراوح بين فردىة القرار وأحادىة الخطاب فى السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعىة المعاناة والتضحيات والآمال الكبىرة من جهة ثانىة، وبالتالى فإن إلغاء هذه الثنائىة المتناقضة، هو سبىلنا الوحىد نحو نظام الحكم الديمقراطى الوطنى، العادل والقوى، الممتلك للفهم السلىم والواضح لوظیفته الجوهرىة بشقیها: الوطنى والديمقراطى الداخلى بما یضمن رسم

السياسات الاستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضاً، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلوبة الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الاستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستندة إلى الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصراعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الاستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

1- ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراره وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأثافي البشع التي تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر حكومتين غير شرعيتين في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

2- تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أخيراً: إننا نفترض أن هذا الفهم للاقتصاد الفلسطيني بكل مضامينه التنموية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط وبرامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي-الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقررًا في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع بائس، ما أتعب الأمة التي تجد نفسها فيه .

المراجع

1. ابراهيم العيسوي - التنمية في عالم متغير - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الثانية 2001.
 2. ابراهيم العيسوي- البديل لخروج المجتمعات العربية من أزمتها الراهنة مصر نموذج - الانترنت - 11 كانون أول 2010.
 3. الاتحاد العام للنقابات - محافظات غزة، نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، 2001/04/28.
 4. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظة غزة المكتب الإعلامي، خسائر الاقتصاد الفلسطيني لفترة 2000/09-2003/03، ورشة رقم (3)، غزة.
 5. أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22، العدد 9764.
 6. أسامة نوفل - الآثار السلبية لتسليم المعابر على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة .
 7. أسامة نوفل - ورقة عمل حول واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة - صادرة عن الإيتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) - فبراير 2017.
 8. أمان، 2016، ص 7، نقلا عن تقارير لجنة الموازنة والشؤون المالية في تشريعي حماس
 9. أمين فايق أبو عيشة - مقال.. ماذا لو أوقف التوظيف الحكومة؟ - 2018/2/15.
 10. الأوضاع الاقتصادية في غزة خلال العام 2017 هي الأسوأ، 2017/12/18، صحيفة الأيام الالكترونية:
- http://www.al-ayyam.com/ar_page.php?id=12680859y308807769Y12680859
11. الأونكتاد، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، الفرص والتحديات، 1998.
 12. باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله 2000.
 13. بلال الفلاح، القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2014

14. بروكسل: انطلاق أعمال مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة، 2018/3/20،
الموقع الإلكتروني لوكالة وفا http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=694EcVa814323673812a694EcV
15. البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: الأفاق الاقتصادية، أكتوبر 2018
<http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018>
16. البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة ، آذار 2018
<https://goo.gl/BDrE6g>
17. تقرير اقتصادي: انخفاض عمل القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية في غزة ،
وكالة وفا الإخبارية، 2017/5/31
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8dJQiOa792158298195a8dJQiO
18. تقرير أممي يحذر من انهيار الخزان الجوفي بغزة، 2009/12/13، موقع الرسالة نت
<http://alresalah.ps/ar/post/5261/rss.php>
19. تقرير مجلس الوزراء - 2015/3/17.
20. تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة - غزة في عام 2020
- آب 2012
21. جعفر صدقة، حصاد 2017: مشاريع استراتيجية رغم استمرار التباطؤ في الاقتصاد
الفلسطيني، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، 2017/12/30، رام الله. الموقع
الإلكتروني <http://www.pbc.ps/News>
22. جمعية رجال الأعمال، الهايك يوضح بالأرقام فشل برنامج ال GRM في عملية اعمار
غزة، الاثنين 2018/3/5، الموقع الإلكتروني: <http://www.pba-gaza.ps/Post/1147>
23. جميل الخالدي، مركز التخطيط الفلسطيني، مجلة المركز، العدد الثالث عشر والرابع عشر،
يناير 2004 ، غزة.
24. جهاد سمعان، دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة، رسالة
ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2018.
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام
2016، رام الله - فلسطين، أغسطس 2016.

26. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2018/3/21، رام الله - فلسطين.
27. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي للربع الرابع 2017، رام الله - فلسطين، 2018/3/19.
28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.
29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني - 2017، رام الله - فلسطين، أيار 2018.
30. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، رام الله - فلسطين، سبتمبر 2018.
31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوحات الاقتصادية، 2017، نتائج أساسية، رام الله - فلسطين، أكتوبر 2018.
32. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT
33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، شباط 2018.
34. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، رام الله - فلسطين، مايو 2018.
35. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة، 2009/3/22، رام الله - فلسطين.
36. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً إحصائياً حول المياه في الأراضي الفلسطينية عشية يوم المياه العالمي، 2011/3/22، رام الله - فلسطين.
37. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية.
38. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية 2008، رام الله - فلسطين، 2008.
39. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2015/5/13.

40. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، رام الله - فلسطين، 2009.
41. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، رام الله - فلسطين، ديسمبر 2017.
42. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية المرصودة 2017، رام الله - فلسطين، 2018.
43. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين 2017، رام الله - فلسطين، 2018/4/15.
44. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية 2017، تقرير المنشآت، رام الله - فلسطين، 2018.
45. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2016 ، رام الله - فلسطين، ابريل 2017.
46. المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول المسائل المتعلقة بنشاطات المنظمة العالمية للتجارة ، 2003 .
47. حامد جاد - الوضع الاقتصادي في القطاع خلال العام 2018 الأشد كارثية - صحيفة الأيام - 16 ديسمبر 2018.
48. حامد جاد، فرصة للبدء بمشروع حقن "مارين" للغاز في غزة العام المقبل، صحيفة الايام، العدد 7874، الأحد 2017/10/29.
49. حسن أبو عيطة، مياه غزة.. ملوحة وسرقة و"تترات" تفشل مواسم الزراعة ! ، جريدة فلسطين، غزة، 2010/12/13.
50. حسن الرضيع - أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة - جامعة بيرزيت - سبتمبر 2018.
51. حسن دوحان، في غزة .. يبيعون طفولتهم لإنقاذ أسرهم من الجوع، حياة وسوق - ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة، السنة الثالثة، العدد 106، الأحد 26 أيار 2013 - السبت 1 حزيران 2013.
52. حسين أبو النمل - اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010 ، 2017 - 2017/8/30.
53. خلود زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017.

54. دنيا الوطن، كهرباء غزة: تفعيل رسوم الاشتراك والثابت على العدادات مسبقة الدفع أول مارس المقبل، 2018/2/26.
55. رايح مرار، ورقة خلفية حول رعاية الابداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية : الواقع والمعيطات، جلسة طاولة مستديرة "5" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، أيار 2017 رام الله.
56. رانيا الصرايرة، العمل غير المنظم: انتهاك حقوق وحرمان من مظلات الحماية، 28 حزيران / يونيو 2016، الانترنت.
57. رامي معين محسن - نحو سياسات لمعالجة الاشكاليات الاقتصادية في قطاع غزة - سما الاخبارية - 13 أغسطس 2018.
58. سعاد إبراهيم و عبد المجيد الياس، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002، مصر.
59. سعود بن هاشم جليدان، الاقتصاد الخفي أو غير المنظم، 16 مايو 2012، الانترنت.
60. السلطة الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم الصناعة، رام الله - فلسطين، 2016 .
61. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016 ، رام الله - فلسطين، حزيران 2018 .
62. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017 ، رام الله - فلسطين، تموز 2017 .
63. سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language>
64. سمير عبد الله وآخرون، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله، 2014.
65. شعبان أبو العز المحلاوي، اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
66. صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، الموقع الالكتروني للدكتور <http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056>
67. صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس، 2008.
68. طارق محارب عابد، واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة، 2015/10/20 ، الموقع الالكتروني لأمد للإعلام: <https://www.amad.ps/ar/Details/94669>

69. عبد الفتاح نصرالله و طاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الصناعة، رام الله - فلسطين، فبراير 2004.
70. عبد الفتاح نصرالله، وغازي الصوراني، المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة - فلسطين، 2005.
71. عبد الناصر ماضي، واقع الصياد والصيادين في قطاع غزة، اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، 2010.
72. عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار، الحوار المتمدن، العدد 3391 ، 2011/6/9 .
73. علا عوض، الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة الرابع من أيار 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.
74. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، احصاءات عشية يوم المرأة العالمي، رام الله - فلسطين، 2018/3/8.
75. علاء الترتير - نحو رؤية تنموية فلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 105 - شتاء 2016
76. غازي الصوراني، 70 عاماً على النكبة، 2018/5/14.
77. غزة - بوابة الهدف - 97% من المياه الجوفية في غزة لا تتوافق مع المعايير العالمية - 21 آذار / مارس 2018 - الانترنت .
78. فينيق نيوز، خطة عاجلة لزيادة إمدادات الكهرباء 50% في غزة حال تمكين الحكومة، الانترنت، 11 أكتوبر 2017، رام الله.
79. ليلى فرسخ - ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 101 - شتاء 2015 .
80. مازن صلاح العجلة - قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية - العدد الثاني عشر، نوفمبر 2013 - مركز التخطيط الفلسطيني
81. ماهر تيسير الطباع، تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 - 2017 ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) ، أيلول 2017.

82. محمد الهندي، مفهوم وقياس الفقر - تطبيق على أراضي السلطة الفلسطينية، بحث مكمل لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، يناير 2003.
83. محمد مصطفى، نمو الاقتصاد الفلسطيني سيبقى ضعيفاً ما لم يترابط جناحا الوطن، الانترنت.
84. محمود الجعفري ، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل)، 1997.
85. محمود الجعفري ، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس، 2000 .
86. مجدي المالكي (مؤلف ومحرر رئيسي) - حسن لدادوة (مؤلف ومحرر مشارك) - تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الأولى - بيروت - آذار / مارس 2018.
87. معين محمد رجب - الحصاد الاقتصادي الفلسطيني 2018 وتوقعات 2019: أداء ضعيف وتوقعات لنمو أكثر ضعفاً - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - 2019/1/28.
88. المركز الدولي للأبحاث التنموية، الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، www.idrc.ca
89. مركز الميزان لحقوق الانسان، البطالة وآثارها على حقوق الإنسان - الخريجون الجامعيون في قطاع غزة نموذجاً، غزة - فلسطين، 2018.
90. مصطفى عبدالرحمن - أسرار عالم الاقتصاد الخفي - بوابة الشرق الالكترونية - الانترنت - 2015/06/10.
91. مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، الأحد 2018/3/18، الموقع الالكتروني: <http://www.mezan.org/post/25219>
92. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي ، عدد 53، رام الله - فلسطين، 2018.
93. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي ، العدد 52 ، رام الله - فلسطين، 2017.

94. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 44، رام الله- فلسطين، أيار 2016.
95. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني - التقرير النهائي - القدس ورام الله - 2016
96. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، رام الله- فلسطين، 2009.
97. معين محمد رجب، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأمن القومي، المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية، مركز الزيتونة، 2015/11/15.
98. ملخص دراسة غزة عام 2020 ، تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، غزة، آب 2012.
99. موقع شبكة النبأ المعلوماتية، حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء ، www.annabaa.com
100. نصر عبد الكريم، وماجد صبيح، دراسة بحثية بعنوان : رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني، مقدمة لمركز فؤاد نصار، ويتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2010
101. هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/11/29.
102. هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية" قراءة في النص"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين ثاني 1994.
103. وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018 ، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، آذار 2018- غزة- فلسطين.
104. وديع زكي وديع الشوا، الآفاق الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
105. ورشة عمل تستعرض الآثار الكارثية للحصار والعقوبات المفروضة على غزة، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، الثلاثاء 2018/1/30 الموقع الالكتروني: <https://khbrpress.ps/post/144743>
106. وزارة الاقتصاد الوطني، دراسة حول الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين

107. وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي للمحافظات الجنوبية، 2016 ، غزة.
108. وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة.
109. وكالة الغوث (الاونروا)، الوضع الطارئ في قطاع غزة، الإصدار رقم 213، 24/12/2017.
110. وكالة الغوث الأونروا، مكتب غزة الاقليمي، غزة عام 2020 ، استجابة الأونروا العملياتية 2013.
111. وليد ثابت، مسؤول الاستزراع السمكي وزارة الزراعة، فبراير 2015.
112. يسرى العزباوى سيف الخوانكى، رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي، 22/مايو/2016.

إصدارات المؤلف

السنة	دار النشر	اسم الكتاب
1993	دار المبتدأ - بيروت	قطاع غزة 1948 - 1993
1999	منتدى الفكر الديمقراطي	كتاب موجز تاريخ الفلسفة والفكر البشري
2003	برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت	محاضرات في التنمية والمقاومة
2003	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي (صدر منه أربع طبعات)
2003	مركز الدراسات الجماهيرية / غزة	الحقوق الفلسطينية الثابتة من أجل السيادة وحق العودة
2004	برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت	المعرفة والعولمة في الوطن العربي (غازي الصوراني وآخرون)
2005	مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت	العولمة وأثارها على الوطن العربي (سمير أمين وغازي الصوراني وآخرون)
2007	مطبعة الأخوة	حول حق العودة وخيار الدولة العربية الديمقراطية
2010	مكتبة جزيرة الورد - القاهرة	التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (صدر منه خمس طبعات)
ديسمبر 2010	مكتبة جزيرة الورد - القاهرة	المشهد الفلسطيني الراهن (السياسي / الاقتصادي / المجتمعي / في إطار الوضعين العربي والدولي) (صدر منه طبعتان)
يناير 2011	مطبعة الأخوة - غزة	حوار مفتوح مع غازي الصوراني
أغسطس 2012	مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق - غزة	فلسطين وحق العودة (صدر منه طبعتان)
أيار 2013	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية

حزيران 2016	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السنة والشيعة
يونيو 2017	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	الأوضاع الاجتماعية (الطبقية) في الضفة الغربية وقطاع غزة
أغسطس 2017	تحت الطباعة	التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني
مايو 2018	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	70 عاماً على النكبة
أكتوبر 2018	موقع الحوار المتمدن - المكتبة الإلكترونية	مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية (صدر منه طبعتان)